جامعة أمّ درمان الإسلاميّة

معهد البحوث الإسلاميّ

التّعدّي واللّزوم في صحيح البخاريّ الثّلث الأوّل

"دراسة نحويّة وصفيّة تحليليّة"

بحث مقدّم لنيل الماجستير

إعداد الطالبة

إبتسام علي شرف الدّين

إشراف

أ. د/ محمّد غالب ورّاق

٢٠٠٩م–٢٠١٠م

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وبعد،

فإنّ القرآن الكريم من أهمّ مصادر النّحو العربيّ. والحديث الشّريف هو المصدر الثّاني له، كما أنّه في المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم في البيان والفصاحة، وبفضلهما بقيت اللّغة العربيّة حيّة شامخة. والنّحو العربيّ هو دعامة العلوم العربيّة؛ منها تستمدّ العون، ويُرجع إليه في جليل مسائلها. ولا يمكن أن يُفهَم كلام الله ﷻ ودقائق التّفسير وأحاديث الرّسول ﷺ إلاّ بإرشاد النّحو وإلهامه.

ومن أراد أن يتعمّق في معاني الحديث، فلا بدّ له من الاهتمام بالحديث من النّاحية النّحويّة، وهذا لا يتمّ إلاّ إذا تمّ الفقه اللّغويّ والنّحويّ كما يجب. [١] وفي ذلك قال الإمام ابن الجوزيّ فيما نقله العكبريّ عنه في إعرابه: ((والنّحو من العلوم الّتي تلزم صاحب الحديث معرفته لئلاَّ يلحن، وليورد الحديث على الصّحّة...))[٢]. ومثل ذلك قول شعبة: ((مثل الّذي يتعلّم الحديث ولا يتعلّم النّحو

---

[١] أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبريّ: إعراب الحديث النّبويّ، تحقيق عبد الإله نبهان، د ط، د ت، دار الفكر المعاصر ــ بيروت، لبنان، ودار الفكر ــ دمشق، سوريا، ص ٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٧.

مثل البُرنُس ــ وهي القلنسوة ــ لا رأس له)) [1]. لذا كان من الضّروريّ لطالب العلم، سواءٌ أكان متخصّصاً في الشّريعة أم في العربيّة أو التّاريخ دراسة الحديث. وفي هذا قال سفيان الثّوريّ: ((لا أعلمُ علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله ﷻ؛ لأنّ النّاس يحتاجون إليه في طعامهم وشرابهم. فهو أفضل من التّطوّع بالصّلاة والصّيام؛ لأنّه فرض كفاية)).[2]

إنّ الدّراسات الّتي دارت حول الحديث النّبويّ الشّريف ــ مع كثرتها ــ لم تكن تشمل إلاّ الجانب الأساس الأوّل، وهو جانب التّشريع. ومنها ما أُلِّف في علوم الحديث: مصطلحه، وأنواعه، وإسناده، ورجاله، وتفسيره، وطبقات رواته. أمّا اهتمامهم بدراسة لغة الحديث كان قليلاً؛ إذ لم يتناول الباحثون والدّارسون منها إلاّ اليسير. والحقّ إنّ مؤلّفات كثيرة مشهورة قد أُلِّفت في غريب الحديث، وإنّ بعض المصادر قد عرفت بلاغة الحديث النّبويّ، لكنّ هذا لا يُعدُّ شيئاً إلى جانب ما تمكّن الباحثون من الوقوف عليه في لغة الحديث الشّريف من كنوز كثيرةٍ ما زالت تنتظر جهود الباحثين للنّهوض بها. وهذا أيضاً لا يكاد يُحسب إلى جانب ما أُلِّفَ حول لغة القرآن الكريم قديماً وحديثاً من دراساتٍ قيّمة تناولت معظم مجالات الدّرس اللّغويّ.

---

[1] العكبريّ: إعراب الحديث، ص ٢٧.

[2] أبو العبّاس شهاب الدّين بن أحمد بن محمّد القسطلانيّ: إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ، ط (٦)، ١٣٠٤هـ، دار صادر، المطبعة الأميريّة الكبرى، بولاق، ١/ ٤.

أسباب اختيار الموضوع: ما

١) الحديث النّبويّ واحدٌ من الأصول الّتي يُستشهد بها على قواعد اللّغة العربيّة، ودراسة قضيّة من القضايا النّحويّة في الحديث النّبويّ الشّريف يتيح الفرصة للاغتراف من كنوز السّنّة ومعرفة دقائق البيان فيها.

٢) الدّراسة النّحويّة والصّرفيّة، والبحوث في مجال التّشريع تُكسب طالب العلم ثقافةً وتعليماً، وذلك من خلال حديث هادي البشريّة ﷺ.

أهمية الموضوع:

تنبع أهميّة الموضوع من كون الأحاديث النبويّة ناقلة السنة النبويّة لنا، وعندما يستغرق الإنسان مع الحديث الشّريف فترةً كافيةً تنكشف له خصائص ومميّزات، وشواهد على أنّ الحديث الشّريف إنّما صدر من مشكاة النّبوّة. وقد اهتمّت الدّراسات اللّغويّة في مجال البحث بالحديث النّبويّ الشّريف. ولأهميّة موضوع الحديث فقد وقع اختياري عليه.

أهداف البحث:

١) تأصيل بعض القواعد النّحويّة واللّغويّة عن طريق التّطبيق العمليّ لأحكام الفعل اللاّزم والمتعدّي من خلال أسلوب الحديث النّبويّ الشّريف.

٢) بيان مفهوم الفعل اللاّزم وارتباطاته بالأوجه الأخرى، كنزع الخافض الّذي يتعدّى به، وتضمينه معنى الفعل المتعدّي، وأسباب لزومه بالمطاوعة، وأسباب جعله متعدّياً.

٣) بيان لمفهوم الفعل المتعدّي وتعدّيه لواحد ولاثنين ولثلاثة، وبيان أحكام الأفعال الّتي تدخل تحت ذلك، مثل/ ظنّ وأخواتها.

منهج البحث:

المنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

الدّراسات السّابقة:

لم أقف على دراسة تناولت صراحةً مسألة التّعدّي واللّزوم في الحديث النّبويّ الشّريف.

مشكلة البحث:

١ ـ إعراض بعض النّحويّين القدامى عن الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف أدّى إلى تغييب كنزٍ تراثيّ لغويّ عظيمٍ عن كتب النّحو والصّرف في مصادر الدراسات النّحويّة، لذا أراد هذا البحث أن يعرض لدراسة باب التّعدّي واللّزوم في الحديث النّبويّ الشّريف استنطاقاً لنصوصه نحويّاً.

هيكل البحث:

قسّمتُ البحث إلى أربعة فصول، والفصول إلى مباحث، وهي كما يلي:

الفصـــــل الأوّل: الإمام البخاريّ
المبحـــث الأوّل: اسمه ونشأته ومصنّفاته.
المبحـث الثّـاني: رحلاته.
المبحـث الثّالـث: شيوخه وطبقاتهم.
المبحـث الرّابـع: تلاميذه.
المبحث الخامس: وفاته.

الفصـــل الثّـــاني:

المبحـــــث الأوّل: تعريف المتعدّي لغةً واصطلاحاً.

المبحـــث الثّـــاني: أقسام المتعدّي وإعماله.

المبحـــث الثّالـــث: المتعدّي لواحد.

الفصـــل الثّالـــث:

المبحـــــــث الأوّل: الفعل المتعدّي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

المبحـــــث الثّـــاني: أفعال أصل مفعوليها المبتدأ والخبر.

المبحـــــث الثّالـــــث: المتعدّي لثلاثة.

الفصـــل الرّابـــع: الفعل اللاّزم

المبحـــــــــث الأوّل: تعريفه لغةً واصطلاحاً.

المبحـــــث الثّـــاني: طرق تعديته.

المبحـــــث الثّالـــــث: تعدية اللاّزم ولزوم المتعدّي.

الخاتمـــــــــــة:

التّلخـــــــــــيص.

النّتـــــــــــائج.

التّوصـــــــــــيات.

تمهيد

الاستشهاد بالحديث النّبويّ

الحديث النّبويّ هو كلام الرّسول ﷺ: أقواله وأفعاله وأخباره. وهو يأتي بعد كلام الله ﷻ من حيث المكانة والأهميّة؛ لذا كان لا بدّ أن يكون مصدراً من مصادر النّحو العربيّ مثلما اتّخذه الفقهاء مصدراً ثانياً للتّشريع.

أمّا قضيّة الاحتجاج بالحديث في النّحو واللّغة، فقد انقسم العلماء فيها إلى ثلاثة أقسام:

١) قسم يرى أنّ الرّواية كانت بالمعنى، فلا يحتجّ بالحديث.

٢) قسمٌ ثانٍ يقول إنّ الرّواية كانت باللّفظ، فيحتجُّ بالحديث.

٣) وقسمٌ ثالثٌ اتّخذ منهما مكاناً وسطاً.[١]

وجهة نظر المانعين:

ذهب جماعة من النّحاة إلى أنّ الحديث لا يُستشهدُ به في اللّغة، أي: لا يُستند إليه في إثبات ألفاظ اللّغة، ولا في وضع قواعدها. ومن هذه الجماعة أبو الحسن

---

[١] أحمد زكريّا يوسف: الاحتجاج بلفظ الحديث في النّحو واللّغة، مجلّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، العدد (١٧)، ص ١٨٤.

عليّ بن محمّد المعروف بابن الضّائع[١]، وأثير الدّين محمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان[٢].

وزعم أبو حيّان أنّ مذهب المتقدّمين والمتأخّرين من علماء العربيّة، فقال في شرح كتاب التّسهيل: ((إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو[٣] وعيسى بن عمر[٤]، والخليل[٥]، وسيبويه[٦] من أئمّة

---

[١] **ابن الضّائع:** هو عليّ بن محمّد الأشبيليّ. توفّي سنة ١٨٠ هـ. **[معجم المؤلّفين، ٢/ ٢٥٢].**

[٢] **أبو حيّان:** هو محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان. الإمام وُلِدَ سنة (٦٥٤هـ)، وتوفّي سنة (٧٤٥هـ). **[السّيوطيّ: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمّد الفضل إبراهيم، ط (١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م)، عيسى البابي الحلبي، بيروت، ٢/ (٢٨٠ – ٢٨٣)].**

[٣] **أبو عمرو بن العلاء:** هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد الله المازنيّ النّحويّ المقري. توفّي سنة (٢٤٦هـ). **[السّيوطيّ: بغية الوعاة، ٢/ ٢٣١].**

[٤] **عيسى بن عمر:** هو عيسى بن عمر الثّقفيّ. كان عالماً بالعربيّة، صنّف في النّحو: الإكمال، والجامع. توفّي سنة (١٤٩هـ). **[السّيوطيّ: بغية الوعاة، ٢/ ٢٣٧ – ٢٣٨].**

[٥] **الخليل:** هو أحمد عمرو بن عمرو بن تميم أبو عبد الرّحمن البصريّ الفراهيديّ النّحويّ (١٠٠هـ – ١٧٠هـ) = (٧١٨م – ٧٨٦م). له مصنّفات باهرة، منها كتاب العين. وهو أوّل من اخترع العروض والقوافي. **[الزّركليّ: الأعلام، ١/ ٣٦٣].**

[٦] **سيبويه:** عمرو بن عثمان بن قنبر موسى بن الحارث بن كعب. لازم الخليل، وكان من أهل فارس من البيضاء. وضع كتابه المنسوب إليه. كان أديباً نحويّاً. ت (١٨٠ هـ). **[الزّركليّ: الأعلام، ٥/ ٢٥٢].**

البصريّين. والكسائيّ[1] والفرّاء[2]، وعليّ بن المبارك الأحمر[3]، وهشام الضّرير[4] من أئمّة الكوفيّين لم يفعلوا ذلك (أي: لم يحتجّوا بالحديث). وتبعهم على على ذلك المتأخّرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة بغداد، وأهل الأندلس.[5]

ويبيّن بعض المتأخّرين السّبب في مسلك المتقدّمين بقولهم: ((إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم إنّ ذلك لفظ الرّسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليّة. وإنّما كان ذلك لأمرين:

أوّلاً: إنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى، فتجد قصّةً واحدةً قد جرت في زمانه ﷺ، فتُنْقَل بألفاظٍ مختلفة، كحديث الرّسول ﷺ عن سهل بن سعد رضي الله عنه ﴿أنّ امرأةً عرضت نفسها على النّبيّ ﷺ. فقال له رجل: يا رسول الله! زوّجنيها. فقال:

---

(1) **الكسائيّ**: هو عليّ بن حمزة. يُكنّى أبا الحسن. أحد القرّاء السّبعة. وقيل: سُمّي الكسائيّ؛ لأنّه أحرم من كساء. توفّي سنة (١٨٩هـ). **[السّيوطيّ: بغية الوعاة، ٢/ ١٦٢ – ١٦٤].**

(2) **الفرّاء**: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدّيلميّ. إمام العربيّة. من أعلم الكوفيّين بالنّحو. له معاني القرآن. توفّي سنة (٢٠٧ هـ). **[السّيوطيّ: البغية، ٢/ ١٦٢].**

(3) **علي الأحمر**: عليّ بن الحسن، وقيل: ابن المبارك وبه جزم الخطيب. اشتُهر بالتّقدّم في النّحو، واتّساع الحفظ. صنّف التّصريف، وتفنّن البلغاء. توفّي سنة (١٩٤هـ). **[السّيوطيّ: البغية، ٢/ ١٥٨].**

(4) **الضّرير**: هشام الضّرير، صاحب الكسائيّ، أبو عبد الله، البارع في الأدب. توفّي سنة (٢٠٩هـ). **[القفطيّ: أنباه الرّواة، ٣/ ٤٦٤].**

(5) البغداديّ: **خزانة الأدب ولبّ لباب العرب**، تحقيق عبد السّلام هارون، ١/ ١٠. و: سعود بن غازي أبو تاكي: **خصائص التّأليف النّحويّ**، ص (٣٠٨ – ٣٠٩). و التّوفادي: **مفتاح الصّحيحين**، ص ١١.

ما عندك؟ قال: ما عندي شيء. قال: اذهب والتمس ولو خاتماً من حديد. فذهب ثمّ رجع، فقال: والله ما وجدتُ شيئاً ولو خاتماً من حديد. فقال له: ماذا معك من القرآن؟ فقال: معي سورة كذا وسورة كذا، السّورة بعده. فقال النّبيّ ﷺ: أملكناكها بما معك من القرآن﴾ وفي روايةٍ أخرى: ﴿ خذها بما معك من القرآن﴾. وفي روايةٍ ثالثة: ﴿ملّكتكها بما معك من القرآن﴾، وفي رابعة: ﴿أملكنا لها بما معك من القرآن﴾.[١]

نحن نعلم يقيناً أنّ الرّسول ﷺ لم يتلفّظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنّه قال بعضها؛ إذ يُحتمل أنّه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرّواة بالمرادف، ولم يأتوا بلفظه؛ إذ المطلوب هو نقل المعنى. وأضافوا إلى هذا أنّ الرّواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة،؛ اتّكالاً على الحفظ، وإنّ الضّابط منهم من يحتفظ بالمعنى، أمّا ضبط اللّفظ فبعيدٌ جدّاً، ولاسيما ألفاظ الحديث الطّويلة. [٢]

---

[١] يُنظَر تخريجه في ابن حجر العسقلانيّ: فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، كتاب النّكاح، باب (٣٥)، حديث رقم (٥١٢٦)، ٩/ ٢٢٦.

[٢] يُنظر: سعيد الأفغانيّ: في أصول النّحو، ط (٣)، ١٩٦٤م، د ن، دمشق، ص ٤٨.

ثانياً: إنّه وقع اللّحن في كثيرٍ ممّا رُوِيَ من الأحاديث؛ لأنّ كثيراً من الرّواة لم ينشئوا في بيئةٍ خالصةٍ حتّى يكونا عرباً بالفطرة، بل كانوا قد تعلّموا الفصحى عن طريق صناعة النّحو. [١]

فأبو حيّان يرفض الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ويؤيّد ذلك بقوله: ((وإنّما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة؛ لئلاّ يقول مبتدئٌ: ما بال النّحويّون يستدلّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما رُوِيَ في الحديث بنقل العدول كالبخاريّ ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السّبب الّذي لم يستدلّ النّحاة لأجله بالحديث. [٢]

ويميل إلى هذا الرّأي أبو الحسن الضّائع حيث يقول: ((تجويز الرّواية بالمعنى هو السّبب عندي في ترك الأئمّة كسيبويه وغيره من الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث، واعتمادهم على القرآن وصريح النّقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللّغة كلام الرّسول ﷺ؛ لأنّه أفصح العرب. [٣]

---

[١] محمّد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ.

[٢] محمّد إبراهيم عبادة: **عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ**، ط (١٤٠٠هـ=١٩٧٩م)، دار المعارف، مطبعة التقدّم، الإسكندريّة، ١/ ١٥٨.

[٣] محمّد عبادة: المرجع نفسه، ص ١٩٥.

يقول الدّكتور عودة خليل: ((فأوّل من تحدّث فيها ــ أي قضيّة الاستشهاد بالحديث: أبو الحسن عليّ المعروف بابن الضّائع، كان زعيم المانعين للاحتجاج بالحديث. وقد تابعه في المنع أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ، وجلال الدّين السّيوطيّ[١]. وخلاصة هذا الرّأي أنّه لا يجوز الاحتجاج بالحديث لسببين:

الأوّل: أنّ الأحاديث لم تُنقل كما سُمِعَت من الرّسول ﷺ، وإنّها رُوِيَت بالمعنى.

الثّاني: إنّ أئمّة النّحو بعد المتقدّمين لم يحتجّوا بشيءٍ منه.)) [٢]

وجهة نظر المجوّزين:

يمثّل المجوّزين ابن مالك النّحويّ المعروف[٣] الّذي اطمأنّ للاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف لثقته في ألفاظ الحديث. وقد قال عنه شوقي ضيف[٤]:

---

[١] **السّيوطيّ:** هو عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين الخضريّ السّيوطيّ، غمامٌ حافظٌ، ومؤرّخٌ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنّف. وُلِدَ سنة ٨٤٩هـ، وتوفّي سنة ٩١١هـ. **[وفيات الأعيان، ٣/ ٣٠١].**

[٢] عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النّبويّ الشّريف، ط (٢)، ١٩٩٤م، عمّان، الأردن، ص ٦٨٧.

[٣] **ابن مالك:** محمّد عبد الله بن مالك لغويّ مقرئ. وُلِدَ سنة ٥٩٨هـ، وتوفّي سنة ٦٧٢هـ. **[معجم المؤلّفين، ٣/ ٤٥٠].**

[٤] **شوقي ضيف:** مؤرّخ أدبيّ مصريّ، وُلِدَ عام ١٩١٠م، حصل على ليسانس في الأدب من جامعة القاهرة ١٩٥٣م، وحصل على الدّكتوراه ١٩٤٢م. كان عضواً في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة منذ ١٩٧٦م،=

((كان أمّة القراءات، وراوية الحديث النّبويّ. وجعله ذلك يُكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنّفاته. فإن لم يكن فيها شاهدٌ عَدَل إلى الحديث))[1]

وعُدَّ من أصحاب هذا المذهب: الجوهريّ[2]، وابن سيدة[3]، وابن خروف[4]. وممّن انتصر لهذا المذهب البدر الدّماميني[5]، وابن جنّيّ[6]،

=وتولّى رئاسته ١٩٩٦م. اشترك في العديد من المؤتمرات الدّوليّة. له مؤلّفات منها: تاريخ الأدب العربيّ، والفن ومذاهبه في الشّعر العربيّ، والمدارس النّحويّة، والمقامة والنّقد والرّثاء. توفّي سنة ٢٠٠٤م. **[الموسوعة الميسّرة، مج ٣/ ١٤٩]**.

[1] شوقي ضيف: **المدارس النّحويّة**، ص ٣١٠. وانظر أيضاً: السّيوطيّ: **الاقتراح**، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط (١)، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، د ن، القاهرة، ص ٥٢. وعبّاس متولّي: **السّنة النّبويّة ومكانتها في التّشريع**، ط (١)، ١٣٤٨هـ = ١٩٦٥م، الدّار القومية للطّباعة والنّشر، مصر، ص٢٤. والشّاطبيّ: **الموافقات في أصول الشّريعة**، ط (١)، ١٩٩٣م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٤/ ١٩.

[2] **الجوهريّ**: هو إسماعيل بن حمّدا الجوهريّ: لغويّ أديب. من تصانيفه: تاج اللّغة ــ صحاح العربيّة، وكتاب المقدّمة في النّحو. توفّي سنة (٣٩٣هـ). **[الموسوعة الميسرة: ١/ ٣٦٢]**.

[3] **ابن سيدة:** هو عليّ بن أحمد بن سيدة: اللّغويّ النّحويّ الأندلسيّ. لم يكن في زمانه أعلم منه النّحو واللّغة والأشعار. صنّف المُحكم والمحيط الأعظم في اللّغة. توفّي سنة (٤٥٨هـ). **[السّيوطيّ: البُغية، ٢/ ١٤٣]**.

[4] **ابن خروف:** هو علي بن محمّد بن جنّي محمّد الحضرميّ الإشبيليّ: أديبٌ، نحويٌّ، أصوليّ. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه وسمّاه: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزّجّاجيّ. **[كحالة: معجم المؤلّفين، ٢/ ٥١٨]**.

[5] **الدّماميني**: هو محمّد بن أبي بكر عمر بن أبي بكر بن محمّد بن سليمان المالكي. نحويّ عروضيّ ناظم. وُلِدَ سنة (٧٦٣هـ)، وتوفّي سنة (٨٢٧هـ). **[كحالة: معجم المؤلّفين، ٣/ ١٧٠]**.

[6] **ابن جنّيّ**: هو أبو الفتح عثمان بن جنّي والدّومي الموصليّ الأزديّ مولاهم. من تصانيفه: سرّ الصّناعة، والخصائص، وغيرها. **[كحالة: معجم المؤلّفين، ٢/ ٣٥٨]**.

والسّهيليّ[1] حتّى قال: ((ولا نعلم أحداً من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في شرح التّسهيل، وأبو الحسن الضّائع في شرح الجمل)) [2]

ويستند المجوّزون إلى الإجماع على أنّ الرّسول ﷺ أفصح العرب لهجةً. كما قال ابن حزم[3] منكراً على من لم يجعلوا الحديث حجّةً في اللّغة: ((لقد كان محمّد ابن عبد الله قبل أن يكرمه الله ﷻ بالنّبوّة، وأيّام كان بمكّة أعلم بلغة قومه، وأفصح، فكيف بعد أن اختصّه الله للنّذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه!!))[4]

وقالوا: إنّ الأحاديث أصحّ سنداً ممّا يُنقل من أشعار العرب. وقد عرفت أنّ المانعين من الاحتجاج بالحديث النّبويّ معترفون بأنّ الرّسول ﷺ أفصح العرب لساناً، وأبدعهم بياناً، ولا يتنازعون في أنّ أسانيد الحديث أقوى من أسانيد الأشعار، وإنّما استندوا في المنع إلى أنّ الأحاديث قد تُروى بالمعنى، بخلاف شعر

---

[1] **السّهيليّ:** هو أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ الأندلسيّ. وُلِدَ سنة ٥٠٨هـ، وتوفّي بمراكش سنة (٥٨١هـ). له نتائج الفكر، والرّوض الأنف. **[أنباه الرّواة، ١٦٢ – ١٦٤].**

[2] ابن الضّائع: شرح الجمل، ص ٥٤.

[3] **ابن حزم:** هو عليّ بن سعيد بن حزم الظّاهريّ. عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمّة الإسلام. وُلِدَ بقرطبة (سنة ٣٨٤هـ). من تصانيفه: الفصل في المِلل والنِّحل. تُوفّي سنة (٤٥٦هـ). **[الزّركليّ: الأعلام، ٢٥٤].**

[4] ابن الضّائع: شرح الجمل، ص ٥٤. ويُنظر: مجلّة مجمع اللغة العربيّة الملكيّ، ص ١٩٩.

العرب أو نثرهم؛ فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه؛ لأنّ الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ.

قال ابن الضّائع في شرح الجمل: ((لولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللّغة كلام الرّسول ﷺ. واظهر وجه يورده المجيزون أنّ الأصل رواية الحديث الشّريف على نحو ما سُمِع، وأنّ أهل العلم قد شدّدوا في ضبط ألفاظه والتّحرّي في نقله، ولهذا الأصل تحصّل غلبة الظّنّ بأنّ الحديث مرويّ بلفظه، وهذا الظّنّ كافٍ في إثبات الألفاظ اللّغويّة، وتقرير الأحكام النّحويّة)) [١]

((ثمّ إنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يُدوّن وكُتِب. أمّا ما دُوِّنَ وحُصِّلَ في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم...إلخ))[٢]

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن الطّيّب المغربيّ[٣] دافع عن الاحتجاج بالحديث في شرحه لاقتراح السّيوطيّ. ومن ضمن ما دافع به: ((إنّ صحيح البخاريّ ــ مع إنّه مشتملٌ على سبعة ألاف ومائتين وخمسين حديثاً ــ بالمكرّر ــ فإنّ التّراكيب المخالفة

---

[١] مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ، ص ٢٠٠ – ٢٠١.

[٢] مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ص (٢٠٠، ٢٠١).

[٣] البغداديّ: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ط (١)، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت، ١/ (١٤ – ١٥).

لظواهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بَسَطَها شرّاحه، وأزال النّقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك فيما كتبه على صحيح البخاريّ بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة))[1]

التّوسّط بين المنع والجواز:

من أبرز مَنْ نهج هذا المنهج أبو إسحق الشّاطبيّ[2]، فقد جوّز الاحتجاج بالأحاديث الّتي اعتُني بنقل ألفاظها. وهو يقول:

((وأمّا كلامه ﷺ فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللّفظ المرويّ، وذلك نادرٌ جدّاً، وإنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّةٍ أيضاً؛ فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباداتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً. ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويّاً على أوجهٍ شتّى بعباراتٍ مختلفة)) [3]

---

[1] خديجة الحديثيّ: **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث**، ط (١٩٨١م)، د ن، بغداد، ص (٢٤ – ٢٥). ويُنظر: عفاف حسانين، **في أدلّة النّحو**، ط (١٩٩٦م)، المكتبة الأكاديميّة، القاهرة ، ص (٧٧ – ٧٨). وانظر أيضاً: السّيوطيّ: **الاقتراح**، ص (٥٢).

[2] **الشّاطبيّ:** هو إبراهيم بن موسى بن محمّد الدّخميّ الغرناطيّ المالكيّ، محدّثٌ فقيهٌ أصوليّ لغويّ. من مؤلّفاته: الموافقات في أصول الأحكام، وعنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق، وغيرها. توفّي سنة (٧٩٠هـ). **[كحالة: معجم المؤلّفين، ١/ ٧٧].**

[3] أبو عبد الله القالي: فيض الانشراح، تحقيق محمود فجّال، ط (٢)، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات، ١/ ٢٤٦.

أمّا ابن الأنباريّ[1]، فيحكم على ما جاء في الحديث حكماً مخالفاً بأنّه من صنع النّحاة، فيقول:

((وأمّا الحديث ﴿كاد الفقر أن يكون كفراً﴾، فإن صحّ، فزيادة "أن" من كلام الرّاوي، لا من كلامه ﷺ؛ لأنّه ﷺ أفصح من نطق بالضّاد)) [2]

وأخيراً، يأتي قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة موافقاً لرأي المؤيّدين؛ إذ اجتمعت اللّجنة الّتي أُلّفت للنّظر في موضوع الاحتجاج بالحديث في اللّغة بناءً على اقتراح فضيلة الشّيخ محمّد الخضر حسين[3].

وبعد البحث، وضعت اللّجنة التّقارير التّالية:

١) لا يحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدقّقة في الصّدر الأوّل كالكتب الصّحاح السّتّة فما قبلها.

٢) يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب آنفة الذّكر على الوجه الآتي:

---

[1] **ابن الأنباريّ:** هو عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات. وُلِدَ سنة (٥١٣هـ)، وتوفّي سنة (٥٧٧هـ). من مؤلّفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، والإغراب في جدل الأعراب. **[إنباه الرّواة، ٢/ ١٦٩ – ١٧٠].**

[2] البغداديّ: خزانة الأدب، ١/ ١٤.

[3] **محمّد الخضر حسين:** هو شيخ الأزهر، أصله تونسيّ، من مؤلّفاته المنشورة بعد وفاته مقالات منها: بلاغة القرآن، والخيار في الشّعر العربيّ. توفّي سنة (١٣٧٧هـ = ١٩٨٥م). **[محمّد خير ورمضان يوسف: معجم المؤلّفين المعاصر، ط (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرّياض، ٢/ ٥٨٤].**

أ -الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب -الأحاديث الّتي تُستعمل ألفاظها في العبارات.

ج -الأحاديث الّتي من جوامع الكلم.

د -الأحاديث المعروفة ببيان أنّه كان ﷺ يخاطب كلّ قوم بلغتهم.

ه -كتب النّبيّ ﷺ ورسائله إلى الملوك.

و -الأحاديث الّتي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز -الأحاديث الّتي عُرِف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمّد، وابن سيرين.

ح -الأحاديث المرويّة من طرائق متعدّدة وألفاظها واحدة.[1]

ويجدر بنا أن نتمسّك بقول الجاحظ: ((ولم يسمع النّاس بكلامٍ قطّ أعمّ نفعاً، ولا أنقى لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقفاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنًى من كلامه ﷺ))[2]

---

[1] **محمّد عبادة:** عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ، ص ١٦٧.

[2] الجاحظ: البيان والتّبيين، ط (١)، د ت، دار الجيل، بيروت، ٢/ ١٧.

الفصل الأوّل

الإمام البخاريّ وكتابه الصّحيح

المبحث الأوّل: اسمه ونشأته ومصنّفاته.

المبحث الثّاني: رحلاته.

المبحث الثّالث: شيوخه وطبقاتهم.

المبحث الرّابع: تلامذته.

المبحث الخامس: وفاته.

المبحث الأوّل

اسمه ونشأته ومصنفاته

أوّلاً: اسمه ونشأته:

إنّ الكلام عن ذلك الإمام الأجل لأعظم من أن نحيط بجميع نواحيه وأطرافه. لذلك سأقتصر على النزر اليسير والقدر الكافي في الدلالة على ما وراءه إن شاء الله تعالى.[1]

جاء عند ابن كثير هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفيّ مولاهم أبو عبد الله البخاريّ الحافظ، إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدَى به في أوانه، والمقدم على آرابه – أمثاله وأشكاله – وأقواله[2]. وقيل

---

[1] انظر ترجمته رحمة الله تعالى في: **البداية والنهاية** لأبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، ط (٥)، ١٤١٨هـ، دار الحديث، القاهرة ، مصر ١٩٩٨م. و**سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤووط ومحمّد نعيم العرقسوسي، ط (٩)، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٢/ ٣٩١. و: عمر رضا كحالة: **معجم المؤلفين**، ط (١٩٥٧ – ١٩٦١م)، طبعة دمشق. ٩/ ٥٢ وما بعدها. وأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ: **تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ**، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢ / ٤ وما بعدها.

[2] ابن كثير: **البداية والنهاية**، ١١/ ٢٧.

بردزبة[1]، وهي لفظه بخارية معناها الزّراع. البخاريّ مولوداً شـــرّف الله جـــده المغيرة بالإسلام على يدي الجعفيّ الّذي كان مجوسياً، وطلب إسماعيل بن إبراهيم العلم، وكنيته أبو عبد الله. فانتمى إليه بولاء الإسلام، وسرى من ذريته جيلاً بعـــد جيل، ومنهم أمامنا البخاري، وبارك الله في صلة المغيرة باليمـــان. فكـــان حفيـــد اليمان عبد الله المسنديّ بن محمد بن جعفر بن اليمان شيخاً لحفيد المغيـــرة أميـــر المؤمنين في الحديث أبي عبد الله البخاري، كما كان أحمد بن أبي جعفر الجعفـــي والى بخاري راوياً لأبي عبد الله البخاري.

وقيل للإمام محمد بن إسماعيل البخاري جعفيّ؛ لأنّه مولى اليمان الجعفيّ، ولأنّ أبا جدّه أسلم على يد جد عبد الله المسندي. ويمان جعفيّ فنسب إليه، لأنـــه مولاه من فوق، والولاء هنا ولاء الإسلام أي: من أسلم على يد غيره كـــان ولاؤه له[2].

---

[1] بردزبة: فارسي، معناه بالعربية الزرّاع (الفلاّح أو البستانيّ) ، **[الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، ١٢/ ٣٩١.** قال النّوويّ: ((بردزبة باء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء)) هكذا قيّده الأمير أبو نصر بن ما كولا. وقال هو بالبخاريّة ومعناه بالعربية: الزراع. **[النووي: تهذيب الأسماء واللغات]**.

[2] أحمد بن حجر العسقلانيّ (٧٧٣- ٨٥٢هـــ): هدي الساري من مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، د ط، د ت، مكتبة الغزالي، دمشق ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ص٤٧٨.

ثانياً: مصنّفاته:

كان الأمام البخاريّ رحمه الله تعالى بحراً في العلم، فريدَ زمانه، ولا تــزال المكتبة العربية تذخر بمصنّفاته القيّمة التي أشاد بها من كتب عنه من مؤلّفي تراجم الأعيان والعلماء والفقهاء.

وفيما يلي جملةٌ من هذه المؤلفات:

١- الأدب المفرد: روى عنه أحمد بن محمد بن الجليل البزّار، وهو من تصــانيفه الموجودة. قاله ابن حجر، وانتقاه للشّيخ جلال الدين عبد الرحمن بــن أبــي بكــر السّيوطي المتوفّى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[١]

٢- برّ الوالدين: وهو من الكتب الموجــودة، كمــا قــال الحــافظ ابــن حجــر العسقلاني[٢].

٣- التاريخ الكبير.[٣]

٤- التاريخ الصغير.[٤]

---

[١] القسطنطينيّ: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١/ ٤٨.

[٢] المصدر نفسه: ٢/ ١٤٠٢.

[٣] محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (ت ٣٨٥هـ): الفهرست، ط (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، دار المعرفة، بيروت، ص ٣٢١.

[٤] المصدر نفسه.

٥- التاريخ الأوسط.[١]

٦- الجامع المسند الصّحيح المشهور بصحيح البخاري، وهو أول الكتب الستّة في الحديث وأفشاها على المذهب المختار. قال الأمام النوويّ في شرح مسلم: اتّفق العلماء على أنّ أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: صحيح البخاريّ وصحيح مسلم، وتلقتهما الأمّة بالقبول، وكتاب البخاريّ أصحهما وأكثرهما فائدة.[٢]

٧- خلق أفعال العباد.[٣]

٨- الضعفاء والمتروكين في رواة الحديث: وهو من تصانيفه الموجودة. قاله ابن حجر[٤]

٩- القراءة خلف الإمام.[٥]

١٠- المسند الكبير، ذكره الفربري.[٦]

١١- كتاب الهبة. ذكره وراقة.[٧]

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] القسطنطيني: كشف الظنون، ١/ ٥٤١.

[٣] ابن النّديم: الفهرست، ص ٣٢١.

[٤] المصدر نفسه، ٢/ ١٠٧٨.

[٥] المصدر نفسه،٢/ ٣٢١.

[٦] المصدر نفسه، ٢/ ١٦٨٤.

[٧] المصدر نفسه ، ٢/ ١٤٧١.

المبحث الثاني

رحلاته

نشأ محمّد بن إسماعيل البخاريّ رحمه الله تعالى يتيماً؛ إذ توفّيَ أبوه وهو صغير، فتعهّدته أمّه إلى أن شبّ وترعرع، وقد حُبِّب إليه طلب العلم من صغره، وأعانه عليه وعلى الرّحلة في سبيله فرط ذكائه وعلوّ همته، ومال ورثة من أبيه. وقد ألهمه الله حفظ الحديث وهو في الكتّاب، فاتّجه في باكورة حياته إلى سماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من شيوخ بلده في الحديث، فحفظ تصانيف ابن المبارك ووكيع وهو صبيّ. وأوّل سماعه للحديث سنة (٢٠٥هـ). وطلب العلم وجالس العلماء، ورحل في طلب الحديث، ومهر فيه، وكان حسن المعرفة، حسن الحفظ وكان يتفقّه.[١]

وقد سمع مرويّات بلده ــ قبل أن يغادرها ــ من محمّد سلام البيكندي ومحمد بن يوسف البيكندي، وعبد الله بن محمد المسندي، وإبراهيم بن الأشعث وطائفة.

ثمّ خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة للمرة الثانية مزوّداً بالعلم والمعرفة راغباً في التلقّي والرواية.

---

[١] يُنظر: السّبكيّ: **طبقات الشافعية الكبرى**، ٢، ٣. والخطيب البغداديّ: **تاريخ بغداد**، ٢/ ٦.

وقد أقام بالحجاز ستّة أعوام، وتنقّل في كثير من البلدان، فدخل الشّام ومصر والجزيرة مرتين، وسافر إلى البصرة أربع مرات، ودخل إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين مرّات لا تحصى. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني[١]: قال حاشد بن إسماعيل: ((وكان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فكنا نقول له إنك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع فقال لنا بعد ستة عشر يوماً: إنكم قد أكثرتم على فاعرضوا على ما كتبتم فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلّها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكّم كتبنا من حفظه.))[٢]

إزاء هذا المجهود الضخم في الرحلات الواسعة لا نستغرب قوله: ((كتبت عن ألف شيخ وأكثر ما عندي حديث لا أذكر إسناده)). وقوله: ((كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس منهم صاحب حديث))[٣].

وبهذا المجهود الضخم في رحلاته كانت الثّقة به، فلا غرابة أن تكون لمرويّاته مكانتها الموثوق بها، وسيأتي ذكر شيوخه الّذين تلقّى عنهم الحديث إن شاء الله تعالى.

---

[١] **ابن حجر العسقلانيّ**: هو أحمد بن عليّ محمّد أبو الفضل شهاب الدّين بن حجر، من أئمّة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان، ومولده ووفاته في القاهرة. توفّي سنة (٨٥٢هـ).

[٢] ابن حجر العسقلانيّ: هدي السّاري، ص ٤٧٨.

[٣] البخاريّ: شرح النّوويّ، ١/ ٧.

المبحث الثالث

شيوخ الإمام البخاري ومن تلقى منهم

تلقى البخاريّ علمه عن شيوخ أفاضل، وعلماء أكارم، وفقهاء أعاظم. وهم كثرة وفيرة، فأصبحوا شيوخه. فما من بلد من بلاد المسلمين المشهورة بالعلم والغاصّة بالعلماء إلاّ رحل إليها طلباً للعمل، خاصّة تحمّل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، باحثاً عن أئمّة الحديث الهداة في تلك البلد.

وقد وضع لنفسه نهجاً في اختياره لشيوخه، فلا يأخذ إلا عن الثقات، يقول: ((كتبتُ عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده)). ومن أجل ذلك كان اهتمامه البالغ بمعرفة حال الرّواة وكيفيّة تلقّيهم للحديث، حتّى يطمئنّ إلى أخذه عنهم. ويقول: ((لم يكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء)) [1].

وقال: ((كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وحمل الحديث، إن كان الرجل فهماً، فإن يكن، سألته أن يُخْرِج إليَّ أصله ونسخته أمّا الآخرين، فلا يبالون بما يكتبون)). [2]

فممّن سمع منه البخاري رحمة الله تعالى:

---

[1] الخطيب: تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥.

[2] الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، ٨/ ٢٣٨.

١/ بمكة:

أبو الوليد بن محمد الأزرق[١] وعبد الله بن يزيد المقري[٢] وإسماعيل بن سالم الصائغ، وأبو بكر الحميدي عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي[٣] من أجلّ أصحاب الشافعي وأقرانه.

---

[١] **الأزرق:** هو أبو الوليد بن محمّد الأزرق أبو محمّد المكّي، ويُقال الرزقيّ المكّيّ. سمع إبراهيم بن سعد وعمرو بن يحيى المكّيّ. روى عنه الإمام البخاريّ في غير موضع. وقال البخاريّ: أحمد بن محمد الأزرقيّ، فارقناه حيّاً سنة اثنتي عشرة ومائتين. **[كتاب الجمع بين رجال الصحيحين بخاري ومسلم لكتابي أبي نصر الكلاباذيّ وأبي بكر الأصبهانيّ للإمام أبي الفضل محمّد بن طاهر بن عليّ المقدسيّ، المعروف بابن القيسرانيّ الشّيبانيّ (٤٤٨-٥٠٧هـ)، ط (٢)، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العمليّة، بيروت، لبنان، ١/١.** وانظر: **الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف ابن سعد بن أيوب الباجي المالكي (١٠٣ -٤٧٤هـ): التعديل والتخريج لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ط (١٤٠٠هـ = ١٩٩١م)، دراسة وتحقيق الأستاذ أحمد لبراز، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، ١/ ٢٩٧].**

[٢] **عبد الله المقري:** هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقري، مولى آل عمر بن الخطاب. قرشيّ، أصله من ناحية البصرة، سكن مكّة، وسمع حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيّوب، وشيبة، والثّوريّ. مات سنة (٢١٣هـ). **[أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفيّ البخاريّ المتوفّى سنة (٢٥٦هـ): كتاب التاريخ الكبير متضمّناً كتاب الكني وكتاب بيان خطأ البخاريّ في تاريخه للإمام الرازيّ، تحقيق مصطفي عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضوني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ٥/ ١٢٦].**

[٣] **عبد الله:** هو عبد الله بن الزبير بن العوام حفيد أبي بكر رضي الله ويقال: أبو حبيب، وقال بعضهم: أبو بكر القرشيّ ثم الأسديّ. قال الحسن عن ضمرة: مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. **[البخاريّ: التاريخ الكبير، ٤/ ٣٢٦].**

٢/ وبالمدينة:

إبراهيم بن المنذر الحزامي[١]، ومطرف بن عبد الله بن حمزة[٢] .

٣/ وبالشام:

محمد بن يوسف الفريابي[٣] من أوائل من صنّف على المسانيد، ونصر إسحاق بن إبراهيم وآدم بن أبي الياس [٤] وأبو اليمان بن نافع [٥].

---

[١] **إبراهيم:** هو إبراهيم بن المنذر أبو إسحاق الخزاميّ المدنيّ. سمع الوليد بن مسلم وأنس بن عياض. روى عنه البخاري في غير موضع. توفّي سنة (٢٣٦هـ). [البخاريّ: التّاريخ الكبير، ٢٠/١].

[٢] **مطرف:** هو مطرف بن عبد الله بن سليمان بن يسار مصعب الأصمّ المدنيّ، مولي ميمونة بنت الحادث بن حزن الهلالية، وهو صاحب مالك. سمع عبد الرحمن بن أبي الموّال. روى عنه البخاريّ في الصّلاة والدعوات. قال البخاريّ عن هارون بن محمد: مات سنة (٢٢٠هـ). قال البخاري: قال مطرّف: ((ولدت سنة (١٣٧هـ). **[البخاريّ: التاريخ الكبير، ٢/ ٥٠٣].**

[٣] **الفريابيّ:** هو محمّد بن يوسف بن واقد أبو عبد الله الفريابيّ. سكن قيسارية من الشّام. الضيبي مولاهم. سمع الأوزاعيّ والثّوريّ وإسرائيل. روى عن إسحاق غير منسوب عنه في الصّلاة. وقال البخاريّ: مات في شهر ربيع الأخر سنة (٢١٢هـ). **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ٢/ ٤٥٣].**

[٤] **آدم:** هو آدم بن أبي إياس عبد الرحمن بن محمد بن الحسن مولى تميم أو تيم. أصله من خراسان. سكن عسقلان. سمع شعبه، وأبن أبي ذئب، وشيبان بن عبد الرحمن، وإسرائيل بن يونس، وحفص بن ميسرة. روى عنه البخاريّ في غير موضع، وقال: مات سنة (٢٢٠هـ). **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٣٩].**

[٥] **أبو اليمان:** هو أبو اليمان الحكم بن نافع النّهرانيّ الحمصيّ. أخرج البخاري في (بدء الوحي) وغير موضع عنه عن شعيب بن أبي جمرة، مات سنة اثنين وعشرين ومائتين. **[التّعديل والتّجريح: ١/ ٥٣٠].**

٤/ وبخاري:

محمد بن سلام البيكنديّ[١]، ومحمّد بن يوسف، وعبد الله بن محمّد المسنديّ، وهارون بن الاشعث [٢] وأقرانهم.

٥/ وبمرو:

عليّ بن الحسن بن شقيق[٣]، وعبدان بن عبد الله بن عثمان، ومحمّد بن مقاتل[٤]، وعبده بن الحكيم، ومحمد بن يحيى الصائغ[٥]

---

[١] **محمّد:** هو محمد بن سلام الفرج أبو عبد الله السلمي مولاهم البيكندي. سمع ابن عيينة ووكيعاً وأبا معاوية وابن فضيل وعبدة وابن علية ومخلداً. روى عنه البخاري في (الإيمان) و(الطب) وغير موضع. مات يوم الأحد لسبعٍ خلون من صفر سنة (٢٢٥هـ). **[الباجي المالكيّ: التعديل والتخريج، ٢/ ٤٥٩].**

[٢] **هارون:** هو هارون بن الأشعث أبو عمر عمران الهمدانيّ البخاريّ. سمع أبا سعد مولى بني هاشم. روى عنه البخاريّ في (الوصايا). **[الباجي المالكيّ: التعديل والتخريج،١/ ٣٤٥].**

[٣] **عليّ:** هو عليّ بن الحسن بن شقيق بن دينار القيسي مولاهم. يكنّى أبا عبد الرحمن. أصلهم من البصرة. قدم شقيق مرو، وسمع عبد الله بن المبارك، ووكيعاً، وخالد بن عبد الله، وأسباط بن محمّد، والنّضر بن شميل، والحجّاج الأعور. روى عنه البخاريّ في (العلم) وغيره. مات سنة ست وعشرين ومائتين. قاله البخاريّ. **[الباجي المالكيّ: التعديل والتخريج، ٣/ ١٢٦٤].**

[٤] **مقاتل:** هو محمد بن يحيى بن عبد العزيز أبو علي الصائغ المروزي. أخرج البخاري في (المناقب) عنه عن شاذان عبد العزيز بن عثمان. **[الباجي المالكيّ: التعديل والتخريج، ٢/ ٧٥١].**

[٥] **محمّد:** هو محمد بن يحيى بن عبد العزيز أبو علي الصائغ المروزي. أخرج البخاري في (المناقب) عنه عن شاذان عبد العزيز بن عثمان **[الباجي المالكيّ: التعديل والتخريج، ٢/ ٧٥١].**

٦/ وببلخ:

مكيّ بن إبراهيم [١] ومحمد بن أبان[٢] والحسن بن شجاع، وأقرانهم. وقــد أكثر بها.

٧/ وبنيسابوري: وبشر بن الحكم[٣] وإسحاق بن إبراهيم الحنفي (ابن راهويه)[٤] ومحمد بن رافع، وأحمد بن حفص، ومحمد بن يحيى الذّهليّ، وأقرانهم.

---

[١] **مكّي:** هو مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد، ويقال: "ابن فرقد بشير البرجمي التميمي الحنظلي البلخيّ، يكنّى أبا السّكن، أخو إسماعيل ووالد الحسن يعقوب. سمع يزيد بن أبي عبيد، وابن جريج. روى عنه البخاريّ في (الصّلاة) وغير موضع. يقال إنّه وُلِدَ سنة ست وعشرين ومائة، وقال البخاري: توفّي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ٢/ ٥٥٨].**

[٢] **قتيبة:** هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي مولاهم الباقلانيّ بقلان بلخ يكنى أبا رجاء سمع الليث بن سعد وإسماعيل بن جعفر وسفيان بن عيينة ، روى عنه البخاري في غير موضع. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ٢/ ٤٢٦].**

[٣] **بشر:** هو بشر بن الحكم بن حبيب مهران العبزي النيسابوري، والد عبد الرحمن بن بشر، وبه يكنّى. سمع ابن عيينة. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٥٢].**

[٤] **إسحاق:** هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، يعرف بابن راهويه الحنظلي الموزي. سكن نيسابور. سمع ابن عيينة ووكيعاً والنضر وجرير بن عبد الحميد، والوليد بن مسلم، وعبد الرازق، وغير واحد عنهما. روى عنه البخاري ومسلم. توفّي بنيسابور ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وهو ابن سبع وستين سنة. وقبره مشهور يزار ويقصد رحمة الله تعالى. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٢٩].**

٨/ **ومن أهل الري:** إبراهيم بن موسى[١]

٩/ **ومن بغداد:** محمّد بن عيسى الطبّاع[٢]، وشريح[٣]، وأحمد بن حنبل.

١٠/ **ومن واسط:**حسان بن عبد الله[٤] وسعيد بن عبد الله بن سليمان وأقرانهم.

١١/ **وبالبصرة:**

أبو عاصم النّيل، وحسان بن حسان، وصفوان بن عيسى[٥] وبدل بن المحبر[٦] .

---

[١] **إبراهيم:** هو إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي الفراء أبو إسحاق الرازي يعرف بالصغير، سمع يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وعيسى بن يونس. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٨].**

[٢] **الطباع:** هو محمد بن عيسى بن الطباع أبو جعفر ، سكن الشام أخو إسحاق سمع جماد بن زيد وهشيما، روى عنه البخاري في آخر (الحج) و(الأدب). **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ٢/ ٤٦٠].**

[٣] **شريح:** شريح له صحبة، يعد من أهل الحجاز. **[البخاريّ: التاريخ الكبير، ٤/ ١٠٣].**

[٤] **حسّان:** هو حسان بن عبد الله أبو علي الواسطي. سكن مصر، وسمع المفضل بن فضال. روى عنه البخاري في كتاب (القصر). **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٩٤].**

[٥] **صفوان:** هو صفوان بن عيسى القرشي الزهري القاسم البصري يحنى أبا محمد، سمع عبيد الله بن سعيد بن أبي، روى عنه البخاري في (الرقاق). توفّي بالبصرة في جمادى سنة مائتين. **[البخاريّ: التّاريخ الكبير، ١/ ٢٢٤].**

[٦] **بدل:** هو بدل بن المحبر بن أمية أبو الوليد اليربوعي البصري ويقال: " الواسطي " ، سمع شعبه ، روى عنه البخاري في (الصلاة) ومواضع. **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ٦٣].**

١٢/ وبالكوفة:

أبو نعيم وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن أبان[١]، وعمر بن حفص[٢] وعروة بن أبي المغراء.

١٣/ وبمصر:

عثمان بن صالح[٣] وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح[٤] .

١٤/ وبالجزيرة:

أحمد بن عبد الملك الحراني[٥]، وأحمد بن " يزيد " الحرّاني، وعمرو بن خلف، وإسماعيل بن عبد الله الرقيّ، وأقرانهم.

---

[١] **إسماعيل:** هو إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي ، سمع عبد الرحمن بن الغسيل وابن المبارك وعيسى بن يونس وأبا الأحوص. روى عن البخاري في غير موضع ، توفي سنة ست عشرة ومائتين بالكوفة. **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ٢٧].**

[٢] هو عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية أبو حفص النخعي الكوفي ، سمع أباه ، وروى البخاري عن محمد بن الحسن عنه في غزوة خيبر. **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ٣٤٠].**

[٣] **عثمان:** هو عثمان بن صالح بن صفوان أبو يحيى السهمي المصري والد يحيى ، سمع بكر بن مضر وابن وهب ، وروى عنه البخاري في الأحكام وفي انشقاق القمر. **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ٣٥٠].**

[٤] **عبد الله:** هو عبد الله بن صالح أبو صالح الجهني العصري كاتب الليث بن سعد سمع الليث بن سعد روى عنه البخاري ، مات سنة ٢٢٢هـ. **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ٢٦٨].**

[٥] هو أحمد بن عبد الملك بن واقد بن يحيى الحراني وهو أخو سعيد، سمع حماد بن زيد روى عنه البخاري البخاري في غير موضع ، مات سنة ٢٢٢هـ ، **[المقدسيّ: الجمع بين رجال الصّحيحين، ١/ ١١].**

المبحث الرابع

تلاميذه رحمه الله تعالى

تتلمذَ على الإمام البخاري رحمة الله تعالى عدد كثير من المحدثين والعلماء والفقهاء، فسمع عشرات الألوف أمالية في بغداد وغيرها. وكان مجلس الإملاء يغصّ بالنّاس، حتّى ذكر أنّ بعض مجالسه كانت تبلغ عشرين ألف مستمع.

وقد روى الخطيب البغدادي عن الفربري أنّه قال: ((سمعت الصّحيح من البخاريّ ومعي نحو سبعين ألفاً لم يبق منهم أحد غيري)) [1].

وممّن روى عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى الإمام مسلم في غير الصّحيح. وكان الإمام مسلم يتعلّم على يديه يعظه. وروى عنه الترمذيّ في جامعة، والنسائي في سننه في قول بعضهم. وأبو حاتم، وأبو زرعة الرزيان، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد الله مكين. كلّ هؤلاء أئمة حفاظ وآخرون من الحفاظ وغيرهم.

قال الخطيب: ((آخر من حدث عنه أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البردي النسفيّ. وقد توفي النسفيّ هذا في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة)) [2].

---

[1] ابن كثير: البداية والنهاية، ١١/ ٢٧. والخطيب البغداديّ: تاريخ بغداد، ٢/٢.

[2] ابن كثير: البداية والنهاية، ١١/ ٢٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات، ١/ ٧٣.

خفية وتعمم، فلمّا مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذ بعضده، ورجل آخر أخذ معي يقوده إلى الدابة ليركبها، فقال رحمة الله: فسال منه العرق شيئاً لا يوصف، فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه، وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا أن كفنوني في ثلاثة أثواب، وليس فيها قميص ولا عمامة، ففعلنا ذلك، فلمّا دفنّاه فاح من تراب قبره رائحة غالية أطيب من المسك فدام ذلك أياماً، علت رواري في السماء مستطيبة بحذاء قبره حتى ظهر القبر، ولم نكن نقدر على حفظ التراب، فإنهم كانوا يرفعون عن القبر حتى ظهر القبر، وغلبنا على أنفسنا، فنبنا على القبر خشباً مشبكاً لم يكن أحد يقدر على الوصول إلى القبر. فكانوا يرفعون ما حول القبر من التراب، ولم يكونا يخلصون إلى القبر، أما ريح الطيب، فإنه تداوم أياماً كثيرا حتى تحدث أهل البلدة وتعجبوا من ذلك، وظهر بعض مخالفيه أمره بعد وفاته، وخرج بعض مخالفيه إلى قبره وأظهرا التوبة والندامة ممّا كانوا شرعوا فيه مذموم المذهب[1].

[1] يُنظر: الذّهبيّ: سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٤٦٨.

الفصل الثاني

المبحث الأوّل: تعريف الفعل المتعدّي لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثّاني: أقسام الفعل المتعدّي وإعماله.

المبحث الثّالث: الفعل المتعدّي لواحد.

المبحث الأوّل
تعريف المتعدّي في اللّغة والاصطلاح

أوّلاً: المتعدّي لغةً:

التّعدّي: مجاوزة الشّيء إلى غيره. يُقال: عَدَّاهُ تَعْدِيَةً فتَعَدَّى أي: تجاوز. وعــدِّ عمّا ترى أي: اصرف بصرك عنه. والعُدْوان: الظّلم. وقد عَدَا عليه: عَدْواً وعُدُوَّاً. واعتدى عليه وتعدّى عليه كلّه بمعنى.[١]

المتعدّي اصطلاحاً:

المتعدّي في اصطلاح النّحاة: هو الّذي يصل مفعوله بغير حرف جرٍّ، نحو: ضربتُ زيداً.[٢] يقول السّهيليّ في باب تعدية الفعل: ((وفعلٌ يتعدّى بحرف جرّ، وبغير حــرف جرّ أصلُ هذا الفعل أي كلّ فعلٍ يقتضي مفعولاً ويطلبه فلا يصل إلى ما بعده إلاّ بحرف الجرّ، ثمّ قد يُحذفُ المفعول به لعلمِ السّامع به ويبقى المجرور. وربّما تضــمّن الفعــل معنى فعلٍ آخر متعدٍّ بغير حرف، فيسقط حرف الجرّ من أجله وبما كان الفعل يتعــدّى حرف. وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله)) [٣]

---

[١] الرّازي: مختار الصّحاح، ترتيب محمود خاطر، مراجعة لجنة من مركز تحقيق التّراث بدار الكتب المصريّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مادّة (عدى).

[٢] ابن يعيش: شرح المفصّل، ٧/ ٦٢.

[٣] السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، ط (٢)، ١٩٨٤م، دار الاعتصام، مكّة المكرّمة، ص ٣٥٢.

فالأوّل نحو: نصحتُ لزيدٍ، وشكرتُ له، وكِلْتُ له: المفعولُ في كلٍّ هذا محـــذوف، والفعل واصلٌ إلى ما بعده بحرفٍ؛ لأنّ "نصحتُ" مأخوذةٌ من قول القائل: نَصَحَ الخائطُ الثّوبَ؛ إذا أصلحه وضمّ بعضه إلى بعضٍ. ثمّ استُعير في الرّأي، فقالوا: نصـــحتُ لـــه رأيه.

لكنّهم يقولون: نصحتُ زيداً، فيُســقطون الحــرف؛ لأنّ النّصــيحة متضــمّنةٌ للإرشاد، فكأنّهم قالوا: أرشدتُ زيداً. وكذلك شكرتُ لزيدٍ، ثمّ يُحذفُ الحرفُ؛ لأنّ "شكرتُ" متضمّنة.

وأمّا: كِلْتُ لزَيْدٍ ووزنتُ له: فمفعولهما غير "زيد"؛ لأنّ مطلوبهما ما يُكـــال أو يوزن، فالأصل دخول اللاّم، ثمّ قد يُحذف لزيادة فائدة؛ لأنّ كيل الطّعـــام ووزنـــه يتضمّن معنى المبايعة أو المعاوضة إلاّ مع حذف اللاّم؛ فإن قلت: ((كلتُ لزيــدٍ)) أخبرت بكيل الطّعام خاصّته. وإذا قلت: ((كلتُ زيداً)) فقد أخبرت بمعاملة ومبايعة مع الكيل، كأنّك قلت: بايعت زيداً بالكيل والــوزن قــال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1] أي: بايعوهم كيلاً ووزناً.[2]

فالمتعدّي هو ما لا يكتفي بفاعله، بل يتعدّاه إلى مفعول به، نحو: فَــتَحَ محمّــدٌ البابَ. ويُسمّى أيضاً: الفعل الواقع؛ لوقوعه على المفعول بـــه. ويُســمّى: الفعــل

---

[1] سورة المطفّفين: **الآية** ٣.

[2] السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، ص ٣٥٢.

المُجاوز؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به. وعلامته قبوله هاء الضّمير الّتي تعودُ إلى المفعول به نحو: اجتهد الطّالبُ فأكرمه أستاذه.

وجاء في الكافية: ((فالمتعدّي ما يتوقّف فهمه على متعلّقٍ، كـ"ضَرَبَ". والمتعدّي يكونُ إلى واحدٍ كضَرَب، وإلى اثنين كـ (أعطى وعلّمَ)، وإلى ثلاثةٍ كـ(أعلم، وأرى، وأنبأ، وخبّر، وأخبر، وحدث) وهذه مفعولهما الأوّل كمفعول "أعطيت"، والثّاني والثّالث كمفعول "علمتُ"))[1].

ثمّ يبيّن أنّ له علامتين هما:

١/ أن يتّصل به ضميرٌ يعودُ على غير مصدره، مثل: الكتاب قرأته.

٢/ أن يُصاغ من اسم مفعولٍ تامٍّ أي: لا يحتاج إلى جارٍّ ومجرور أو ظرفٍ بعده يُكمل معناه، مثل: نَصَرَ اللهُ الجيشَ، فالجيشُ منصور.

الفعل المتعدّي من أقسام الفعل التّامّ. فمن المعروف أنّ الفعل ينقسم إلى قسمين: تامّ وناقص. والفعل التّام هو ما يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسيّ للجملة. أمّا الفعل النّاقص فهو الّذي لا يكتفي بمرفوعه في ذلك، وإنّما يحتاجُ معه لمصون حتماً، مثل "كان" وأخواتها. وعلى هذا يكون الفعل أربعة أنواع: لازم، ومتعدّي، وصالح للأمرين، وناقص. والأفعال الثّلاثة الأولى أقسامٌ للتّامّ وحده. وهناك نوعٌ مسموعٌ يُسمّى متعدّياً ولازماً مثل: شكر، ونصح.[2]

---

[1] ابن الحاجب: الكافية في النّحو، ط (١٩٩٥م)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢/ ٣.

[2] عبّاس حسن: النّحو الوافي، ط (١٣)، د ت، دار المعارف، مصر، ٢/ ١٥١.

وقد يلزم الفعل لدلالته على معنًى معيّن، فإذا انتقل إلى معنًى آخر تعدّى، ومن ذلك الفعل (أحسِن)، حيث جاء لازماً في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [1] وهو هنا بمعنى: أنعِمَ. وعندما جاء بمعنى أحْسِن (أي: اعمل عملاً حسناً) أصبح فعلاً متعدّياً، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾[2].

وقد يتعدّى الفعل إلى مفعولين بنفسه مرّةً، أو يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه وإلى الثّاني بأحرف أخرى، ومن ذلك الفعل (أثمنَ) نقول: أثمنتُ الرّجل، وأثمنتُ له. و: أثمنتُ الرّجلَ متاعَه، وأثمنتُ الرّجل بمتاعه.

قال الزّبيديّ[3] في الفعل "أثْمَن": (("أثمن" اسمٌ لِما يأخذه البائعُ في مقابله لمبيع عيناً كان أم سلعة. وكلّ ما يحصل عوضاً عن شيءٍ فهو ثمنه. وفي قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُوْداتٍ﴾[4] الجمع: أثمان، فمن رواها بفتح الميم يريد أكثرها ثمناً، ومن رواها بالضمّ فهو جمع "ثَمن". وأثمنه سلعته وأثمن له: أعطاه ثمنها.))[5]

---

[1] سورة القصص: الآية ٧٧.

[2] سورة يوسف: الآية ٢٣.

[3] **الزّبيديّ:** السّيّد محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق أبو الفيض الزّبيديّ اليمنيّ ثمّ المصريّ الحنفيّ الفقيه الشّهير بالمرتضى. وُلِدَ سنة ١١٤٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ. من تصانيفه: إتحاف المتّقين في شرح إحياء علوم الدّين. **[محي الدّين أبو الفيض الواسطيّ: تاج العروس من جواهر القاموس، ٢/ ٣٤٨].**

[4] سورة يوسف: الآية ٢٠.

[5] الزّبيديّ: تاج العروس، دار صادر، بيروت، ٩/ (١٥٧ – ١٥٨)، مادّة (ثمن).

المبحث الثاني
أقسام الفعل المتعدّي وإعماله

أوّلاً: أقسام الفعل المتعدّي:

ينقسم الفعل المتعدّي إلى ثلاثة أقسام[1]:

القسم الأوّل: ما يتعدّى إلى مفعول به واحد، وهو كثير، نحو: قسم محمّد المسألة.

القسم الثّاني: ما يتعدّى إلى مفعولين[2]، وهو على قسمين:

الأوّل: قسمٌ ينصبُ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقسمٌ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. فالأوّل هو الأفعال الّتي تدلُّ على المنح أو المنع، أي: العطاء أو السّلب، نحو: (منحَ، حرمَ، أعطى، كسى...)، وذلك نحو: سأمنحُ المجتهد جائزة، وحرمت الكسول النّزهة.

الثّاني: وهو على ثلاثة أنواع:

أ. نوعٌ يفيدُ اليقين، وهو: (رأى، ألقى بمعنى وجد (لعلم)، فعل (لأمر)، درى، علم،...) مثل: ألقيت الدّنيا نفاقاً.

---

[1] انظر: نتائج الفكر في علم النّحو، ١/ ٢٩١. و: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ٢/ ١٧٦، ١٧٧.

[2] المبرّد: المقتضب، ١/ ٤٧.

ب.نوعٌ يفيد الشّكّ، وهو: (ظنَّ، خال، حسب، زعم، عدَّ، هبّ،...) نحو: لا تظنُّ الأمرَ سهلاً، و: أحسبُك عاقلاً.

ج. نوعٌ يفيد التّحويل، وهو: (صيَّرَ، ردَّ، ترك، اتّخذ، جعل) نحو: صيَّرَ الحقَّ باطلاً.

القسم الثّالث: هو ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[1] وهو: (أرى، أنبأ، نبّأ، أخبر) نحو: خبّرتك خبراً صحيحاً، و: أريتُ سعيداً الأمر واضحاً.

والأفعال المتعدّية إلى مفعولين إذا بُنيت للمجهول أصبح المفعول الأوّل نائب فاعل، وظلّ المفعول الثّاني مفعولاً ثانياً. وكلّ ما يشتقّ من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها، نحو: أظنُّ اللّيل طويلاً. و: أما ظانٌّ اللّيلَ طويلاً؟

ويجوزُ حذف الفضلة[2] إن لم يضرّ[3] فإن ضرَّ حذفُ الفضلة لم يجز حذفها كما لو وقع المفعول به جواباً للسّؤال نحو أن يُقال: من ضربتَ؟ فيكون الجواب: ضربتُ زيداً. ومن المواقع الّتي لا يجوز فيها حذف الفضلة أن تقع محصوراً، نحو: ما ضربتُ إلاّ زيداً. فلا يجوز حذف "زيداً" في الموضعين؛ إذ يحصل في

---

[1] ابن هشام: شرح شذور الذّهب، ص ٣٣٣.

[2] الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه، كقول القائل: ضربتُ محمّداً؛ فيمكن أن تُحذف فنقول: ضربتُ ــ بحذف المفعول به ــ وقد وردت في القرآن الكريم: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [سورة اللّيل: الآية ٤].

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ٥٤٣.

الأوّل الجواب، ويبقى الكلام في الثّاني دالاً على نفي الضّرب مطلقاً والمقصود نفيه عن غير "زيد"، فلا يُفهمُ المقصود عند حذفه.

ويجب تقديم أحد المفعولين على الآخر فيما يلي:

أ. إذا كان أحدهما اسماً ظاهراً والآخر ضميراً، نحو: أعطيتُك كتاباً، ومنحتُك الودّ).

ب. إذا كان أحدهما محصوراً فيه الفعل، نحو: ما أعطيتُ الكتابَ إلاّ محمَداً.

ج. إذا كان المفعول الأوّل مشتملاً على ضميرٍ يعودُ إلى الثّاني نحو: أعطِ الخبّازَ خبزه.

أمّا عند قدامى النّحويّين فلم يكن هناك تقسيم معروف للأفعال المتعدّية (أفعال القلوب)؛ لأنّ المعاني لم تكن متعدّدة في بادئ الأمر ــ إنّما كان مصبّ اهتماماتهم حول وظيفة تلك الأفعال؛ لأنّ المقصود بيان ما استقرّ عندهم من حال المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً.[1]

هذا إلى القرن الرّابع الهجريّ[2]، ولم يُضف العلماء آنذاك شيئاً كأقسام، غير أنّهم شبّهوا ثاني مفعوليها بخبر المبتدأ؛ لتقريب معنى وظيفتها، فكأنّهم يبنون على

---

[1] سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٩. والمبرّد: المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إيميل يعقوب، ط (١)، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٣/ ٩٥.

[2] يُنظر ابن يعيش: شرح المفصّل، ٧/ ٧٧.

المعلوم قبلها. واستمرّ الحال كذلك، ولم يأتِ الزّمخشريّ[1] بعده بأقسام، ولا من جاء بعده كأبي البركات الأنباريّ.

واستهلّ القرن السّابع الهجريّ، وجاء العكبريّ[2] وابن معطٍ[3] وابن يعيش[4] الّذي تبع الزّمخشريّ في شرحه، وأضاف أنّ الأمور الّتي تقع في النّفس (علم، وظنّ، وشكّ) بقوله:

---

[1] **الزّمخشريّ:** هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ. وُلِدَ ٢٧ رجب ٤٦٧هـ، = ١٠٧٤م. **[وفيات الأعيان، ٥/ ١٦٩].**

[2] **العكبريّ:** أبو البقاء العكبري البغدادي الأزجي الضرير، النحوي الفرضي الحنبلي، صاحب التصانيف. ولد سنة (٥٣٨ه) قرأ على ابن الخشاب وأبي البركات ابن نجاحٍ، وبرع في الفقه والعربية. أضر في صباه بالجدري، وكان إذا أراد أن يصنف شيئاً أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه، وكان يقال: أبو البقاء تلميذ تلامذته! وله من التصانيف: تفسير القرآن، إعراب القرآن، إعراب الشواذ من القراءات، متشابه القرآن، عدد آي القرآن، إعراب الحديث، وغيرها. وتوفي سنة (٦١٦هـ). **[الصّفديّ: الوافي بالوفيات، ٥/ ٣٨٢].**

[3] **ابن معطي:** هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي. مولده سنة (٥٦٤هـ). سمع من القاسم بن عساكر، ومن تصانيفه: الألفيّة، والفصول، وله النظم والنثر. قد أخذ عن أبي موسى الجزولي. مات في ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ) بمصر. **[الذّهبيّ: سير أعلام النبلاء، ٢٢/ ٣٢٤].**

[4] **ابن يعيش:** هو يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. ولد سنة (٣٥٣هـ) بحلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي فيها سنة (٦٤٣هـ). من كتبه: شرح المفصّل، شرح التصريف الملوكي لابن جني، وغيرها. **[الزّركليّ: الأعلام، ٨/ ٢٠٦].**

((فالعلمُ هو القطع على شيءٍ بنفي أو إيجاب. وهذا القطع يكون ضـــرورياً وعقليّاً. فالضّروريّ كالمُدرك بالحواس الخمس، نحو: علِمنا أنّ السّماء فوقنـــا والأرض تحتنا، والاثنين أكثر من واحد وأقلّ من ثلاثة. ويقرب مـــن ذلـــك الأمور الوجدانيّة، كالعلم بالألم واللّذة ونحوهما. وأمّا العقليّ فما كان عن دليلٍ من غير معارض، فإن وُجِدَ معارض من دليلٍ آخر وتردّد النّظر بينهما علـــى سواء فهو شكّ. وإن رجح أحدهما على فالرّاجح ظنٌّ والمرجوح وهم))[1]

وبعد ذلك قال:

((فعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ متواخية؛ لأنّها بمعنى العلـــم. والّـــتي تليهـــا: (ظننتُ وحسبتُ وخلتُ)؛ لأنّها بمعنى الظّنّ. وزعمتُ مفرد؛ لأنّه يكون من غير علمٍ وظنّ. والغالب عليه القول عن اعتقاد)).

فقد قسمها ابن يعيش إلى ثلاثة أقسام: للعلم، والظّنّ، والاعتقاد.

أمّا الرّضيّ[2] فقد ذهب في شرحه إلى تفاصيل أدقّ بـــأنّ أفعـــال القلـــوب علـــى أضرب[3] إمّا للظّنّ فقط، وهي: حسب، خال، وكذا هب (غير متصرّفة). وإمّا لليقـــين،

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، ٧/ ٧٨.

[2] **الرّضيّ**: هو محمّد بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم المعروف بالرّضيّ ذي الحسبين. كان من أهل الفضل والعلم، وُلِدَ في بغداد سنة ٣٥٩هـــ، وتوفّي سنة ٤٠٦هـــ. من مؤلّفاته: معاني القرآن، ومجازات القرآن. **[هدية العارفين، ٣/ ١١٥]**.

[3] شرح الرّضيّ على إيماء كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط (١)، د ت، عالم الكتب، القاهرة، ٥/ ١٥٨ – ١٦٥.

وهو: علم (بمعنى عرف)، ووجد (بمعنى علم)، وتعلّم (بمعنى أعلم). وإمّا للاعتقاد، وقسّمه لأنواع: الجازم في شيءٍ أنّه على صفةٍ معيّنةٍ سواءٌ كان مطابقاً للواقع أو لا وهو "رأى"، نحو: رأيتُ زيداً عيناً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[1] فـ"يرونه"غير مطابق، و"تراه" مطابق.

وقد أُوردت هذه الأفعال لاعتقاد الشّيء على صفةٍ غير مطابقة، نحو: (عدَّ، وجعل) إن كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسميّة المجرّدة، نحو: كنتُ أعدّه فقيراً فبان غنيّاً. وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[2] أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وأُورِدَتْ تلك الأفعال أيضاً لاعتقاد الشّيء على صفةٍ بغير وثوق، نحو: زعمتك كريماً.[3] أو أن تأتي لإصابة الشّيء على صفةٍ وهو (وجد، وألفى، وعدّ). فالرّضيّ وسّع الأقسام السّابقة فصارت خمسة.

وقد قسّمها الإمام ابن مالك رحمه الله إلى ثلاثة أقسام[4] تبعاً لفائدتها في الخبر ظنّاً أو يقيناً أو كليهما بقوله: ((الأوّل للظّنّ، وهي: حجا يحجو لا لغلبة، ولا لقصر ولا ردّ،

---

[1] سورة المعارج: الآيتان ٦، ٧.

[2] سورة الزّخرف، الآية ١٩.

[3] شرح الرّضيّ، ٥/ ١٦٣.

[4] يُنظر ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمّد كامل بركات، ط (١٩٦٧م)، دار الكتب العربيّة للطّباعة والنّشر، القاهرة، ص٧٠ – ٧١.

ولا سوق، ولا كتم، ولا حفظ، ولا إقامة، ولا بخل)) يقصد ابن مالك أنّ لـ"حجا" استعمالين آخرين هي في أحدهما متعدّية لمفعول واحد، وفي الآخر لازمة.

فالأوّل: أن تكون بمعنى غلب في المحاجاة وبمعنى "ردّ، وساقَ، وكتمَ، وحفظ" والثّاني أن تكون بمعنى "قام، وبخل"[1] وعدّ: لا لحسبانٍ وزعم لا لكفالة ولا لرياسة ولا سمن ولا هزال. وجعل: لا لتصير ولا مقاربة[2]

والثّاني: لليقين: علم: لا لعلمه ولا عرفان، وجد[3] لا لإصابة ولا استغناء ولا حقد، وألقى، مرادفتها، ودوى لا لختل، وتعلّم بمعنى أعلم متصرّف.

والثّالث: للظّنّ واليقين معاً: ظنّ لا لتهمة، وحسب لا للون، وخال لا لعجب، وطلع ورأى لا للإبصار، ولا رأى ولا ضرب[4]

ورأى أبو حيّان أن "تعلّم" الّتي لليقين بمعنى "علم"، وليست بمعنى "أعلم" وهو متصرّف. و"ظن" الّتي للظّنّ واليقين، فالمشهور عنده استعمال في غير اليقين[5] ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [6]

---

[1] يُنظر جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطائيّ الجيانيّ: شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، ط ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، دار هجر للطّباعة والنّشر، مصر، ٢/ ٧٧.

[2] بمعنى الإنشاء مع أطفق، وأخذ وعلق.

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ٢٩٨.

[4] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧١.

[5] أبو حيّان: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النّحّاس، ط (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، مطبعة المدنيّ، ٣/ ٥٧، ٥٨.

[6] سورة البقرة: الآية ٤٦.

وقد أورد العبدري أنّه قال: ((إنّ الظّنّ بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب وتأوّل ما أوهم ظاهره)).

وجاء بعد ذلك ابن هشام الّذي زادهما إيضاحاً وأوفاهما شرحاً ممّا أجمله ابن مالك باحتمال بعضها إفادة الظّنّ واليقين معاً، فقسّمها إلى أربعة أقسام:

١. أحدهما يُفيد في الخبر يقيناً، وهو وجد، وألقى، وتعلّم، ودرى. فاختلف عن تقسيم ابن مالك بإخراجه (علم) منها.

٢. ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو أن يصير أقرب إلى اليقين منه إلى الشّكّ بتغلّب أحد الدّليلين المتعارضين في أمدٍ على آخر وهو خمسة: جعل، وحجا، وعدّ، وهبّ، وزعم. واتلف هنا عن ابن مالك في تسمية القسم بالرّجحان بدلاً عن الظّن. أمّا الأفعال فهي نفسها، وفي قول النّبيّ ﷺ: ﴿ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُم خَرَجُوا﴾[1]. و"ظنّ" في الحديث تُفيد الرّجحان.

٣. ما يُراد به الوجهان: والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، علم. فابن مالك عدَّ (علم) ممّا يفيد اليقين فقط، أمّا "رأى" فتفيد المعنيين معاً.

---

[1] صحيح البخاريّ، باب الأطعمة، باب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾، الحديث ٤٥٦٦.

٤. ما يُرادُ به الوجهان. والغالب كونه للرّجحان[١] وهو ثلاثة أفعال: ظنّ، وحسب، وخال.

ولم يصنّف ابن هشام (رأى) في هذا القسم حيث جعلها ابن مالك ممّا يفيد اليقين والظّنّ معاً، وعدّها ممّا يغلب استعمالها للرّجحان، أي الظّنّ.

ولم يزد العلماء في القرن العاشر الهجريّ أكثر من هذه الأقسام الأربعة، ولم يهتمّوا بتقسيمها بأكثر من معانيها الدّالّة على اليقين، والشّكّ، والعلم، والظّنّ. ومنهم الأشمونيّ[٢] والسّيوطيّ[٣] الّذي أضاف "ألقى" (بمعنى وجد الّتي تفيد اليقين) [٤] ودرى لا ليختل، وأنّه نقل أنَّ العرب ألحقت بـ"رأى" العلمية "رأى" الحلمية، وأنّ النّحاة ألحقوا أفعالاً كثيرةً توسّعاً في الدّلالة.

هكذا إذن باتّساع اللّغة، وتنوّع المعاني وتطوّر الدّلالة واستخدام المجاز خادماً أغراضاً عدّة بشتّى الأساليب، كانت أقسام الأفعال القلبيّة تزيد وتتّسع حتّى أصبحت تُعرفُ بفوائد ومعاني استخداماتها المختلفة.

---

[١] أي يكون بمعنى اليقين أحياناً، وبمعنى الرّجحان (أي الظّنّ) أحياناً أخرى بقرينةٍ تدلُّ عليه.

[٢] ينظر: منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك (شرح الأشمونيّ)، ٢/ ٢ــ ٢٧. والأشمونيّ هو: علي بن محمد ابن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الاشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية. أصله من أشمون (بمصر). وُلِدَ سنة (٨٣٨هـ) بالقاهرة وتوفي سنة (٩٠٠هـ). ولي القضاة بدمياط. من مصنّفاته: شرح ألفية ابن مالك في النّحو، ونظم المنهاج في الفقه، ونظم جمع الجوامع. [الزّركليّ: الأعلام، ٥/ ١٠].

[٣] يُنظر السّيوطيّ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/ ٢٠٩ ــ ٢١١.

[٤] خلافاً لابن مالك والبصريّين.

ثانياً: إعمال الفعل المتعدّي:

وهو أن تنصب هذه الأفعال المفعولين، وهو واجبٌ إذا تقدّمت عليها، وهذا هو الأصل فيها في مذهب البصريّين، بشرط ألاّ يتقدّم عليها ما له الصّدارة في الكلام من الأدوات، بخلاف رأي الكوفيّين في ذلك.[١]

وقد اتّفق النّحاة قديمهم وحديثهم حتّى القرن السّادس على أنّ الأفعال السّبعة تعمل في الجملة الاسميّة بنصب جزأيها إن تقدّمت هذه الأفعال عليها. ويعلّل ذلك ابن الحاجب بقوله: ((وهذه الأفعال كلّها اشتركت في أنّها لحكم الذّهن تتعلّق بشيءٍ على صفة فلذلك نصبت مفعولين)) [٢]

أوّلاً: ظنّ: في قوله ﷺ: ﴿لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسأَلَنِي أحدٌ أوّل منك لما رأيت من حرصك على الحديث﴾[٣]. وقوله ﷺ: ﴿ولكن ما ظننتُ أن ينزل في شأني وحياً﴾[٤] في هذا الحديث جاء المنادَى "أبا هريرة" مفعول أوّل، وجملة "أن لا يسألني"

---

[١] يُنظر ابن هشام: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ط ١٤٣٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، سوريا، ص ٤٧١.

[٢] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بن حسن العليليّ، ط ١٩٨٣م، مطبعة العاني، بغداد، ٢/ ٦١.

[٣] صحيح البخاريّ: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، الحديث رقم ٩٩.

[٤] صحيح البخاريّ: كتاب الشّهادات، باب تعديل النّساء بعضهنّ بعضاً، الحديث رقم ٢٦٦١.

مفعول به ثانٍ لـــ"ظنّ". ومثله حديث النّبيّ ﷺ: ﴿حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ البُكَاءَ فــالِقٌ كبــدِي﴾[1] المصدر الصّريح أنّ "البكاء" مفعول أوّل لـــ"ظنّ"، وجملة "فالق كبدي" مفعولٌ ثانٍ لها.

وما أظنَ أن يتقوّل في شأني: المصدر المؤوّل: (أن يتقوّل) في محلّ نصب مفعول أوّل ل"ظنّ" في الحديث، والمفعول الثّاني: جملة (في شأني).

وفي النّصّ الثّاني المصدر المؤوّل (أن ينزل) في محلّ نصــب مفعــول بــه أوّل لـــ"ظنّ" وجملة "في شأني" مفعول ثاني.

وممّا سبق يظهر أنّ استخدام "ظنّ" في الرّجحان أكثر من استخدامها في الــوجهين معاً (اليقين والرّجحان). فقد أورد الزّمخشريّ قوله فيها. قارن موسى ظنّه بظنّ فرعون فقال له: إن ظننتني مسحوراً فأنا أظنّك مثبوراً هالكاً، وظنّي أصحّ من ظنّــك؛ لأنّ لــه إمارةً ظاهرةً (وهي إنكارك لما عرفت).

وجاء ابن عطيّة[2] الّذي فسّر المثبــور بالمخــدع الضّــعيف اللّــيّن المســترخي. ولم يدلّ بعمل الظّنّ كسابقيه[3].

---

[1] صحيح البخاريّ: كتاب الشّهادات، باب تعديل النّساء بعضهنّ بعض، حديث الإفك، الحديث رقم ٢٦٦١.

[2] **ابن عطيّة**: هو عبد الله بن عطية بن عبد الله بن حبيب، أبو محمد: عالم بالتفسير، مقرئ. من أهل دمشق. وُلِدَ سنة (٣٨٣هـــ)، وتوفّي سنة (٩٩٣هـــ). كان إمام مسجد باب الجاهلية المعروف في أيام الجزري بمسجد "عطية " نسبة إليه. قيل: كان يحفظ خمسين ألف بيت للاستشهاد على معاني القرآن. له تفسير ابن عطية. **[الزّركليّ: الأعلام، ٤/ ١٠٣].**

[3] يُنظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب الفريد، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ وعبد العال السّيّد، ط ١٤٠٨هـــ ــ ١٩٨٧م، د ن، الدّوحة، ٩/ ١٢.

أمّا علماء القرن السّابع الهجريّ وأكثرهم إفصاحاً عن معنى الظّنّ هو القرطبيّ[١] الّذي قال: ((الظّنُّ هنا بمعنى التّحقّق. والثّبور هو الخسران والهلاك. وقيل نقصان العقل. والمثبور الممنوع من الخير))[٢].

ولم يُشِر هؤلاء لعمل "ظنّ"، ولا لنصبه المفعولين حتّى أواخر القرن السّابع[٣] وتبعهم في ذلك أبو حيّان؛ حيث اكتفى في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾[٤] أنّ موسى قابل ظنّه الصّحيح بظنّ فرعون، وشتّان ما بين الظّنّين. ظنّ فرعون باطل، وظنّ موسى صدق.

ثانياً: حسب: كما ورد في قول النّبيّ ﷺ للرّجل الّذي أثنى على أخيه في مجلسه: ﴿أَحْسِبُهُ كَذَا وكذا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ﴾[٥]

---

[١] **القرطبيّ:** هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجيّ الأندلسيّ، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار المفسرين. صالح متعبد. من أهل قرطبة. رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي أسيوط، بمصر) وتوفي فيها سنة (٦٧١هـ). من كتبه: الجامع لأحكام القرآن. **[الزّركليّ: الأعلام، ٥/ ٣٢٢].**

[٢] القرطبيّ: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو إسحق إبراهيم، ط ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، دار الكتب العربيّة للطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٠/ ٣٣٦.

[٣] يُنظر العكبريّ: التّبيان في علوم القرآن، تحقيق علي محمّد البجاويّ، د ط، د ت، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت، ٢/ و: أبو سعيد عبد الله بن عمر: أسرار التّأويل.

[٤] سورة الإسراء: الآية ١٠٢.

[٥] صحيح البخاريّ: كتاب الشّهادات، باب (إذا زكّى رجلٌ رجلاً كفاه)، حديث رقم ٢٦٦٢.

و"أحسب" صيغة مأخوذة في الفعل "حسب"، وتعمل عملها بنصب المفعولين وهما الضّمير الهاء مفعول به أوّل، وكلمة "كذا" مفعول به ثانٍ، وهي تعبير عن وصف محذوفٍ، تقديره: صادقاً أو مخلصاً... مفعول ثانٍ لأحسب.

ثالثاً: علم: وهي مثل "ظنّ": تنصب مفعولين، وتختلف عنها في إفادتها لليقين كما في حديث عبد الله بن أبي قال: قال النّبيّ ﷺ: ﴿واعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوْفِ﴾[1]. نقل الأمر "اعلم" المأخوذ من "علم" نصبّ "الجنّةَ" مفعولاً أوّل، وشبة الجملة "تحت ظلال السّيوف" مفعولاً ثانياً.

وحديث أنس بن مالك قال: ﴿مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكْرُجَةٍ قَطُّ... ﴾[2] حيث نصب "علم" "النّبيّ" مفعولاً أوّل، وجملة "أكل على" مفعولاً ثانياً. ومثله الفعل "وجد" الّذي يأتي بمعنى العلم: عن عبد الله بن يزيد الأنصاريّ قال: ﴿أَنَّهُ يَجِدُ الشَّرْحَ فِيْ الصَّلاَةِ﴾[3]

رابعاً: "رأى" عدّها بعض العلماء ممّا يفيد الوجهين معاً: اليقين والرّجحان كـ"علم" والغالب استعمالها لليقين، ومنه حديث عبد الله بن عمر ﷺ قال: ﴿فرأيْتُ

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الجهاد والسّير، باب (الجنة تحت بارقة السيوف) حديث رقم ٢٨١٨.

[2] صحيح البخاريّ: كتاب الأطعمة، باب (الخبز المرفق والأكل على الخوان)، حديث رقم ٥٣٨.

[3] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب (لا يتوضّأ من الشّكّ حتّى يستيقن)، الحديث (١٣٧).

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عَلَى لَبِنَتَيْنِ مُتَقَبِّلاً بَيْتَ المَقْدِسِ لِحَاجَتِه﴾[1] والشّاهد: "رأى"؛ فقد استُخدمت ليقين رؤيته ﷺ مستقبلاً بيت المقدس فنصبت "رسول" مفعولاً أوّل، وشبه الجملة "على لبنتين" مفعولاً ثانياً.

ومثله الحديث عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال: ﴿رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالقِثَّاءِ﴾[2] فـ"رسول الله" مفعول به أوّل لـ"رأى"، والجملة الفعليّة "يأكل الرّطب" في محلّ نصب مفعول ثانٍ. والفاعل في الحديثين السّابقين تاء المتكلّم.

خامساً: أعطى، وهي ممّا ينصب مفعولين أيضاً. من ذلك الحديث المرويّ عن أبي هريرة ﷺ: قال: إنّه سمع الرّسول ﷺ يقول: ﴿فأعطاه بقرةً حاملاً ــ أسألك بالّذي أعطاك اللّون الحسن﴾[3].

فالضّمير "الهاء" في "أعطاه" مفعول أوّل، و"بقرة" مفعول ثاني. وكذلك كاف الخطاب مفعول أوّل، واللّون مفعول ثانٍ. هذا باعتبار أنّ الفعل "أعطى" مبني للمعلوم. أمّا إذا بُني الفعل للمجهول ــ صار المفعول الأوّل نائب فاعلٍ، وظلّ المفعول الثّاني على حاله. ومثله حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

[1] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب تبني على لبنتين، الحديث (١٤٥).

[2] صحيح البخاريّ: كتاب الأطعمة، باب الثّقاء بالرّطب، حديث رقم (٥٤٤٧).

[3] صحيح البخاريّ: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (٣٤٦٤).

﴿كنّا نتحدّث أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثلاثين﴾[1]: نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو"، و"قوّة" مفعول ثانٍ.

وكذلك الحديث عن جابر بن عبد الله ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: ﴿أُعْطِيْتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي﴾، ﴿وأُعْطِيْتُ الشّفاعة﴾[2]. فالفعل "أعطى" الوارد مرّتين في الحديث مبنيّ للمجهول، وتاء المتكلّم فيها نابٌ للفاعل، و"خمساً"، و"الشّفاعة" مفعولان ثانيان لـ"أعطى".

ومثله حديث عائشة ﷺ قالت: ﴿فَأَعْطَيْتُها إِيَّاها﴾[3]. والحديث الّذي رواه أبو هريرة ﷺ أنّه سمع النّبيّ ﷺ يقول: ﴿... فأعطي لوناً حسناً، فأُعطي ناقةً عَشْراء...﴾[4]

سادساً: جعل: هي من الأفعال الّتي تتعدّى إلى اثنين، وهي من أفعال القلوب الّتي تدلّ على الرّجحان، واستعملها بعضهم في إفادة الاعتقاد أي: اعتقاد الشّيء على صفةٍ غير مطابقة، ويغلب في استخدامها الدّلالة على الّرجحان كما في

---

[1] صحيح البخاريّ: كتاب الفعل، باب إذا جامع ثمّ عاد، حديث رقم (٢٦٨).

[2] صحيح البخاريّ: كتاب التّيمّم، حديث رقم (٣٣٥).

[3] صحيح البخاريّ: كتاب الزّكاة، باب (اتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة والقليل من الصّدقة)، حديث رقم (١٤١٨).

[4] صحيح البخاريّ: كتاب أحاديث الأنبياء، باب (ما ذُكر عن بني إسرائيل)، حديث رقم (٣٤٦٤).

الحديث المرويّ عن أبي هريرة ﷺ أنّه قال: ﴿سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مائةَ جزءٍ...﴾ [1].

فـ"جعل" في الحديث تدلّ على ترجيح تقسيم الله ﷻ للرّحمة إلى مائة جزءٍ أو قسم، فنصب "الرّحمة" مفعولاً أوّل، و"مائة" مفعولاً ثانياً.

وجاء عن أبي عمر ﷺ قال: ﴿... جَعَلَ عَمُوداً عن يَمِيْنِهِ وَعَمُوْداً عَنْ يَسَارِه...﴾ [2]: "جعل" فعلٌ ماضٍ نصب مفعولين، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" و "عموداً" مفعول به أوّل. و"جملة "عن يمينه" مفعول به ثانٍ لـ"جعل".

---

[1] مختصر صحيح البخاريّ: كتاب المرضى،باب (جعل الله الرّحمة في مائة جزء)، حديث رقم (٢٠١٥).

[2] مختصر صحيح البخاريّ، كتاب الصّلاة، باب (الصّلاة بين السّواريّ في غير جماعة)، حديث رقم ٣١٧.

المبحث الثالث

الفعل المتعدّي لواحد

يتعدّى الفعل إلى مفعول به واحد، وهذا التّعدّي قد يكون إلى مفعول به مفرد كقولنا: فتحتُ الباب. وقد يكون إلى مفعول جملة، مثل: أوشك زيدٌ يقوم، وأوشك زيدٌ أن يقوم. ويكون ذلك مع أفعال المقاربة، والمفعول به معها يُسبق بـ"أنْ" المصدريّة أو لا يُسبق، وذلك بأن المصدريّة مع "حدى" و"اخلولق".

يقول شوقي ضيف: ((إنّ العامل الفاعل يتعدّى غالباً إلى مفعول به واحد وهو إمّا مفرداً مثل: قرأتُ الكتابَ، وإمّا جملة. ويطّرد ذلك في أفعال المقاربة (كاد، كرب، أوشك، عسى، حرى، اخلولق) والجملة معها دائماً تتكوّن من المضارع وفاعله ومفعوله مسبوقاً في الأفعال الأربعة الأولى بـ"أن" المصدريّة، أو غير مسبوقة. ويتحتّم أن يُسبق بها مع الفعلين الأخيرين)) [1].

وعند قولنا: أوشك زيدٌ يقوم، وأوشك زيدٌ أن يقوم مثلاً تكون جملة "يقوم" مع "أوشك" مفعولاً، و"أن"، وما بعدها في تأويل مصدر تقديره القيام. ومحلّها وما بعدها بذلك النّصب مفعول به لتلك الأفعال. وممّا يكون المفعول به جملة أفعال الشّروع ولا تسبق الجملة "أن" المصدريّة بحال، وذلك كقولنا: أخذ زيدٌ يتفوّق،

---

[1] شوقي ضيف: تجديد النّحو، د ط، د ت، دار المعارف، القاهرة، ص ١٦٥.

وشرع يُذاكر، وجعل يقرأ، وهبّ ينادي، وطفق يُحاضر، وقد تميّزت. وقال في هذا المجال بأنّ مفعولها جمع لأمرين، أي: جاء مفرداً وجملة. والأوّل مثل: قال الحقّ، والثّاني: قال محمّدٌ سينتصر الحقّ. ومن الأفعال الّتي تتعدّى لواحد: الفعل "هبّ" الّذي يُستعمل لازماً ومتعدّياً. واستدلّ العرب لذلك بقراءةٍ شاذّةٍ: قال الزّبيديّ: هبّ من نومه من الأفعال الّتي استعملها العرب لازمةً كما هو المشهور، ومتعدّيةً أيضاً. يُقال: هبّ من نومه، وهبّه غيره.

ومنها الفعل "صلّى" كما في الحديث عن ابن مسعود ﷺ قال: ﴿... فصلّى النّبيّ ﷺ العشاء، ثمّ جاء إلى منزله فصلّى أربع ركعات﴾[1]. فالفعل المتعدّي "صلّى" و"أربع" مفعول به.

وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ قال: ﴿حفظتُ من النّبيّ ﷺ وِعَاءَين...﴾[2] الفعل المتعدّي "حفظ"، و "وعاءين" مفعول به.

ومن الأفعال المتعدّية لواحد أيضاً: الفعل "استبان": قال تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[3]. وشاهد تعديته: قراءة عدد من القرّاء ﴿ولتَسْتَبِين سَبِيْلَ المجرمين﴾ بنصب "سبيل. ووجه هذه القراءة أنّ نافعاً وأبا جعفر قرآها بتاء

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (السّهر في العلم)، الحديث رقم (١١٣).

[2] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (حفظ العلم)، حديث رقم (١١٢).

[3] سورة الأنعام: الآية ٥٥.

الخطاب ولتستبين بالنّصب، وابن كثير وأبو عمرو ابن عامر وحفص ويعقوب كذلك بتاء التّأنيث والرّفع. ووجه الأوّل أنّه من استبين الشّيء المعدّى أي: استوضح يا محمّد، و"سبيل" مفعول به. ووجه الثّاني إنّ الفعل لازم من "استبان" الصّبح وظهر. وأُسند إلى السّبيل على لغة تأنيثه على حدّ: هذه سبيلي. [1]

وفي الحديث عن ابن عبّاس ﷺ: ﴿ثُمَّ أَخَذَ غرفَةً مِنْ مَاءٍ...﴾ [2]: هنا الفعل "أخذ" فعلٌ ماضٍ متعدٍّ لواحد، و "غرْفَةً" مفعول به. وكذلك الفعل "دخل" في الحديث عن انس قال: ﴿كان النّبيّ ﷺ إذا دخل الخَلاَء قال:... ﴾[3]: الفعل "دخل" متعدٍّ، و"الخلاء" مفعول به. وفي الحديث عن أبي قتادة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿وَإِذَا أَتَى الخَلاءَ فلاَ يَمَسُّ ذَكَرَه بيَمِيْنِه﴾[4]: "يمسّ": فعلٌ متعدٍّ، و"ذكره" مفعول به.

وورد في الفعل "أظلم" وهو مُخْتَلَفٌ في تعديته ولزومه: قال الزّبيديّ: إنّ الفعل مختلفٌ فيه؛ فقد صرّح ابن مالك وغيره بأنّه لازم، وصرّح الزّمخشريّ في

---

[1] أحمد بن معطي الدّيماطيّ الشّافعيّ (ت ١٧٧٧هـ): إتحاف فضلاء البشر القراءات الأربع عشر، تصحيح وتعليق علي محمّد الضّباع، د ط، د ت، مطبعة المشهد الحسينيّ، ص ٢٠٩.

[2] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب (غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة)، الحديث رقم (١٤٠).

[3] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب (ما يقول عند الخلاء)، الحديث رقم (١٤٢).

[4] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب (النّهي عن الاستنجاء باليمين)، حديث رقم (١٥٣).

الكشّاف باحتمال تعديته. وشاهد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ ﴾[1] بدليل قراءة يزيد بن قطيب "أظلم" مجهولاً. وتبع الزّمخشريّ في ذلك البيضاويّ في تفسيره. ثمّ ختم حديثه بأنّه يراه متعدّياً، وهو الرّأي الّذي أرجّحه، كما أنّه صرّح بإمكانيّة تعدّيه إلى اثنين، وجاء بهذا المثال و"ظلمه حقّه" متعدٍّ إلى مفعولين، كما أنّه عن شيخه أن يتعدّى إلى واحد بالباء، كما في قوله ﷻ: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾[2] أي: بالآيات الّتي جاءتهم. [3]

وأيضاً في الحديث عن ابن مسعود ﷺ قال: ﴿فَأَخَذَ الحَجَرَيْن واتَقى الرّوثة﴾[4] والحديث عن أبي حميدة السّاعديّ ﷺ قال: ﴿أَنَا كُنْتُ أَحْفظَكُم لصلاةِ رسول الله ﷺ﴾[5] فقد تعدّى هنا الفعل "أحفظ" لمفعول به بوساطة حرف الجرّ "اللاّم".

---

[1] سورة البقرة: الآية ٢٠.

[2] سورة الأعراف: الآية ١٠٣.

[3] الزّبيديّ: تاج العروس، ٨/ ٣٨٣ – ٣٨٤، مادّة "ظلم".

[4] صحيح البخاريّ: كتاب الوضوء، باب (لا يستنجي بروث)، حديث رقم (١٥٦).

[5] صحيح البخاريّ: كتاب الأذان، باب (سنّة الجلوس في التّشهّد)، حديث رقم (٨٢٨).

النّصب بنزع الخافض

قد يكون الفعل من الأفعال الّتي تتعدّى بحرف الجرّ أصلاً وتتعدّى بأنفسها عرضاً، وهذا ما يسمّيه النّحاة: النّصب على نزع الخافض.

و الأفعال المقتضية للمفعول على ضربين: فعلٌ يصلُ إلى مفعوله بنفسه بغير حرف جرّ، وهو المتعدّي، نحو: ضربتُ زيداً؛ فالفعل قد أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول به الّذي هو "زيد" فنصبه؛ لأنّ في الفعل قوّةً أفضت إلى مباشرة الاسم. وعلامة الفعل المتعدّي أن تتّصل به هاء تعودُ على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقته.[1]

أمّا الضّربُ الثّاني من ضروب الأفعال، ففعلٌ ضعُفَ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، وهو اللاّزم، فاحتاج إلى ما يستعينُ به على تناوله والوصول إليه نحو: مررتُ، وعجبتُ، وذهبتُ. وذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء؛ فلذلك اقتضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرفدوها بالحروف، وجعلوها موصلةً لها إليها نحو: مررتُ بزيدٍ، وعجبتُ من خالدٍ، وذهبتُ إلى محمّد. وخُصَّ كلّ قبيلٍ من هذه الأفعال بقبيلٍ من هذه الحروف ــ وهو القياس ــ إلاّ أنّ هذه الحروف قد تُحذَفُ في بعضِ

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصّل، ٨/ ٥٠.

الاستعمال تخفيفاً في بعض الكلام، فيصل الفعل بنفسه فيعمل.[1] من ذلك قوله ﷺ: ﴿اللّهمّ إنّي أُحرم ما بين جبليها مثلما حرّم إبراهيم مكّة﴾[2] وفي رواية: ﴿ما بين لابتيها﴾.

جاء في كتاب سيبويه في باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين: ((فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل، وإن شئت تعدّى إلى الثّاني كما تعدّى إلى الأوّل))[3]. وذلك نحو: أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثّياب الجياد، ومن ذلك: اختارت الرّجال عبد الله، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[4]

فقولهم: (اخترت الرّجال زيداً) أصله: من الرّجال؛ لأنّ "اختار" فعلٌ يتعدّى إلى مفعول واحد بغير حرف الجرّ، وإلى الثّاني به. والمقدّم في الرّتبة هو المنصوب بغير حرف جرّ.

وسمّيته زيداً، وكننتُ زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت "دَعَوْتُهُ" الّتي تجري مجرى (سَمّيته). وإن عنيت الدّعاء إلى أمد لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشّاعر:

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصّل، ٨/ ٥١.

[2] البخاريّ: مختصر صحيح البخاريّ، كتاب (فضائل أصحاب النّبيّ ﷺ ومن صحب النّبيّ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه) ، حديث رقم (١٣٢).

[3] سيبويه: الكتاب، ط (١)، ١٨٨١م، المطبع العامي الأشرف، مدينة باريس، ١/ ٣٧.

[4] سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبــاً لَسْــتُ مُحْصِــيه ربَّ العِبَــادِ إِلَيْــهِ الوَجْــهُ والعَمَــلُ[1]

والشّاهد في البيت أنّ الأصل هو: أستغفر الله من ذنبٍ، فحُــذِفَت "مِــنْ"؛ لأنّ "أَسْتَغْفِرُ" تتعدّى إلى المفعول الثّاني بــ"من". ومعناه طلب المغفرة، أي: السّتر.

ومنه قول الشّاعر:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَــا أُمِــرْتَ بــهِ فَقَــدْ تَرَكْــتُ ذَا مــالٍ وَذَا نَسَــبٍ[2]

الشّاهد في البيت أنّ الأصل: أمرتُك بالخير، فحُذِفَ حرفُ الجرّ، وتعدّى الفعل بنفسه؛ لأنّ الخبر مصدر، والمصدر مقدّر بأن والفعل. وحرف الجرّ يُحذف كثيراً، مع إنّ، فساغ مع ما كان مقدّراً به.

وجاء في شرح المفصّل: قال صاحب الكتاب: تُحذفُ حروف الجــرّ فيتعــدّى الفعل بنفسه، واستشهد لذلك بأمثلة سيبويه والمبرّد، وتُحذف مع "أنَّ" و"أن" كثيــراً مستمرّاً. وهذا الحذف إن كان ليس بقياسٍ لكن لا بدّ من قبوله؛ لأنّه إنّمــا تنطــق بلغتهم ونحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولا نقيس عليه.[3]

---

[1] هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين الّتي لم يُعرفُ قائلها.

[2] هذا البيت في كتاب سيبويه منسوب إلى عمرو بن معد يكرب. وهو واردٌ في شعرين أحدهما لأعشى طرود. والثّاني يُنسب إلى عمرو بن معد يكرب إلى العبّاس بن مرداس وإلى زرعة بن السّائب وإلى خفّاف بن ندبة.

[3] ابن يعيش: شرح المفصّل، ٨/ ٥١.

وقال ابن عقيل[١] في شرحه على ألفيّة ابن مالك: ((إنّ الفعل المتعدّي يصل إلى مفعوله بنفسه، وأنّ الفعل اللاّزم يصل إلى مفعوله بحذف حرف الجرّ فيصل إلى مفعوله بنفسه))[٢] واستشهد لذلك بقول الشّاعر:

تُمَرُّوْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَاً حَرَامُ[٣]

الشّاهد في البيت قوله: ((تمرّون الدّيار))؛ حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللاّزم إلى الاسم الّذي كان مجروراً، فنصبه. وأصل الكلام: تمرّون بالدّيار.

وتعرّض ابن عقيل إلى ما ذهب إليه الجمهور من أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير "أنَّ" و"أنْ" بل يُقتصر فيه على السّماع.

---

[١] **ابن عقيل:** هو بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن عقيل القرشيّ الهاشميّ العقيليّ الهمدانيّ المصريّ.

[٢] ابن عقيل: شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ١/ ٥٣٨.

[٣] جرير: ديوان جرير، ص ٤١٦. البيت من الوافر مقطوف العروض والضّرب، وبعض حشو البيت معصوب.

الفصل الثّالث

الفعل المتعدّي لاثنين، والمتعدّي لثلاثة

المبحث الأوّل: الفعل المتعدّي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

المبحث الثّاني: أفعالُ أصل مفعوليها المبتدأ والخبر.

المبحث الثّالث: الفعل المتعدّي لثلاثة.

المبحث الأوّل

الفعل المتعدّي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر

أفعالٌ مفعولها الأوّل فاعلٌ في المعنى، وهي الّتي تنصب مفعولين أصل أوّلهما فاعلٌ في المعنى. ويقولُ الزّجّاجيّ، وفعلٌ يتعدّى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر، نحو: أعطى، وكسا،... وقد جاء في كتاب سيبويه باسم: ((هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل، وإن شئت تُعدّي إلى الثّاني كما تُعدّي إلى الأوّل)).

وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً، فكسوتُ بشير الثّياب الجياد. [1]

والأفعال الّتي تتعدّى إلى اثنين مفعولها الأوّل فاعلٌ في المعنى كثيرةٌ، منها الخمسة المشهورة، وهي: (كسا ــ ألبس ــ أعطى ــ منع ــ منح) بالإضافة إلى أخرى تحتاجُ إلى صحّة نقلٍ عن العرب وهي: (توهّمتُ ــ تيقّنتُ ــ شعرتُ ــ دريتُ ــ تبنّيتُ ــ اعتقدتُ ــ وهب (بمعنى حسب[2]) ــ وغيرها: استغفر ــ اختار ــ... إلخ).

---

[1] سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٩.

[2] أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ): ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، ٣/ ٦٣.

وقال الزّجّاجيّ: ((ومثل ذلك أيضاً: أعطى محمّدٌ أخاك درهماً، واستغفر زيدٌ ربَّهُ ذنبه. واخترتُ الرّجال عمراً تقديره: اخترتُ من الرّجال عمراً. فلمّا أسقط الخافض تعدّى الفعل فنصب)) [1] ومثله قوله ﷻ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[2]

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا النّوع من الأفعال قد يتعدّى مرّةً ولا يتعدّى أخرى. وقد يتعدّى دائماً. وخلاصة ذلك ما أورده ابن هشام[3]: ((المتعدّي لاثنين له قسمان: أحدهما: ما يتعدّى إليه تارةً ولا يتعدّى أخرى، نحو (نقص)، نقول: نقص المال، ونقصتُ زيداً ديناراً. والثّاني: ما يتعدّى إليهما دائماً، وهو على ثلاثة أقسام:

أ -أحدهما ما ثاني مفعوليه كمفعول (شكر ــ أمر ــ استغفر) تقول: أمرتك الخير، وأمرتك بالخير.

ب - الثّاني: ما أوّل مفعوليه فاعلاً في المعنى، نحو: كسوتُه جبّةً، وأعطيتُه ديناراً؛ فإنّ المفعول الأوّل لابس وآخذ ففيه فاعليّة معنويّة.))[4]

---

[1] الزّجّاجيّ: الجمل في النّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط(٢)،١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢٨.

[2] سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

[3] **ابن هشام:** هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الحنبليّ النّحويّ أبو محمّد. وُلِدَ سنة (٧٠٨هـ)، وتوفّي سنة (٧٦١هـ). **[السّيوطيّ: بُغية الوعاة، ١/ ٢٩٣].**

[4] جمال الدّين بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تقديم أميل بديع يعقوب، ط (١)، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، دار النّشر العلميّة، بيروت، لبنان، ص ٧٩.

أقوال العلماء في فاعلها ومفعولها الأوّل:

اتّفقت أقوال العلماء عند قولنا (لبس الثّوب فألبسته إيّاه) في أنّ الفاعل والمفعول حينئذٍ كالشّيء الواحد، وقد أطلقوا على هذا النّوع من الأفعال: المنقول؛ وهو الّذي صُيِّرَ فاعله مفعولاً وقالوا إنّها قاعدةٌ ثابتة في كلّ الأفعال المتعدّية. قلمّا تخرّج عن هذا الأصل وفي غير الثّلاثيّ إن كان لازماً، نحو: أقعدته. ومن هؤلاء: السّهيليّ[1] وابن الحاجب.

ويقول السّهيليّ: ((هذا وأشباهه في المنقول الّذي صُيِّر فاعله مفعولاً، وقد اختلفوا: أهو قياسيّ مستثنى في جميع الأفعال أم لا! وليس مذهب سيبويه ولكن أشير لك على أصل ينبني عليه هذا الباب، وهو أن ننظر إلى كلّ فعل حصل منه في الفاعل صفةً ما فهو الّذي يجوز فيه النّقل؛ لأنّك إذا قلت: أفعلته، فإنّما جعلته على هذه الصّفة، وقلّما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدّي إن كان ثلاثيّاً، نحو: قعد وأقعدته وطال وأطلته)) [2]

---

[1] **أبو القاسم السّهيليّ أبو زيد:** عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الختميّ ثمّ السّهيليّ الأندلسيّ النّحويّ الإخباريّ. وُلِد سنة (٥٠٨هـ)، وتُوفّي سنة (٥٨١هـ). من كتبه: الرّوض الأُنف، إدراج الفك، أمالي السّهيليّ. **[الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، ٢٢/ ٧٠].**

[2] أبو القاسم السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، ص ٣٢٧.

ومثال الحديث عن عائشة رضي الله عنهـــا: ﴿... فأعْطَيْتُهـــا إِيَّاهَـــا... ﴾[1] فالشّاهد: (أعطى): الهاء مفعول أوّل، والمفعول الثّاني "إيّاها".

ويقول ابن الحاجب: ((باب كسوت وأعطيت متعدٍّ إلى مفعولين حقيقةً، كـــان أوّلهما مفعول هذا الفعل الظّاهر، فإنّ "زيداً" في قولك: كسوتُ زيداً جبّةً وأعطيـــتُ زيداً جبّة مكسوّ ومعطًى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعـــل إذا الجبـــة مكســـاة ومعطوّة أي مأخوذة. كذا نحو: أحضرت زيداً النّهـــر؛ فزيـــد مُحضـــرٌ، والنّهـــر محضور. فالمعنى: حملتُ زيداً على أن يكتسب الجبّة ويعطوها ويحضر النّهر))[2]

وقد تحصل للفاعل صفة في نفسه، ولكن يوكن اعتماده على المفعـــول مثـــل قولنا: طعم الخبز وأطعمته، فحينئذٍ يجوزُ النّقل. يقول السّهيليّ في ذلـــك: ((وأمّـــا المتعدّي، فمنه ما يحصل للفاعل منه صفة في نفسه ولا يكون اعتماده في الثّـــاني على المفعول، فيجوز نقله، مثل: طعم زيدٌ الخبز وأطعمته؛ لأنّها كلّها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه، ومن هذا: لبس الثّوب وألبسه إيّاه؛ لأنّ الفعـــل وإن كـــان متعدّياً فحاصل معناه في نفس الفاعل كأنّه لم يفعل بالثّوب شيئاً، ففعل بنفسه))[3]

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الزّكاة، باب (اتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة)، حديث رقم ١٤١٨.

[2] أبو القاسم السّهيليّ: نتائج الفكر، ص (٣٢٨ – ٣٢٩).

[3] المصدر نفسه، ص (٣٢٩).

وأمّا "أعطى"، فقد أدخل في هذا النّوع المسمّى "المنقول"، وإن كان معناه التّناول. ويقول السّهيليّ في ذلك: ((وأمّا أعطيته، فمنقولُ من (عطا يعطو) وإذا أشار للتّناول وليس معناه الأخذ. ألا تراهم يقولون (عاطٍ بغير أنواط) فنفوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء، فلذلك نقل كما غير المتعدّي لقربه منه، فقالوا: أعطيت زيداً أي جعلت عاطياً له. وفي الحديث عن جابر بن عبد الله ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: ﴿أُعطيتُ خمساً... وأُعطيتُ الشّفاعة... ﴾[1] فالفعل "أعطى" في الحديث مبنيّ للمجهول، وتاء المتكلّم فيه نائب فاعل. و"خمساً" و"الشّفاعة" مفعولان ثانيان.

أحكامها:

أحكام هذه الأفعال تتعلّق إمّا بالفاعل المعنويّ أو المفعول. فأمّا الّتي تتعلّق بالفاعل المعنويّ فهي أنّه يجوز تقديمه في مثل "كسوت زيداً جبّةً" إذ لا يصحّ: كسوت جبّة وزيداً لأنّه اللاّبس للجبّة. قال ابن مالك في ذلك:

الأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ ألبسن من زاركم نَسْجَ اليَمَن[2]

ويَلْزَمُ الأَصلُ لموجبٍ عرى ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى[3]

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب التّيمّم، باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ ﴾، حديث رقم (٣٣٥).

[2] ألفيّة ابن مالك: ص ٥٤١.

[3] ابن مالك: الألفيّة، ٥٤٢.

فـــ"من" مفعول به وهو الفاعل المعنويّ لأنّه هو اللاّبس و"نسج اليمن" مفعول به ثانٍ، وهو الملبوس. وفي هذه الحالة يُراعى الأصل بتقديم المفعول الّـــذي هـــو فاعل معنويّ. ويجوز: ألبست نسج اليمن من زاركم)) [١]

ثمّ أوضح ابن مالك بعد ذلك بأنّه قد يلزم مراعاة هذا الأصل بسبب موجـــب لذلك قد عرى وهو خوف اللّبس، وهو الأمر الّذي أشار إليه المبرّد[٢] بقوله: ((فإذا دخل الكلام لبسٌ فينبغي أن يُوضع كلُّ شيءٍ في موضعه في مثل: أعطيتُ زيـــداً عمراً، وذلك في باب الفعل الّذي يتعدّى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر علـــى أحدهما إن شئت))[٣]

وقد أُشير إلى ذلك في المُشكل أيضاً؛ جاء فيه: ((اعلم أنّه متى صحّ لك فـــي هذا الباب في كلِّ واحدٍ من الاسمين أن يكون فاعلاً والآخر مفعولاً، مثل: ضـــرب زيدٌ عمراً، وضرب زيداً عمرٌ، ولم يجز الحمل على اللّفظ، ووجب التّبيُّن خشـــية اللّبس لم يكن إلاّ التّحقيق. ومتى لم يصحّ جواز الفعل للاسمين بل لأحدهما وأُمـــن اللّبس جاز القلب والحمل على اللّفظ اتّكالاً على المعنى. ومن كلام العرب: أُدْخِلَ القبـــرَ زيدٌ، وأدْخَلَ القبرُ زيداً، وكسيت الكعبةَ ثوباً، وكسا ثوبٌ الكعبةَ، وأعطى زيدٌ درهمـــاً،

---

[١] ابن مالك: الألفيّة، ص ٥٤١.

[٢] **المبرّد:** هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العبّاس المبرّد. وُلِدَ سنة (٢٢٠هـــ)، وتوفّي سنة (٢٨٥هـــ) من كتبه: الكامل، والمقتضب، وإعراب القرآن. **[السّيوطيّ: أنباه الرّواة، ٣/ ٢٤١].**

[٣] أبو العبّاس المبرّد: المقتضب، ٣/ ٧٨.

وأعطى درهمُ زيداً؛ لأنّ السّامع لن يتوهّم أنّ القبر يدخل زيداً، ولا أنّ الكعبة تكون كسوةً لثّوب))[1]

ومثال هذا في الحديث ما رواه أنس بن مالك ﷺ عن رسول الله ﷺ في الحديث: ﴿كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّه أُعْطِيَ قُوَّةَ ثلاثين... ﴾[2]. والشّاهد في الحديث: "أعْطِي" مبنيّ للمجهول، والضّمير هو نائب فاعل سدّ مسدّ المفعول الأوّل، و"قوّة" مفعول ثانٍ.

وهذا يعني أنّه متى أُمِنَ اللّبس جاز القلب والاعتماد على المعنى. ثمّ إنّ ترك الأصل حتماً قد يُرى، وذلك كما إذا قلنا: أعطيت الدّرهم صاحبَه. فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا نقول: أعطيتُ صاحبَه الدّرهم؛ لئلاّ يعود الضّمير على متأخّرٍ لفظاً أو رتبةً.

وأمّا الّتي تتعلّق بالمفعول، فهي أنّه يجوز لنا حذفه في مثل: (أعطيتُ زيداً درهماً) بقولنا: (أعطيته). ومنه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[3]. ويقول أبو حيّان: حذف مفعولي أعطى إذ المقصود الثّناء على المعطِي دون التّعرُّض للمُعطَى.[4] وأعطيتُ زيداً، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[5] وأعطيت درهماً. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾[6] وذلك إذا

---

[1] عليّ بن سليمان الحيدرة اليمنيّ (ت ٥٩٩هـ): كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطيّة مطر الهلال، ط (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، مطبعة الرّشاد، بغداد، ٢/ ٩٣.

[2] صحيح البخاريّ، كتاب الغسل، باب (إذا جامع ثمّ عاد)، حديث رقم (٢٦٨)، ص ٧٠.

[3] سورة اللّيل: الآية ٥.

[4] أبو حيّان: البحر المحيط، ط (٢)،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ٨/ ٤٨٣.

[5] سورة الضّحى: الآية ٥.

[6] سورة التّوبة، الآية ٢٩.

لم يضرّ حذف المفعول به، وهو فضلة. فإن ضرّ لم يجز ذلك كما إذا وقع المفعول بـــه فـــي جواب سؤال نحو أن يُقال: من ضربت؟ فتقول: ضربتُ زيداً. أو وقع محصوراً نحـــو: مـــا ضربتُ إلاّ زيداً. وقد لخّص ذلك ابن مالك بقوله:

وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَـــمْ يَضُـــر كَحَذْفِ مَا سَبَقْ جَوابـــاً أَوْ حصِـــر[1]

وممّا سبق يتّضح لنا أنّ حذف أحد المفعولين أو كليهما جائز. يقـــول الرّضـــيّ: ((حذف المفعولين معاً في باب أعطيت يجوز بلا قرينة دالّة على تعيينهما، بخلاف باب علمت وظنن؛ لعدم الفائدة)) [2]

أشهر أفعالها:

أشهر الأفعال الّتي تتعدّى لمفعولين أوّلهما فاعل في المعنى هي: أعطى، وكســـا، وألبس، ومنح. وأدخل بعض النّحاة سادساً هو منع.

وفي الحديث عن جابر ﷺ قال: ﴿أتى النّبيّ ﷺ وألبسه قميصه... ﴾[3] والشّـــاهد: الضّمير "ـــه" في "ألبسته" مفعول أوّل، و"قميص" مفعول ثاني.

---

[1] ابن مالك: الألفيّة، ص ٥٤٣.

[2] الرّضيّ: شرح الكافية، ٢/ ٢٥٩.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب الجنائز، باب (الكفن في القميص الّذي يُكفّ أو لا يُكف، ومن كفّن بغير قميص)، حديث رقم (١٢٧٠).

-أعطى:

وهو بمعنى "ناول". جاء في المختار: عطا أعطاه مالاً، والاسم الإعطاء، واستعطى وتعطّى: سأل العطاء. ورجلٌ معطاءٌ: كثير الإعطاء، وامرأةٌ معطاءٌ أيضاً.[1]

وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ أنّه سمع النّبيّ ﷺ يقول: ﴿فأعطاه بقرةً حاملاً... وأسألك بالّذي أعطاك اللّون الحسن...﴾: فالضّمير "الهاء" في "أعطاه" مفعول أوّل، و"بقرة" مفعولٌ ثانٍ. وكذلك كاف الخطاب مفعول أوّل، واللّون مفعول ثاني باعتبار أنّ الفعل "أعطى" مبنيّ للمعلوم. وأمّا إذا بُني للمجهول صار المفعول الأوّل نائب فاعل، وظلّ المفعول الثّاني على حاله.

-كسا:

وهو بمعنى الثّوب الّذي يُلبس. ورد في الصّحاح الكِسوة (بكسر الكاف وضمّها) واحدة الكسا. وكسوته ثوباً كِسْوَةً فاكتسى.[2] وفي الحديث عن أبي حميدة السّاعدي ﷺ: ﴿... وكساه بردا... ﴾[3]: كسا: فعلٌ متعدٍّ، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو". والهاء مفعول به أوّل، "برداً" مفعول به ثانٍ.

---

[1] محمّد بن أبي بكر الرّازي: مختار الصّحاح، مادّة عطى.

[2] الجوهريّ: الصّحاح في اللّغة والعلوم، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد نديم مدعش وأسامة مدعش، ط (١)، ١٩٧٥م، د ن، بيروت، مادّة كسي.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب الزّكاة، باب (خرص التّمر)، حديث رقم (١٤١٨)، ص ٣٠٨.

- **ألبس:**

هو بمعنى السّتر. جاء في محيط المحيط: لبس عليه الأمر يلبسه لبساً خلطه وجعله مشتبهاً بغيره. ومنه في سورة الأنعام: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾[1] أي: لخلطنا عليه ما يخلطون على أنفسهم، فيقولون: ما هذا إلاّ بشر مثلكم. ولبس الثوب يلبسه لُبساً: استتر به. وأصل اللّبس السّتر، وباقي المعاني متفرّعة منه. [2]. والمعنى الثّاني هو المراد: أي: لبس ليستتر به. وقد ورد في قوله ﷻ: ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾[3]

- **منح:**

ورد في اللّسان: منح منحه الشّاة والنّاقة يمنحه ويمنحه إيّاها: أعارها إيّاها: أمنِحه وامنُحه في باب يفعِل ويفعَل[4] وهو بمعنى أعطى أو أهدى.

- **منع:**

وهو خلاف منع وأعطى. ورد في اللّسان: المنع: أن تحول بين الشّيء منعه منعاً ومنعةً فامتنع منه وتمنّع.[5] وقد ورد متعدّياً لمفعولين في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾[6]

---

[1] سورة الأنعام: الآية ٩.

[2] بطرس البستانيّ: محيط المحيط، ، ط (١٩٨٧م)، مكتبة لبنان، بيروت، ٢/ ١٨٧٣، مادّة "لبس".

[3] سورة الأنعام: الآية ٦٥.

[4] ابن منظور: لسان العرب، مادّة منح، ١٤/ ١٣٢.

[5] بطرس البستانيّ: محيط المحيط، ٢/ ١٣٣.

[6] سورة التّوبة، الآية ٥٤.

أفعال أخرى مفعولها الأول فاعل في المعنى:

(أتى، ألفى، بلّغ، أجّل، شرّ، خوّف، أدخل، استرضع) ويجوز أن يكون تعدي الفعل هنا إلى واحد والآخر محذوف، فيجوز أن يكون الأوّل، ويكون التّقدير: يخوّفكم أوليائه أي: شرّ أوليائه، ويكون المخوّفون إذّاك المؤمنون. ويجوز أن يكون المحذوف المفعول الثّاني أي: يخوّف أولياءه شرّ الكفّار، والأولياء حينئذٍ المنافقون.[1]

وثمّة خلاف: هل تتعدّى هذه الأفعال إلى المفعولين بنفسها، أم تتعدّى إلى الثّاني بحرف الجرّ!

في المسألة قولان: فالأوّل: قول الزّمخشريّ قال: ((استرضع منقول من أرضع. يُقال: أرضعت المرأة الصّبيّ، واسترضعها الصّبيّ. فتعديه إلى مفعولين. والمعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم، فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه. والثّاني: قول الجمهور: وهو أن يتعدّى إلى اثنين: الثّاني بحرف الجرّ، وحذف من قوله "أولادكم"، والتّقدير: لأولادكم.[2]

وأرجّح الرّأيين؛ لمجيئهما في اللّغة الفصحى في "استفعل" للطّلب، نقول: استسقيتُ زيداً الماء، واستفهمتُ زيداً عن المسألة.

---

[1] أبو حيّان الأندلسيّ: تفسير البحر المحيط، ٣/ ٤٢٠.

[2] أبو حيّان: البحر المحيط، ٢/ ٢١٨.

المبحث الثاني
أفعال أصل مفعوليها المبتدأ والخبر

وهي تنصب مفعولين أيضاً، ولكن لا يجوز لنا فيها الاقتصار على أحد المفعولين، خلاف السّابق. وتلك الأفعال أدْرجَتْها النّحاة تحت اسم: (ظنّ وأخواتها) وهي من النّواسخ، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً، ويصيرا مفعولاً به. يقول الزّجّاجي في ذلك: ((وفعل يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك نحو ظنَنْت، وعلِمت، وحسِبْت، وخِلْت، وزعمْت، ونُبِّئت، أُعلمت، وأُنبِئت، وما تصرّف منها نحو: أظن، تظنّ، نظنّ)) [1].

ويقول السّرّاج: ((وذلك قولك: ظننتُ زيداً أخاك، وعلمتُ زيداً صاحبك، وحسبتُ زيداً أبا عبد الله)) [2].

وإذا وقع الظّرف أو أحد حروف الخفض أو الجمل موقع المفعول الثّاني، فإنّ هذه الأفعال لا تؤثر فيها، بل تبقى على حالها. يقول الزّجّاجيّ: ((واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال الفعل الماضي أو المستقبل، وحروف الخفض

---

[1] الزّجّاجيّ: الجمل في النّحو، ص ٢٩.

[2] ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢/ ٢٨٤.

والجمل والظّروف فتبقى على حالها ولا تُؤثّر فيها هذه الأفعال كقولك: ظننتُ زيداً قام، وحسبتُ عبد الله يركب، وخلتُ أخاك في الدار، وظننتُ محمّداً أبوه راكب)).[1]

وقد جاء هذا الضّرب في كتاب سيبويه بعنوان: (باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا) إنّك إنّما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل: يقيناً كان أم شكّاً، وذكرت الأوّل لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ به عندك من هو، فإنّما ذكرت ظننتُ ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشكّ أو تقيم عليه في اليقين. [2]

وأوضح أنّ الجزء الأخير من كتاب سيبويه يتّسم بالغموض، وهو: (ما استقرّ عندك لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك). وقد أفرد له أبو عليّ التنوخيّ[3] عدّة صفحات، خلاصتها ما يلي:

---

[1] الزّجاجيّ: الجمل في النّحو، ص ٣٠.

[2] سيبويه: الكتاب، ١/ ٤٠.

[3] **التّنوخيّ**: هو الحسن بن عبد الغفّار بن محمّد بن سليمان الإمام الفارسيّ. من تصانيفه: الحجّة والتّذكرة، وأبيات الإعراب، وتعليق على كتاب سيبويه. ت (٣٧٧هـ). [الإشارة، ٤/ ١٠٣٠].

إذا كان "تعلم" منقولة من "علمت" المتعدية إلى مفعولين في قول من أجاز الاقتصار على المفعول الأوّل من المفعولين، فيكون "الّذي تضيف إليه" مفعولاً أوّلاً، و "ما استقر" بدل من "منه"، ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً. ثمّ علل للرّأيين منتصراً للأول. يقول أبو عليّ: قال في باب (المفعولين الّذي لا يجوز أن يقتصر على أحدهما): وإنّما ذكرت المفعول الأوّل لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ عندك يعني بـ"الذي تضيف إليه" المفعول الأوّل ومعنى هذا الكلام أنّك المخبر، و"تضيف" خبر المفعول الأوّل، و"ما تسند إليه" في المفعول الثّاني الّذي هو خبر عن المفعول الأوّل في المعنى. والتّقدير: لتعلم من استقرّ عندك الّذي تضيف إليه.

فإمّا تفسير اللّفظ، فإنّ "تُعلّم" منقول من "علمت" الأوّل بمعنى "عرفت" كأنّه ليعرف المخاطب الّذي تضيف إليه ما استقر له عندك. وقوله "ما استقرّ له عندك" بدل من "الّذي تضيف إليه" أي: ليعرف المخاطب خبر المتحدّث عنه ويخبره إياه.

ويجوز أيضاً أن يكون "تعلّم" منقولاً من "علمت" المتعدّي إلى مفعولين في قول من أجاز الاقتصار على المفعول الأوّل من المفعولين الثلاثة، فيكون قولك "الّذي تضيف إليه" مفعولاً أوّلاً، و"ما استقرّ" بدل منه، ولا ينبغي أن يُحمل على هذا؛ لأنّ ذلك لا يجوز عنده.

ولا يجوز أن يكون قوله "ما استقرّ له عندك" مفعولاً ثانياً؛ لأنّه لا يخلو من أن يُجعل "تعلم" منقولاً من "علمتُ" الّذي بمعنى عرفت، أو من "علمت" المتعدي إلى

مفعولين. فإذا نقلته من الّذي بمعنى "عرفت" صار المعنى: لتعلم الّذي تُسند إليه ما استقرّ له عندك، وهذا فاسد في المعنى؛ لأنّك لست تريد أن تعلم المسند إليه ذلك، أي: إنّما تريد أن يعرفه المخاطب، فلا يكون إذاً من المنقول الّذي بمعنى "عرفت".[1]

ولا يجوز أن يكون منقولاً من "علمت" الذي يتعدى إلى مفعولين؛ لأنّك إذا عدّيت ذلك إلى المفعول الثّاني لزم تعديته في المفعول الثّالث عند الجميع، ولا مفعولاً ثالثاً في الكلام. فإذا قلت: يكون المفعول الأوّل مبتدأً كأنك قلت: لتعلم المخاطب الّذي تضيف إليه ما استقرّ عندك. فهذا فاسدٌ أيضاً؛ لأنّ المفعول الثّالث في هذا الباب يلزم أن يكون المفعول الثّاني في المعنى، ولا يكون قولك: ما استقر له عندك قولك: الّذي تضيف إليه. وذلك فاسدٌ من هذا الوجه؛ فإذا لم يجد من ذلك شيء ثبت قوله "ما استقر له عندك" بدل من "الّذي تضيف إليه"[2]

وهذه الأفعال لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين؛ لأنّ المبتدأ في حاجة إلى الخبر دائماً، وكذلك هذين المفعولين؛ لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر. يقول ابن جنّي: ((والثاني منهما أفعال الشّكّ واليقين مما كان داخلاً على الثّاني، وتلك

---

[1] أبو عليّ التّنوخيّ: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات، دراسة وتحقيق صلاح الدّين عبد الله السّخاويّ، د ط، د ت، مطبعة العاني، بغداد، ٥١/ ٥٨٣ – ٥٨٤.

[2] المصدر نفسه: ص ٥٨٤.

الأفعال أفعال الشّك واليقين: (ظننت، حسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت) بمعنى نقول: ظننتُ زيداً قائماً، وحسبت محمّد جالساً، وخلتُ أباك كريماً، وزعمتُ أخاك عاقلاً، ووجدتُ الخير غالباً، وكذلك ما تصرّف من هذه الأفعال نحو: أظن، وأحسب، ويخال، وتعلم)).[1]

وفي الحديث: ﴿... واعلموا أنّ الجنّة تحت ظلال السّيوف﴾[2] الشّاهد: الفعل "علم" نصب مفعولين: أوّلهما المبتدأ "الجنّة"، وثانيهما الخبر "تحت ظلال السّيوف".

وفي قول عائشة ﵂ قالت: ﴿حتى أظنّ أنّ البكاء فالق كبدي... ﴾[3] الشّاهد في الفعل "ظن" حيث تعدّى إلى مفعولين: "البكاء"، و"فالق كبدي" وهما في الأصل: المبتدأ وخبره.

والمفعول الثّاني في ظننت وأخواتها فأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظّرف. يقول ابن جني: ((تقول في المفردات: ظننتُ زيداً قائماً، وفي الجملة: ظننتُ زيداً يقوم أخوه، وفي الظّرف: ظننتُ زيداً في الدار. وكما لا نقول: زيدٌ قام

---

[1] ابن جنّي: اللّمع في العربيّة، ط (٢)، ١٩٨٥م، عالم الكتاب، بيروت، ص ١٠٧ – ١٠٩.

[2] صحيح البخاريّ: كتاب الجهاد والتّبشير، باب (كان النّبيّ ﷺ يقاتل أوّل النّهار حتّى تزول الشّمس)، حديث رقم (٢٩٦٥).

[3] صحيح البخاريّ: كتاب الشّهادات، باب (تعديل النّساء بعضهنّ بعض، حديث الإفك)، حديث رقم (٢٦٦١).

عمرو، كذلك لا نقول: ظننتُ زيداً قام عمرو حتّى تقول: فـــي داره، أو عنـــده أو نحو ذلك)). [1]

وقد أجمل ابن هشام هذه الأفعال بقوله: ((ينصب المبتدأ والخبر مفعولين ظن، وعلم، ورأى، وخال، وحسب، ودرى، ووجد، وحجى، وزعم، وعدّ، وجعـــل، وإن كنّ قلبيّات ولم يكن معنى "ظنّ" اتهم، و"رأى" تمذهب، و"علـــم" عـــرف، و"خـــال" تكبّر، و"وجد" حزن وحقد، و"حجر" قصر أو كتم. ومثلهنّ "رأى" الحلميّة و"هب" لا من الهبة. و"تعلّم" بمعنى أعلم، ويلزمان الأمر. وما دلّ على التّصيّر كـــ: (تخـــذ، واتّخذ، وترك). وعلماء النّحو أسموها ظنّ وأخواتها، وقسّموها أقسام مختلفة تدورُ في معانٍ ثلاثة: أفعال القلوب[2]، ومنها: علم، رأى، وجد، درى، ألفى، جعل، تعلّم بمعنى أعلم، وهي فعل يقين. وظن، وخال، وحسب، وزعم، وعد، وحجا، وهب، وهي أفعال رجحان. وصيّر، واتّخذ، وتخذ، وترك، وردّ، وهـــي أفعـــال تحويـــل، وتُسمّى أيضاً أفعال التّصييرِ.

وقد زعم جماعةٌ من المتأخرين أنّه قد يجوز أن يُضمّن الفعل الّذي يتعدّى إلى واحد معنى "صيّر"، ويُجعل من هذا الباب، فيجوز أن يُقال: حفرتُ وســـط الـــدّار

---

[1] ابن جنّي: اللّمع في العربيّة، ص ١٠٧ – ١٠٩.

[2] قيل: سُمّيت بذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب، متّصلة به، وهي المعاني النّفسيّة الّتي تُعرف اليوم بالأمور النّفسيّة، وسمّاها القدماء: الأمور القلبيّة؛ لأنّ مركزها القلب، ومنها الفرح والحزن. **[عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٢/ ٥].**

بئراً، بمعنى صيّرتُ. وكذلك: بنيتُ الدّار مسجداً، وقطعتُ الثّوب قميصاً، وقطعتُ الجلد نعلاً. [١]

وفي الحديث عن عائشة ﷺ: ﴿... واتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد... ﴾[٢] الشّاهد: اتخذ، والمبتدأ مفعول أول "قبور أنبيائهم"، والخبر مفعول ثانٍ "مساجد".

وفي قول أبي هريرة ﷺ قال: ﴿... جعل الله الرّحمة مائة جزءاً... ﴾[٣] الشّاهد في الحديث: الفعل "جعل" متعدٍّ لاثنين: المبتدأ "الرّحمة"، والخبر "جزءاً".

وفي الحديث عن عبد الله بن يزيد الأنصاريّ ﷺ أنّه ﴿يجد الشّيء في الصّلاة﴾[٤] الشّاهد: المتعدّي الفعل "يجد" مضارع من "وجد". والمبتدأ "الشيء" هو المفعول الأوّل. والخبر "في الصّلاة" مفعول ثانٍ.

وكذلك في الحديث عن أنس ﷺ قال: ﴿... رأيت المطر يتحادر على لحيته...﴾[٥] الفعل المتعدّي "رأى"، والمفعول الأوّل المبتدأ "المطر"، والثاني هو الجملة "يتحادر".

---

[١] أبو حيّان: ارتشاف الضّرب، ص ٦٠.

[٢] صحيح البخاريّ: كتاب الجنائز، باب (ما جاء في قبر النّبيّ والحوض)، حديث رقم (١٣٩٠).

[٣] مختصر صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب (جعل الله الرّحمة مائة جزءاً)، حديث رقم (٢٠١٥).

[٤] صحيح البخاريّ، كتاب الوضوء، باب (لا يتوضّأ من الشّكّ حتّى يستيقن)، حديث رقم (١٣٧).

[٥] صحيح البخاريّ، كتاب الجمعة، باب (الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة)، حديث رقم (٩٣٣).

أحكام الأفعال القلبيّة:

الأفعال القلبيّة فيما سبق متصرّفة إلاّ فعلين ممّا تعلم بمعنى "أعلم" على الــرّأي القائل بذلك، و"هب" بمعنى ظن. وتختصّ الأفعال المتصرّفة منها بأحكامٍ خاصّــةٍ بها. ويخرج هنا الأفعال الجامدة، وأفعال التحويل، وما يتصــرّف منهــا. وهــذه الأحكام هي:

أوّلاً: التعليق، وهو أن يلي الفعل القلبيّ مانعٌ يمنعه من نصب مفعــولين، فتكــون الجملة في محل نصبٍ تسدُّ مسدها. جاء في التّوضيح: ((التّعليق: هو تــرك العمل لفظاً دون معنًى لمانع، نحو: ظننتُ لزيدٌ قائم، فهو يقول إنّ زيداً قــائمٌ في موضع نصب، بدليل أنّك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً، فهي عاملةٌ في "لزيدٌ قائمٌ" في المعنى دون اللّفظ)) [1].

ثانياً: الإلغاء، وهو ترك العمل لفظاً ومعنًى لا لمانع، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، فلــيس لــ"ظننت" عمل في "زيد قائم" لا في المعنى، ولا في اللّفظ. وليس المقصــود هو المانع اللّفظي بالمعنويّ، وهو ضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبــر أو تأخّره عنهما. وإلغاء المتأخّر أقوى من إعماله، والمتوسّط بالعكس.[2]

---

[1] الشيخ خالد: شرح التّصريح على التّوضيح، تحقيق محمّد باسل، ط(١)، ١٤٢١هــ= ٢٠٠٠م، دار الكتــب العلميّة، بيروت، لبنان، ١/ ٣٧٤.

[2] المصدر نفسه، / ٣٧٤.

الفرق بين التّعليق والإلغاء:

هناك عدّة فروقات بين التعليق والإلغاء، وأهمّها:

أوّلاً: التّعليق واجبٌ عند وجود سببه، أمّا الإلغاء فجائزٌ في الأغلب. قال ابن هشام: ((سبب التّعليق موجب للإهمال لفظاً، فلا يجوز معه الإعمال ظننت زيداً قائماً بنصبهما. وسبب الإلغاء مجوّز للإعمال والإهمال، فيجوز: زيداً ظننتُ قائماً، بنصبهما على التّوسط، وزيداً قائماً ظننتُ بنصبهما مع التأخّر. ولا يجوز إلغاء العامل المتقدّم خلافاً للكوفيّين والأخفش، فإنّهم أجازوا الإلغاء مع التّقدم، نحو: ظننتُ زيداً قائماً (برفعهما). واستدلّوا على ذلك بقوله:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلاَكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ[1]

برفع "ملاك" على الابتداء، و"الأدب" على الخبريّة مع تقدم "وجدتُ" عليهما.

ثانياً: أن يكون من الإلغاء؛ لأنّ التّوسط المُبيح للإلغاء ليس هو التّوسط بين المفعولين فقط، بل توسّط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً للإلغاء؛ لأنّ الإلغاء

---

[1] البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في **خزانة الأدب**، ٤/ ١٣٩ – ١٤٣. وبلا نسبة في **الأشباه والنّظائر**، ٣/ ١٣٣. **وأوضح المسالك، وشرح الأشمونيّ**، ١/ ١٦٠. **وشرح التّصريح**، ١/ ٢٥٨.

للتوسّط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التّقدّم عليهما. والعامل في البيت السابق (وجدتُ) قد سبق (إنّي).

ثالثاً: أن يكون من الإعمال على أنّ المفعول الأوّل محذوف، وهو ضمير الشأن. الأصل: إني وجدته، فيُحذف ضمير الشّأن منه.

والوجه الأوّل أولى؛ لأنّ حذف اللاَّم قد عُهِدَ في الملة بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[1] والوجهان الآخران ضعيفان. أمّا الضعف لإلغاء المذكور، فلأنّهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة، وهوالياء من أتى بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل، ونزلوا تقديم النّفي والاستفهام لكونهما داخِلَين على الخبر تقديراً منزلة تقديم الخبر. وإمّا إذا قدّرا داخلين على العامل بطل الإلغاء.

وأما ضعف الحذف فمن وجهين: ضعف حذف أحد المعمولين دون الآخر، وضعف حذف ضمير الشّأن؛ لأنّه لا يُستعمل في مواطن التّفخيم والحذف مكان لذلك.[2]

والفرق الثّاني ين التّعليق والإلغاء: أنّ التّعليق قد يُصيب أحد المفعولين، في حين يصيب الإلغاء كليهما.

---

[1] سورة الشّمس: الآية ٩.

[2] الشيخ خالد: شرح التّصريح على التّوضيح، ص ٣٧٥ – ٣٧٦.

الحكم الثّالث: وهو إمكانيّة الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول.

الحكم الرّابع: جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأوّل ضميرين متّصلين متّحـــدين في المعنى، مثل قوله ﷻ: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [1]

[1] سورة العلق: الآيات (٦ –٧).

المبحث الثالث
المتعدّي لثلاثة

يتعدّى الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك مع الأفعال: نبّأ، وأخبر، وحدّث، وأنبأ، وخبّر. قال الزّجّاجيّ: ((وفعلٌ يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: أعلم، وأنبأ، وأرى؛ تقول: أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً، وأريتُ أباك محمداً شانئك، وأنبأني محمّدٌ بكراً مقيماً))[1].

وقد جاء هذا الضّرب في كتاب سيبويه بعنوان: (هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثّلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذّي قبله في المعنى) وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، وأنبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك. واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّي، وتعدّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الّذي يتعدّى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جميلاً)) [2].

---

[1] الزّجّاجيّ: الجمل، ص ٣٢.

[2] سيبويه: الكتاب، ص ٤١.

ولخّص ابن جني ذلك قائلاً: ((والمتعدي إلى ثلاثة مفعولين نحو قولك: أعلم الله زيداً عمراً عاقلاً، وأنبأ الله بشراً بكراً كريماً، وأرى الله أباك أخاك ذا مال))[1].

وقد جاء هذا الضّرب في ألفيّة ابن مالك مبوّباً بعنوان: أعلم وأرى. وقال ابن مالك:

إلى ثلاثةٍ رَأَى وَعَلَّما عَدُّوا إِذَا صَارا أَرى وأَعْلَما [2]

وذكر هنا فعلين من الأفعال الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، فذكر أنّ أصلهما "علم"، و"أرى" وأنّهما بالهمزة يتعدّيان إلى ثلاثة مفعولين؛ لأنّهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين، نحو: علم زيدٌ عمراً منطلقاً، وأرى خالدٌ بكراً أخاك. فلمّا دخلت عليهما همزة النّقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الّذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، وأريت خالداً بكراً أخاك. وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنّها تصيّر ما كان فاعلاً مفعولاً. فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدّياً إلى واحد، نحو: خرج زيدُ، وأخرجتُ زيداً. وإن كان متعدّياً إلى واحدٍ، صار بعد دخولها متعدّياً إلى اثني، نحو: لبس

---

[1] ابن جنّي: اللّمع، ص ١٠٩.

[2] ابن مالك: الألفيّة، ١/ ٤٥٢.

زيدٌ جبّةً، فنقول: ألبستُ زيداً جبّةً. وإن كان متعدّياً إلى اثنين صار متعــدّياً إلــى ثلاثة. [1]

ويثبت للمفعول الثّاني والمفعول الثّالث من مفاعيل "أعلم" و"أرى" مــا ثبــت لمفعولي "علم" و"رأى" من كونهما مبتدأ في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتّعليــق بالنّسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل. وقــال ابن مالك في ذلك:

وَمــا لِمَفْعُــولَي "عَلِمْــتُ" مُطْلَقــاً للثّـــاني والثَّالِـــثِ أيضـــاً حقّقـــا

وَإِنْ تَعَـــدَّيا لِوَاحِـــدٍ بِـــلا همـــزٍ فلاثْنَـــيْنِ بِـــه توصِّـــلا

والثّاني منهما كثاني اثنــين كمــا فَهو بِهِ فِــي كــلِّ حُلــم ذو أتــا [2]

وهو يريد بالبيتين الأخيرين أنّه إذا تعدّى كلّ من "علم"، و"رأى" إلى مفعــول واحد قبل مجيء حرف التّعدية، فإنّ الفعل يتوصّل بحرف الهمزة إلــى مفعــولين يتعدّى لهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والثّاني منهما كالثّاني للفعل "كسا"، حيــث لا يصلح المفعول به الثّاني أن يقع خبراً للمفعول به الأوّل؛ ولذلك فهــو لا يقبــل الأحكام الخاصّة بالأفعال[3] مثل كسا، علم (بمعنى عرف)، ورأى (بمعنى أبصر).

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل لألفيّة ابن مالك، ١/ ٤٥٣.

[2] المصدر نفسه، ١/ ٤٥٣.

[3] المصدر نفسه، ١/ (٤٥٢ – ٤٦١).

فكلاهما ائتسا بالمفعول الثّاني للفعل "كسا"، أي: ذو متابعة له فيما سبق. ثمّ ذكر بعد ذلك بقيّة الأفعال الّتي تتعدّى إلى ثلاثة مفعولين: نبأ، أخبر، حدّث، أنبأ، خبّرا قائلاً:

وكـ"أرى" السّابق "نبأ" و"أخبرا" "حـدَّثَ" "أنبَأ" كذاك "خبَّرا"[1]

وهو يعني بـ"أرى" السّابق الّذي يتعدّى لثلاثة، وليس هو الّذي ينصب مفعولين بعد دخول همزة التّعدية، وماضيه هو "رأى" بمعنى "نظر".[2]

وجاء في اللّسان: نبأ: النّبأ الخبر، والجمع أنباء. وإنّ لفلان نبأ أي خبراً، وقد أنبأه إيّاه وبه وكذلك نبّأه متعدّية بحرف وغير حرف أي أخبر. واشتقاقه من نبّأ أي أخبر. [3]

و"نبّأ" بمعنى "أَعْلَمَ" يتعدّى لثلاثة مفاعيل، وجوز أن يقتصر على واحد، ولا يجوز الاقتصار على اثنين. قال الله ﷻ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾[4] ولا يجوز أن تكون "من" زائدة.

---

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ١/ ٤٥٣.

[2] المرجع نفسه، ١/ ٤٥٢ – ٤٦١.

[3] ابن منظور: لسان العرب، مادّة (نبأ)، ١٤/ ١٦٨ – ١٦٩.

[4] سورة التّوبة: الآية ٩٤.

وفي الحديث عن ابن عمر ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: ﴿... أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ فَجَاءَنِي رَجُلاَن... ﴾[1]: "ياء" المتكلّم في "أراني" مفعول أوّل، والجملة الفعليّة "أتسوّك" مفعولٌ ثانٍ، وشبه الجملة "بسواك" مفعولٌ ثالث لـ"أرى". ومثله حديث عبد الله بن عمر ﷺ: ﴿فتمنّيتُ أَنْ أَرَى رُؤْيا فَأَقُصُّها عَلَى رسولِ الله ﷺ... ﴾[2].

إذا بُني الفاعل للمجهول يكون نائب الفاعل مفعولاً أوّل باعتبار أصله قبل البناء للمجهول، أي: إنّ نائب الفاعل كان مفعولاً به، وعند بناء الفعل للمجهول رُفِعَ وأَصبَحَ نائباً عن الفاعل.

وفي الحديث عن أبي سعيد ﷺ قال: ﴿إِنِّي أُرِيْتُ لَيْلَةَ القَدْرِ ثُمَّ أُنسِيْتُها...﴾[3] "تاء" المتكلّم نائب فاعل، و"ليلة القدر" مفعولٌ ثانٍ، و جملة "أُنسيتُها" مفعولٌ ثالثٌ لـ"أرى".

والفعل "أخبر" مثل "أرى" في العمل. في الحديث عن أبي أيّوب ﷺ أنّ رجلاً قال للنّبيّ ﷺ: ﴿أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلنِي الجَنَّة... ﴾[4] "ياء المتكلّم" في "أخبرني" مفعول أوّل، وشبه الجملة "بعمل" مفعولٌ ثانٍ، والجملة الفعليّة "يدخلني الجنّة" في

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الوضوء، باب (دفع السّواك إلى الأكبر)، حديث رقم (٢٤٦)، ص ٦٦.

[2] صحيح البخاريّ، كتاب التّهجّد، باب (فضل قيام اللّيل)، حديث رقم (١١٢١") ص ٢٣٣.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب فضل ليلة القدر، باب (التماس ليلة القدر في السّبع الأواخر)، حديث رقم (٢٠١٦)، ص ٤١٤.

[4] صحيح البخاريّ، كتاب الزّكاة، باب (وجوب الزّكاة)، حديث رقم (١٣٩٦)، ص ٢٨٩.

محلّ نصبٍ مفعول ثالث لـ"أخبر". وجاء في المختار: ((الحديث: الخبرقليله وكثيره. وجمعه أحاديث على غير القياس))[1] والتّحديث في حدّثت زيداً عن كذا بكذا: الإخبار بكذا عن حادث. والأصل فيه أن يتعدّى لواحدٍ بنفسه، وإلى آخر بالنّعت، وإلى ثالثٍ بالباء، فيخرج عن ما تمّت فيه. قال ﷺ: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ ﴾[2] ولم يذكر سيبويه "أحدّث" فيما يتعدّى إلى ثلاثة. وجاء "حدّث" في قول الشّاعر:

أَو مَنَعْتُم مَا تَسْأَلُوْنَ فَمَنْ حَدَّثْتُمُوه لَهُ عَلَيْنَا العِلاءُ[3]

والشّاهد في قوله: حدثتموه بمعنى نبّأتموه، حيث نصب ثلاثة مفاعيل[4]. إذن "حدّث" لم يتعدّ هو الآخر لثلاثة مفعولين.

وفي قول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلاَكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ[5]

---

[1] الرّازي: مختار الصّحاح، ص ١٢٥، مادة خبر.

[2] سورة البقرة: الآية ٧٦.

[3] قائله هو الحارث بن حلزة اليشكريّ، وهو من قصيدته المشكورة في المعلّقات السبع من بحر الخفيف.

[4] خزانة الأدب، ٢/ ٤٤٥.

[5] سبق تخريجه في ص (١٠١) من البحث.

الشّاهد فيه: وجدتُ ملاك الشّيمة الأدب، حيث ألغى عمل الفعل "وجدتُ" مع تقدّمه. ولو أعمله لقال: وَجَدْتُ مَلاَكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبَ (بنصب "ملاك"، و"الأدب" على أنَّهما مفعولان). قال ابن مالك: ((هناك من الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، منها: أعلم، وأرى. وذكر أنَّ أصلهما: علم، ورأى، وأنّهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل، وأنّهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا متعدّيان إلى مفعولين، نحو: علمَ زيدٌ عمراً منطلقاً، وأرى خالدٌ بكراً أخاك. فلمّا دخلت عليهما همزة النّقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الّذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة.

وفي الحديث عن أبي قتادةﷺ: ﴿... فأُنْبِئنا بعدوٍّ بغَيْقَةٍ... ﴾[1]: الفعل "أُنبئنا: مبنيٌّ للمجهول، والضّمير "نا" نائب فاعل، وشبه الجملة "بغيقةٍ" مفعولٌ ثانٍ لـ"أنبأ".

وذكر ابن يعيش: ((إذا كان "أرى" من رؤية القلب يكون لها معنيان: أحدهما: العلم، والآخر: الحسبان والظّنّ. فإذا بُني لما لم يُسم فاعله أُقيم المفعول الأوّل مقام الفاعل، ونُصِب ما بقي من المفاعيل، فتقول: أرأيت عمراً منطلقاً. أ: ظننتُ عمراً منطلقاً. فإذا أظنّه غيره فد ظنّ؛ فلذلك تقول: أرى زيداً منطلقاً، بمعنى ظننت))[2].

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الصّيد، باب (إذا رأى المحرمون صيداً)، حديث رقم (١٨٢٢).

[2] ابن يعيش: شرح المفصّل، ٧/ ٧٩.

يقول ابن هشام: ((إذا كانت الرّؤيا بمعناها الأصليّ، فلا يجوز حذف أحد مفعوليه، وإن كانت بمعنى الإبصار فلا يجوز حذف الضّمير))[1]

ويمكن القول بأنّ لها ثلاث خصائص، وقد اختلف العلماء فيها، وهي:

- الإعمال، وهو نصبها للمفعولين، وهو واجبٌ إذا تقدم ولم يأتِ بعدها معلّق، مثل: رأيتُ زيداً جالساً.
- الإلغاء، وهو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت. والإلغاء مع التّأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسّط أحسن من الإلغاء. وقيل: هما سيان.
- التعليق، وهو إبطال عملها في اللّفظ دون القّدير بإعراض ما له صدر الكلام بينها وبين معمولها.

ومنع قومٌ الإلغاء والتّعليق سواءٌ ثبت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن النحاس[2]، وابن الرّبيع[3]؛ لأنّ مبنى الكلام عليها، ولا يجيء بعددها في الكلام

---

[1] ابن هشام: شرح شذور الذّهب، ص ٣٦٤.

[2] **ابن النّحاس:** هو محمّد بن أبي نصر الإمام، ويُعرف بابن النحّاس. قرأ عن ابن يعيش النحو. وُلِدَ سنة ٦٢٧هـ، وتُوُفّي سنة ٦٩٨هـ. **[شذرات الذّهب، ٥/ ٤٤٢. وكشف الظّنون، ١٣٤٤ – ١٨٠٥. ومعجم المؤلّفين، ٨/ ١٩. وبُغية الوعاة، ١/ ١٣ – ١٤].**

[3] **ابن الرّبيع:** هو عبد الله بن أبي العبّاس أحمد بن أبي الحسين عبد الله بن محمد بن عبد بن أبي الرّبيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ. وُلِدَ سنة ٥٩٠هـ. أخذ النّحو عن أبي عليّ الشّلوبين. له مصنّفات، منها: شرحه=

على الابتداء. ومنعهما آخرون إن ثبت للفاعل، وعليه الجزوليّ؛ لما فيه من إعمالها في المفعول الأوّل وإلغائها بالنسبة إلى الآخرين. ومنع آخرون التّعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون. ومنع قومٌ إلغاء "أعلم" دون "أرى"، وعليه الشّلوبين.[1]

وجاء في جامع الدروس العربيّة: ((إن هذه الأفعال سُمّيت بهذا الاسم؛ لأنها إدراكٌ بالحسّ الباطن، فمعانيه قائمة بالقلب، وليس كلّ فعلٍ قلبيٍّ ينصب مفعولين، بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً، كـ"عرف"، و"فهم". ولا يجوز حذف مفعوليها أو أحدهما اقتصاراً، ويجوز سقوطهما أو أحدهما اختصاراً بدليلٍ يدلُّ على المحوف، كأن يُقال: هل ظننتَ خالداً مسافراً؟ فتقول: ظننته، أي: ظننته مسافراً. وسقوط أحدهما بدليل، كأ يُقال: هل تظنُّ أحداً مسافراً؟ فتقول: أظنّ خالداً مسافراً)) [2]

=الإيضاح للفارسيّ، وشرح الجمل للزّجاجيّ. توفّي سنة ٦٨٨هـ. **[إيضاح المكنون، ١/ ٣٦٨. وبغية الوعاة، ٢/ ١٢٥. ومعجم المؤلّفين، ٦/ ١٧].**

[1] جلال الدّين السّيوطيّ: همع الهوامع في جمع الجوامع، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، د ط، د ت، دار البحوث العلميّة، ١/ ١٥٨.

[2] محمّد عبد العزيز النّجّار: التّوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، د ط، د ت، دار الفكر العربيّ، بيروت، ١/ ٢٩٤.

الفصل الرّابع

الفعل اللاّزم

المبحث الأوّل: تعريف الفعل اللاّزم لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثّاني: طرق تعديته.

المبحث الثّالث: لزوم المتعدّي وتعدية اللاّزم.

المبحث الأوّل
تعريف الفعل اللاّزم لغةً واصطلاحاً

أوّلاً: اللاّزم لغةً:

هو مصاحبة الشّيء بالشّيء. جاء في معجم مقاييس اللّغة: ((اللاّزم أصلٌ واحدٌ صحيح يدلُّ على مصاحبة الشّيء بالشّيء دائماً. يُقال: لزمه الشّيء يلزمه))[1]

وفي المصباح المنير: ((لزم الشّيء يلزم لزوماً: ثبت ودام. ويتعدّى بالهمزة، فيُقال: ألزمته، أي: أثبتّه، أدمته ولزمه المال: وجب عليه. ولزمه الطّلاق: وجب حكمه، وهو قطع الزّوجيّة.))[2] وأصله: الثّبوت على الشّيء. وجاء في المعجم الوسيط: ((لزم الشّيء لزوماً ثبت ودام من كذا نشأ عنه وحصل منه))[3]

اللاّزم اصطلاحاً:

هو ما يكتفي بفاعله، ولا ينصب مفعولاً به، نحو: خرج محمّد. ويُسمّى أيضاً: (الفعل القاصر)؛ لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل ((ويُسمّى الفعل الواقع؛ لأنّه يقع على المفعول به. ويُسمّى الفعل غير المجاوز؛ لأنّه لا

---

[1] ابن زكريّا: معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، ط (١)، ١٤١١هـ = ١٩٩١، دار الجيل، بيروت، ص ١٠٥، مادّة (لزم).

[2] الرّافعي: المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط (١٩٧٧م)، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٩، مادّة (لزم).

[3] إبراهيم مصطفى وآخرون:المعجم الوسيط، ط (١٩٨٠م)، دار الدّعوة، استانبول ــ تركية. مادّة (لزم).

يُجاوز فاعله)).[1] وهو الّذي لا يصل إلى مفعوله إلاّ بحرف الجرّ. وقد ميّز النّحاة بين الفعل المتعدّي واللاّزم بأنّ الأوّل هو الّذي تتّصل به هاء تعود على اسمٍ سابق، غير ظرف، وغير مصدر، وذلك بأن يوضع الفعل في جملة تامّة المعنى، وقبله اسمٌ جامدٌ أو مشتقّ، على أن يكون غير مصدر وغير ظرف، و بعد الفعل الضّمير "ـه" يعود على الاسم المتقدّم، فإن استقام المعنى فالفعل متعدٍّ بنفسه، وإن لم يستقم فهو لازم. وجاء في التّوضيح: ((ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ولازم. فالمتعدّي هو الّذي يصل إلى مفعول بغير حرف جرّ، نحو: ضربت زيداً. واللاّزم ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلاّ بحرف جرّ، نحو: مررت بزيد، أو مفعول له، نحو: قام زيد. ويُسمّى اللاّزم قاصراً، وغير متعدٍّ. ويُسمّى متعدّياً بحرف الجرّ. وعلامة الفعل المتعدّي أن تتّصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقته. واحتُرِزَ بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنّها تتّصل بالمتعدّي واللاّزم، فلا تدلّ على تعدّي الفعل. فمثال المتّصلة بالمتعدّي: الضّرب ضربته زيداً، أي: ضربتُ الضّرب زيداً. ومثال المتّصلة باللاّزم: القيام قمته، أي: قمتُ القيام. [2]

---

[1] انظر: جامع الدّروس العربيّة، ط (١)، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/ ٣٤.

[2] النجّار: التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، ١/ ٣٦٦.

وقد ذُكِرَ ((إنّ اللاّزم قد يتعدّى مثل: درستُ الأثر، وأنّ المتعدّي قد يلزم مثل: درس الأثر)) [1]

وكذلك قول الشّاعر:

شجوُ حسّاده وَغَيْظُ عِدَاه أَنْ يَرى مُبْصِرٌ ويَسْمعَ واعي[2]

والشّاهد فيه جعل الفعل مطلقاً كنايةً عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص، وهو ههنا يرى ويسمع، فإنّه نزلهما منزلة اللاّزم، أي: تصدر منه الرّؤية والسّماع من غير تعلّق بمفعول مخصوص، ثمّ جعلهما كنايتين عن الرّؤية والسّماع المتعلّقين بمفعول مخصوص، وهو محاسنه وأخباره.[3]

((ويُسمّى اللاّزم قاصراً أيضاً؛ لقصوره على الفاعل، وكونه غير واقعٍ على غيره، غير مجاوز له. ويلزم أفعال السّجايا (الطّبائع) ما دلّ على معنًى قائم بالفعل لازم له[4]، نحو: نهم الرّجل. وهو ما لا يتّصل به ضمير غير المصدر. ويتحتّم اللّزوم لكلّ فعلٍ دالٍّ على سجيّة، نحو: شرُف، كرُم، ظرُف...إلخ، كذا كلّ فعلٍ على وزن "افعنلل" نحو: اقعنس الجمل، أو دلّ على نظافة نحو: طهُر الثّوب، أو

---

[1] "درس" الأوّل بمعنى (فَنِيَ) اللاّزم، و "درس" الثّانية بمعنى (قرأ) المتعدّي.

[2] البيت للبحتريّ من قصيدةٍ من الخفيف يمدح بها المعتزّ بالله المتوكّل على الله ويعرض المستعين بالله.

[3] عبد الرّحيم بن أحمد العبّاس: معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، حقّقه محي الدّين بن عبد الحميد، ط(١)، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م، عالم الكتب، بيروت، ١/ ٢٣٢.

[4] الأشمونيّ: حاشية الصّبّان، ٢/ ٨٦.

دلّ على دنس نحو: وسخ الثّوب، أو كان مطاوعاً لما تعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: مددتُ الحديد فامتدّ. واللاّزم يصل إلى مفعوله بحرف جرّ، نحو: مررتُ بزيدٍ)).[1]

وجاءت تعريفات العلماء للفعل اللاّزم على أنّه ((هو الّذي لا يتعدّى إلى مفعول به كقام، وقعد، وانطلق، وما أشبه ذلك)) [2]

وجاء في كتاب الأفعال: ((الأفعال الثّلاثيّة كلّها ضربان: ضربٌ لا يتعدّى، مثل: قام وقعد. فإذا أردت أن تعدّي ما لا يتعدّى عدّيته إلى الزّمان والمكان والأشخاص بحروف الصّفات، وبنقله إلى الرّباعيّ مثل: أقمته وأقعدته، وبتشديد العين)).[3]

وجاء في المنهج الصّوتيّ: ((هو الّذي يكتفي بفاعله، مثل خرج ودخل وجاء وعلم. ثمّ يذكر أنّه قد يُضمّن معنى فعل متعدٍّ فيتعدّى مثله كما في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[4] فالفعل (عزم) لازم، ولمّا ضُمِّن معنى النّيّة، أي: لا تنووا ــ صار متعدّياً)) [5].

---

[1] ابن عقيل: شرح ألفيّة ابن مالك، ١/ ٥٣٧.

[2] المهليّ: نظم الفرائد، ص ١٢٨.

[3] السّعدي: الأفعال، ط (١)، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، ١/ ١٨.

[4] سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

[5] عبد الصّبور شاهين: البنية العربيّة، ص ٦٣.

وفي النّحو الأساس: ((هو الّذي لا ينصب المفعول به، ولا يصل إليه إلاّ بواسطة حرف الجرّ، مثل: ذهب الشّتاء، وأقبل الصّيف)) [1]. وقد بيّن صاحب (الأشباه والنّظائر في النّحو) الأمور الّتي يكون الفعل معها قاصراً أو لازما: ((الأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً عشرون: كونه على فُعل (بالضّمّ) كظُرف، وشُرف، وسُمع، ورحبتكم الطّاعة، وإن بشراً طلع اليمن، ولا ثالث لهما؛ لأنّهما ضُمِّنا معنى وسع، وبُلغ. أو على فَعل (بالفتح)، أفعِل (بالكسر) ووصفهما على فعيل نحو: ذلّ، وقوي. أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو: أعدّ البعير، وأحصد الزّرع، أي: صار ذوي غدة وحصاد. وعلى افعلل كاقشعرّ، أو على افعوعل كالوهد هو الفرخ إذا ارتعد، أو على افعنلل بزيادة إحداهما كاقفسس. أو على افعنلي كاحرنني الدّيك إذا انتفش، أو على استفعل، وهو دالٌّ على التّحوّل كاستحجر الطّين. أو على انفعل كانطلق)) [2] كما في الحديث عن عبد اله بن عمر ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ﴿انْطَلَقَ ثَلاَثَةُ رهْطٍ... فَانْحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهم الغار... فَانْفَرجَت شَيْئاً لا يَسْتَطِيْعُون الخُرُوْج... فَانْصَرَفَتُ عَنْهَا... فانْفَرَجَت الصَّخْرة، فخَرَجُوا يَمْشُون﴾[3]: الشّاهد في الحديث: انحدر، انفرج، انصرف، انفتح، فهي أفعال لازمة وفواعلها: الصّخرة، ضمير تقديره هي، تاء المتكلّم، الصّخرة ــ على التّوالي.

---

[1] أحمد مختار عمر: النّحو الأساسي، ص ١٩٨.

[2] السّيوطيّ: الأشباه والنّظائر، ط (١)، (١٤٠٥هـ=١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٩.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب الإجارة، باب (من استأجر أجيراً فترك أجره) حديث رقم (٢٢٧٢)، ص ٤٦٣.

أو مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو: كسرته فانكسر، وعلّمته فتعلّم، وضاعفت الحساب فتضاعف. أو رباعيّاً مزيداً فيه نحو: تدحرج، واقشعرّ. أو يتضمّن معنًى قاصراً ويدلّ على سجيّة كلؤم وجبن، أو عرض كفرح وكسل، أو نظافة كطهر، أو دنس كنجس، أو لون كاحمرّ، واخضرّ واسودّ، أو حلية كدعج وسمن، أو عيب كهزل.

ولا يُصاغ منه اسم مفعول تامّ؛ فلا يُقال (مذهوب) من (ذهب)، ولا (مجلوس) من (جلس) ولا (مغضوب) من (غضب) دون أن يكون بعد اسم المفعول جارّ ومجرور أو ظرف يتعلّق به ويتمّ معناه مثل: اللّصّ مذهوب به إلى الشّرطة. والابن العاقّ مغضوب عليه. [1]

أقسام الفعل اللاّزم:

الفعل اللاّزم له عدّة علامات يُعرف بها، وقد أجملها ابن مالك في قوله: ((وله اثنتا عشرة علامة، وهي: ألاّ يتّصل به هاء ضمير غير المصدر، وألاّ ينبني منه رسم مفعول تامّ، وذلك كخرج، ألا ترى أنّه لا يُقال: زيد خرجه عمرو، ولا هو مخروج، وإنّما يُقال: الخروج خرجه عمرو، وهو مخروجٌ به أو إليه)).[2]

---

[1] أحمد مختار وآخرون: النّحو الأساس، ص ١٩٨.

[2] محمّد عبد العزيز النّجّار: ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، ط (١)، ١٤١٢هـ، مكتبة ابن تيمية، ص ٨٥.

وهذه هي الوسيلة الثّانية الّتي يتميّز فيها المتعدّي من اللاّزم، وهي أن يُصاغ اسم مفعول تامّ من الفعل الّذي يُراد معرفة تعديته أو لزومه، مثل قولنا: الباب مفتوح، وزيد مخروجٌ به: احتاج الفعل (خرج) إلى جارّ ومجرور ليؤدّي اسم المفعول معناه، وعليه فهو لازم. بينما تنتفي حاجة الفعل (فتح) إلى جارّ ومجرور ليؤدّي اسم المفعول معناه، وعليه يكون متعدّياً.

ويواصل ابن مالك حديثه عن علامات اللاّزم قائلاً: ((وان يدلّ على سجيّة، وهي ما ليس حركة جسم، ومن وصف ملازم نحو: جبن، وشجع، وكسل، وفهم إذا شبع، أو على نظافة كـ: نظف، وطهر، ووضؤ. أو على دنس نحو نجس، وقذر، أو على مطاوعة فاعله الفاعل فعل متعدّ لواحد نحو: كسرته فانكسر، ومددته فامتدّ. فلو طاوع ما يتعدّى فعله لاثنين تعدّى لواحد كعلّمته الحساب فتعلّمه. أو يكون موزوناً: افعلل كاقشعرّ واشمأزّ، أو ما أُلحق به، وهو افعوعل أو افعنلل كاحرنجم، أو ما أُلحق به وهو افعنلل بزيادة إحدى اللاّمين كاقعنسس الجمل، أي أبى أن بنقاد. وافعنللي)).[1]

[1] النّجار: ضياء السّالك، ص ٨٥.

القسم الأوّل: الأفعال الدّالّة على صفةٍ تلازم صاحبها:

وهي الّتي تدلّ على أفعال العوائد والسّجايا، مثل: شرف، ونبُل، وظـرُف... إلخ. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[1]، و قولـه تعـالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[2] وهي تكون على وزن (فُعَل)، ويتّصل بها مـا يـدخل تحـت المدح والذّمّ، مثل: شجُعه، ونهِم، وخَشَع. والملاحظ أنّ الفعلـين الأخيـرين بفـتح وكسر، وهذا يعني أنّ صيغة (فعُل) هي الغالبة، ولكنّها ليست مقدّسـة فـي كـلّ الأفعال الدّاخلة تحت هذا الباب. قال ابن هشام فـي المغنـي: ((وسُـمع تحيّـتكم الطّاعة، وإن شراً طلع اليمن، ولا ثالث لهما. ووجههما أنّهما ضُمِّنا معنى (وسـع، وبلغ)) [3] وهو يعني أنّ (فعُل) لم يرد منه متعدّياً إلاّ رحُب، وطلع.

وفي الحديث عن أبي عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿.. فَوَقَعَ النَّاسُ فـي شجر البوادي... ﴾[4] الشّاهد في الحديث: "وقع" فعل لازم فاعله كلمـة "النّـاس" مرفوع بالضّمّة الظّاهرة.

---

[1] سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

[2] سورة الأنعام: الآية ٣٥.

[3] ابن هشام: مغني اللّبيب، ص ٤٩٠.

[4] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (قول المحدّث حدّثنا أو أخبرنا وأنبأنا)، حديث رقم ٦١، ص ٢٨.

وقال الشّلوبين[1]: ومثاله ظرُف، فهذا المثال لا يوجد أبداً متعدّياً إلاّ في حرفٍ واحدٍ حكاه ثابت[2] في الدّلائل، وهو قوله: رحُبتكم الطّاعة) إلاّ أنّ الّذي حسّنه أنّع مفعول عن إسقاط حرف الجرّ. وأصله: رحبت لكم الطّاعة، ولكنّ تعدّيه مع هذا يُحفظ ولا يُقاس عليه لوجهين:

أحدهما أنّه كيف ما كان فهو متعدٍّ، وخلاصة ذلك أنّ هاء تدلّ على الفعل المتعدّي، وذلك عندما يختصّ المعنى بخصلةٍ واحدة. أمّا إذا كان المعنى عامّاً يشتمل على خصالٍ ولا يختصّ بخصلةٍ واحدة كقولنا: جمُل جمالاً، فحينئذٍ الفعل اللاّزم؛ لأنّ حذف الهاء هنا دليلٌ على انتفاء النّهاية. وعند قولنا: فصُح فصاحةً فإنّ الهاء هنا تشبه باب الضّرب أي: باب الفعل المتعدّي.

---

[1] **الشّلوبين:** هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسيّ النّحويّ الملقّب بالشّلوبين. وُلِدَ في سنة (٥٦٢هـ) بإشبيلية. أخذ النحو عن ابن ملكون، وأبي الحسن نجبة، وكان إماماً في العربية لا يشقّ غباره ولا يجارى. تصدّر لإقرائها ستين سنة، ثم في أواخر عمره ترك الإقراء لإطباق الفتن واستيلاء العدوّ. وله تصانيف مفيدة، وعمل لنفسه " مشيخة " نص فيها على اتساع مسموعاته، وكان أنيق الكتابة، أخذ عنه عالم لا يحصون. **[الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، ٢٣/ ٢٠٨].**

[2] **ثابت:** (٢٥٥هـ – ٣٠٢هـ) هو ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف، العلامة الإمام الحافظ، أبو القاسم السرقسطي الاندلسيّ اللغوي، صاحب كتاب (الدلائل). قال ابن الفرضي: كان عالماً، مفتياً، بصيراً بالحديث، والنحو، واللغة، والغريب، والشعر. وله مصنّفات مفيدة. **[الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، ١٤، ٥٦٢].**

القسم الثّاني: الأفعال الدّالّة على أمرٍ طارئ:

مثل قوله تعالى: ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[1] فالمرح أمرٌ طارئ يزول بزوال المؤثّر، وربّما تعرض للإنسان مناسبة تجعله حزيناً. والحزن أيضاً أمرٌ طارئ. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾[2] والخلوّ والامتلاء، مثل: شبع، وعطش.

القسم الثّالث:

وهو أيضاً بكسرٍ ففتح، وهو الأفعال الدّالّة على عيب أو حلية أو لون من خَضِرَ الشَّجر.

القسم الرّابع:

الأفعال الّتي على وزن (افعلَلَّ) نحو: اقشعرّ، اشمأزّ، وما أُلحق بهذا الوزن مثل: فوعل الوهد.

القسم الخامس:

الأفعال الّتي على وزن (افعنلل) كاحرنجم، والملحق به كافقسس، ويلحق بها ما كان على وزن افعنلي نحو: اسنلتقي بمعنى امتنع.

---

[1] سورة غافر: الآية ٧٥.

[2] سورة الحجر: الآية ١٥.

القسم السّادس:

الأفعال الّتي على وزن فَعَل أو فَعِل مثل: ذلَّ فهو ذليل، وسمن فهو سمين. ووصفهما ليس إلاّ على فعيل. جاء في المساعد لزوم فعل بالكسر أكثر تعدية ولزوم فَعَل بالكسر أكثر تعدية، ولزوم فَعَل بالفتح الّذي كثر الأمران فيه. وفي الحديث: ﴿... وذَهب واحدٌ... فلمّا فرغ رسول الله ﷺ... ﴾[1]. الشّاهد في الحديث الفعلان (ذهب، وفرغ) فعلان لازمان فاعلاهما: واحد ورسول.

وفي الحديث عن عبد اله بن عمر بن العاص ﷺ أنّ رسول الله ﷺ ﴿وقف في حجّة الوداع...النّاس يسألونه... ﴾[2]: الفعل وقف لازم، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود لرسول الله ﷺ، ويكون بالتّالي تقدير الكلام: (وقف رسول الله).

ومثاله في قوله ﷻ ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾[3]

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (من قعد حيث ينتهي به المجلس ومن رأى فرجةً في الحلقة فجلس فيها)، حديث رقم ٦٦، ص ٣٠.

[2] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (الفتيا وهو واقف على الدّابّة وغيرها)، حديث رقم ٨٣، ص ٣٤.

[3] سورة طه: الآية ١٣٤.

القسم السّابع:

الأفعال الرّباعيّة الأصول الّتي يزيد عليها حرف أو حرفان مثل تدحرج. ومثاله في قوله ﷻ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[1] وفي الحديث عن ابن عمر ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: ﴿... فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة﴾[2]: فيتجلجل: فعلٌ لازمٌ رباعيٌّ مزيدٌ بحرفي (الياء والتّاء) وفاعلهما ضمير مستتر تقديره (هو) يعود لـ(رجل) الواردة في صدر الحديث.

القسم الثّامن:

الأفعال الّتي على وزن انفعل، نحو: انطلق، والّتي على وزن أَفْعَل ومعناه: صار صاحب شيء معيّن، مثل: أغدّ البعير أي: صار ذا غدّة. أو الّتي على وزن استفعل، نحو: استنوق الجمل أي: صار كالنّاقة. وألبس كلّ تحويل لصيغة (استفعل). وفي الحديث عن سهل بن سعد ﷺ: ﴿... واستقبل القبلة وكبّر... ﴾[3]

القسم التّاسع:

هو الأفعال الدّالّة على مطاوعة فعل لفعلٍ آخر متعدٍّ بنفسه لواحد مثل: كسرت الخشبة فانكسرت.

---

[1] سورة الزّلزلة: الآية ١.

[2] صحيح البخاريّ، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (حديث الغار)، حديث رقم (٣٤٨٥)، ص ٧٢٨.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب الصّلاة، باب (التّوجّه نحو القبلة)، حديث رقم (٣٩٨).

وفي الحديث عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: ﴿... إنّ عمر انطلق مع النّبيّ ﷺ... ﴾[1] الشّاهد فيه: انطلق فعلٌ لازم على وزن "انفعل"، وفاعله عمر.

وفي الحديث عن أبي بكر ﷺ قال: ﴿كنّا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشّمس.... فصلّى بنا ركعتين حتّى انجلت الشّمس... ﴾[2]: في الحديث: الفاعل كلمة "الشّمس" للفعلين (انكشف، وانجلى). والتّاء السّاكنة للتّأنيث.

وفي الحديث أنّ عبد الله حدّثه أنّ النّبيّ ﷺ قال: ﴿... وَقَد انْكَسَر أَعْلاَها فانثنى... ﴾[3] حيث "انكسر" فعلٌ لازم فاعله "أعلاها" مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والهاء مضاف إليه.

وللفعل اللاّزم ثلاثة أنواع يتردّد ذكرها في مناسبات مختلفة:

أوّلها: اللاّزم أصالةً، ويُراد به: الفعل الموضوع في أصله اللّغويّ لازماً مثل: نام، وقعد، وتحرّك. [4]

ثانيها: اللاّزم تنزيلاً، ويُراد به: الفعل المتعدّي لواحد، ولكنّ مفعوله يحذف غالباً في بعض الاستعمالات كأنّه يُشتقّ من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يُضاف إلى

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الجنائز، باب (إذا أسلم الصّبيّ فمات هل يُصلّى عليه)، حديث رقم (٣٥٤)، ص ٢٩٧.

[2] صحيح البخاريّ، كتاب الكسوف، باب (الصّلاة في كسوف الشّمس)، حديث رقم (١٠٤٠)، ص ٢١٧.

[3] صحيح البخاريّ، كتاب الصّلاة، باب (المساجد الّتي على طرف المدينة)، حديث رقم (٤٨٧)، ص ١١٥.

[4] عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٢/ ١٥٧.

فاعله فيصير اسم الفاعل ــ بسبب هذه الإضافة ــ دالاً على الثّبوت بعــد أن كان قبل الإضافة دالاً على الحدوث، ويصير في حالته لا ينصب مفعولاً بــه؛ لأنّه صار ــ كما قلنا ــ صفةً مشبّهة، والصّفة لا تُشتقُّ أصالةً إلاّ من فعــلٍ لازم.

ثالثها: اللاّزم تحويلاً، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدّي لواحدٍ إلى صيغة (فعــل) بقصد المدح أو الذّمّ. هذه الصّيغة لا تكون إلاّ لازمة، مثل: جهُل الأمر في ذمّ والأصل المتعدّي قبل التّحويل هو جهله، فصار بعد التّحويل لازماً.

واللاّزم هو الّذي ليس متعدّياً. وشرع يبيّن أنواع الأفعال اللاّزم، فقال: حــتم لزوم أفعال السّجايا وعدم تعديتها أي إنّ لزومها محتوم. وسرد أنواع أخرى مــن الأبيات التّالية:

كذا افعَلَــلَ والمضــاهي اقعنســا ومــا اقتَضَــى نظافــةً أو دَنَســا

أو عرضــاً أو طــاوع المعــدّى لِوَاحِــدٍ كمــدَّه فامتــدّا[1]

وما كان على وزن (فَعلل) فهو لازم. وكذا الفعل الّذي على وزنٍ يُضــاهي ويشابه في أحكامه الفعل "اقعنس".

---

[1] ابن عقيل: شرح الألفية، ٢/ ١٤٨.

المبحث الثاني
طرق تعديته

للفعل الثّلاثيّ عدّة طرق قياسيّة يمكن تعديته بها إلاّ حالةً واحدةً اختُلِفَ في قياسيّتها، وهي التّضمين كما سارا ينبغي أن نراعي في اختبار الطّريقة المعنى الّذي يناسب العرض. وهذه الطّرق:

الطّريقة الأولى:

من الممكن أن تدخل حرف الجرّ المناسب للمعنى على الاسم الّذي يُعتبرُ مفعولاً به؛ لأنّ المفعول به الحقيقيّ عند النّحاة هو الّذي يقع عليه الأثر مباشرةً دون مساعدة. أمّا التّعدية بحرف الجرّ فهي تعدية غير مباشرة؛ لأنّها حصلت لمساعدةٍ قُدِّمت للفعل اللاّزم.

وتختار للتّعدية الحرف الّذي يناسب المعنى مثل إلى ومن لمساعدة من البيت إلى المدرسة. والتّعدية بحرف الجرّ بقول المراديّ[1]: وياء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللاّزم إلى المفعول به، نحو: ذهب الله بنورهم، وذهب بسمعهم. وقد وردت مع المتعدّي في قولهم: صككتُ الحجر بالحجر،

---

[1] **المراديّ:** هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ. من تصانيفه: شرح السّهيليّ، شرح المفصّل، شرح الألفيّة، الجنى الدّاني. توفّي سنة (٧٤٩هـ). **[السّيوطيّ: البغية، ١/ ٥١٧].**

ودفعتُ بعض النّاس ببعض. فلذلك قيل: الصّواب قول بعضهم: وهي الدّاخلة على الفاعل فتصيّره مفعولاً... المتعدّي واللاّزم.

فإن قبل هذه العبارة أيضاً لا تشتمل المثالين لأنّ الباء فيهما هي الدّاخلة على ما كان مفعولاً، إذا الأصل صكّ الحجر الحجر، ودفع بعض النّاس بعضاً. وقلت: ليس كذلك، بل هي شاملة لهما. والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلاً لا مفعولاً. والأصل: صكّ الحجر الحجر، ودفع بعض النّاس بعضٌ. يتقدّم المفعول لأنّ المعنى أنّ المتكلّم صيّر البعض الّذي دخلت عليه الباء دافعاً للبعض المجرّد منها.

وبخلاف ابن جنّي نجد الرّمّاني[1] يذكر هذه الباء أو باء التّعدية عند حديثه عن معاني الباء يقول: ((وتكون زائدة. وإن كانت كذلك كانت مواضع: أن لا تدخل على الفاعل، وأن تكون في موضع الحال. فأمّا قوله: تنبت بالدّهن)) فتُقرأ: تَنبت وتُنبت ــ فمن قرأ تَنبت بفتح حرف المضارعة ففيه وجهان:

أحدها: أن تكون الباء للتّعدية، مقولك: ذهبتُ به في معنى أذهبته. والتّقدير: تُنبت الدّهن[2]

---

[1] **الرّمّاني:** هو عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله أبو الحسن الرّمّانيّ، ويُعرف أيضاً بالإخشيديّ. وُلِد سنة (٢٧٦هـ)، وكان إماماً في العربيّة. من تصانيفه: شرح سيبويه، وشرح المقتضب. توفّي سنة (٣٨٤هـ). **[السّيوطيّ: البُغية، ٢/ ١٨١].**

[2] أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، ط (١)، ١٤١٤هأ= ١٩٩٤م، دار الفكر، دمشق، ١٠/ ٢٧٨.

والأصل أنّ التّعدية بإسقاط حرف الجرّ مسموعة ولا مقيسة. ثمّ قال إنّه لم يقف عليه بهذه الصّيغة، وإنّما الّذي تردّد في كتب غريب الحديث، وكتب المعاجم قول نصر بن سيّار: أرحبتكم الدّخول في طاعة الكرمانيّ، أي: أوسعكم. ولا يجوز رُحَبَهم عند النّحويين. ونصر ليس بحجّة.

وهكذا يُعلّل النّحاة لوزن (فُعل) الّذي جاء متعدّياً. وقال آخرون: إنّ (رُحَب) ضمّنّ معنى (وُسَع)، فنصب المفعول به، إذ يقال: وسعتكم الدّار، بمعنى: اتّسعت لكم. وإنّ (طُلع) ضُمّن معنى (بُلَغ). وقد وجدت (فُعل) متعدّياً في غير "رُحب"، و"طُلع"، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾[1]

قال السّهيليّ في وزن (فُعل): الفعل المتعدّي الّذي لزم محلّه ولم يتجاوزه إلى غيره فهو فعل الفاعل في نفسه، ولذلك جاء مصدره مُثقلاً بالحركات إذ الثّقل من صبغة ما لزم محلّه ولم ينتقل منه لغيره. فإذا كان الفعل عبارةً عمّا هو طبع وحصل ثابت كـ (ثُقُل)[2] بضمّ العين كظُرف ولزم، فهذا الباب ألزم للفاعل من باب (فَعَلَ) فكان ثقل منه لفظاً، ولزم مصدر فعُل الّذي هو طبع وخصلة وزن الفعال فهو الجمال والكمال والبهاء والجلال والعلاء. وهذا إذا كان المعنى عامّاً يشتمل على خصال ولا يختصّ بخصلة واحدة فإنّ اختصّ المعنى بخصلة واحد

---

[1] سورة طه: الآية ٩٦.

[2] وردت هكذا، والصحّيح: ثُقُل.

صار كالمجرور ولزمته هاء التّأنيث؛ لأنّ هاء التّأنيث تدلّ على نهاية ما دخلت عليه كالضّربة من الضّرب. وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدلّ على انتهاء النّهاية؛ ألا ترى أنّ الضّرب على القليل والكثير، أي غير نهاية. وكذلك السدُّ وسائر الأجناس. وإنّما استحوزت الهاء ذلك؛ لأنّ مخرجها من منتهى الصّوت، وغايته: فصلحت للغايات.

وكذلك قالوا: علامة أي: غاية في صفتيها. فإذا ثبت هذا، فالجمال والكمال كالجنس العامّ من حيث لم يكن فيها الهاء المخصوصة بالتّحديد والنّهاية. وقولك مُلَح ملاحة، وفُصَح فصاحة على وزن جمل جمالاً وكمل كمالاً إلاّ في تاء التّأنيث؛ لأنّ الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فحُدِّدت بالهاء؛ لأنّها ليست بجنسٍ كالجمال، فصارت تشبه باب الضّربة. [1]

الطّريقة الثّانية:

همزة النّقل على أوّل الفعل الثّلاثيّ[2] وزهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله يصير بها الفاعل مفعولاً. وينبغي لنا استعمالها استعمالاً صحيحاً حسب السّياق. يقول ابن حيّان: تقول: قام زيدٌ، فإن نقلت: أقمت زيداً. تقول: عرف زيدٌ

---

[1] السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، ص ٣٢٥.

[2] عليّ بن عيسى الرّمّانيّ: معاني الحروف، تحقيق عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط (٢)، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، ط (٢)، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ص ٣٨ – ٣٩.

عمراً، وعرّفتُ زيداً عمراً ولا تقول: أعرفت. وتقول: دفع زيدٌ عمــراً، ودفعــتُ زيداً بعمرٍو، ولا تقول: أدفعتُ زيداً عمراً، فهذا كلّه على نحو ما استعملت العرب، وليس كلّ فعلٍ ثلاثيٍّ يُنقل. فإذا قلت: ظننتُ زيداً منطلقــاً فــأكثر البصــريّون لا يُجيزون قياساً: أظننتُ بكراً زيداً منطلقاً. ومعنى قولنا: نقل الفعل على الجملة وهو أن تجعل الفاعل مفعولاً[١] مثل قوله تعــالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾[٢]

في الحديث عن الزّهريّ قال: ﴿.... فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرّجال ﴾[٣]

وقال السّمين الحلبيّ[٤]: يجوز أن يكون مستأنفاً للإخباريّة، وأن يكون حــالاً من ضمير قلوبهم وليس بذاك. وقرأ أبو عمرو: يخرّبون ــ بالتّشــديد ــ وبــاقيهم بالتّخفيف، وهما بمعنًى واحد. مثال في الحديث عن أبي هريــرة ﷺ: ﴿... أســمع منك حديثاً.. ابسط رداءك... ﴾[٥]

---

[١] تذكرة النّحاة، ص ٢٠٣.

[٢] سورة المائدة: الآية ٣.

[٣] صحيح البخاريّ، كتاب الأذان، باب (انتظار الناس قيام الإمام العالم)، حديث رقم (٨٦٦).

[٤] **السّمن الحلبيّ**: هو أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدّين المعروف بالسمين الحلبيّ. مفسّر، عالم بالعربيّة والقراءات، شافعيّ من أهل حلب. من كتبه: تفسير القرآن، القول الوجيز في أحكام الكتاب.

[٥] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (حفظ العلم)، حديث رقم ١١٩.

لأنّ جرّب أبو عمرو بالتَضعيف، وهم بالهمزة. وعن أبي عمرو أنّه فرّق بمعنًى آخر، فقال خرَّب بالتّشديد هدّم وأفسد. أخرب بالهمزة: ترك الموضع خراباً وذهب عنه[1] وقال تعالى: ﴿فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[2]

الطّريقة الثّالثة:

تضعيف عين الفعل اللاّزم، وينبغي لنا أيضاً أن نستعمل هذه الطّريقة استعمالاً صحيحاً بحيث تناسب المعنى الّذي سبقت له. قال ابن حيّان: تقول دنا زيد وأدنيته، ولا يُقال: دنيت[3] وهذه عدّة أفعال وردت مضعّفة العين مثال قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[4]

وفي الحديث عن أبي هريرة ﷺ: ﴿... فأحرِّق عليهم بيوتهم... ﴾[5] أصل الفعل: أحرق ضعّفت فيه العير حرف (الراء) فتعدّت لمفعولين: عليهم، وبيوتهم.

وأيضاً في الحديث عن أنس ﷺ قال: ﴿ثمّ أهل بحجّ وعمرة.. ﴾[6] ضعّفت عين الفعل "هلّ" فتعدّى.

---

[1] لا تدخل على الثّلاثيّ قط، أي اللاّزم، وإنّما تدخل على المتعدّي لواحد فتجعله متعدّياً لاثنين كما أوضح ابن حيّان في كلامه السّابق.

[2] سورة البقرة: الآية ٢٢.

[3] تذكرة النّحاة، ص ٢٠٣.

[4] سورة سبأ: الآية ١٠.

[5] صحيح البخاريّ، كتاب الأذان، باب (وجوب صلاة الجماعة)، حديث رقم (٦٤٤).

[6] صحيح البخاريّ، كتاب الحجّ، باب (التّحميد والتسبيح)، حديث رقم (١٥٥١).

وفي الحديث عن عبد الله بن عمر قال: ﴿... فثمّرت أجره... ﴾[1] الشّاهد في (ثمّرت): تعدّى بتضعيف العين.

الطّريقة الرّابعة:

تحويل الثلاثيّ إلى صيغة فاعل، وهو يتحوّل من فعل إلى فاعل، وذلك بقصد المشاركة، وهي إتمام الفاعليّة والمفعوليّة والاشتراك فيهما معنًى، فمحمّد وعليّ ومن ضارب عليّاً قد اقتسما الفاعليّة والمفعوليّة بحسب اللّفظ، فإنّ أحدهما فاعل والآخر مفعول، وقد اشتركا بها بحسب المعنى. أو كلّ منهما ضارب لصاحبه ومضروب له. أمّا تفاعل نحو تضارب فهي للاشتراك في الفاعليّة لفظاً وفيها وفي المفعوليّة معنًى. [2]

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب الإجارة، باب (من استأجر أجيراً)، حديث رقم (٢٢٧٢).

[2] عبّاس حسن: النّحو الوافي، ١/ ١٦٧.

المبحث الثالث

تعدية اللازم ولزوم المتعدّي

كما أنّ اللاّزم يصير متعدّياً بالتّضمين، كذلك يصير المتعدّي لازماً به، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[1] فـ"إن يحذر" متعدّي في الأصل بنفسه، ولكن ضمن معنى "يخرج" اللاّزم فعُدّي بمعنى تجاوز ــ متعدٍّ بنفسه، ولكنّه ضمن معنى "تتصرّف" الّذي يتعدّى بحرف الجرّ، وهو عن أي تتصرّف وتبعد، وكذلك قول النّبيّ ﷺ: ﴿سمع الله لمن حمده﴾[2].

فالفعل المتعدّي في الأصل بنفسه "سمع"، وقد أُشرب معنى اللاّزم "استجاب"، وأخذ حكمه، وصار يتعدّى إلى مفعول به بحذف اللاّم، شأنه في ذلك شأن الفعل اللاّزم "استجاب". ومنه قول الشّاعر:

وأنْ تَعْتَذِر بالمحْلِ مِنْ ذِيْ ضروبها إلى الضَّيفِ يجرح في عراقيبها تصلى[3]

---

[1] سورة النّور: الآية ٦٣.

[2] أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ، تحقيق فؤاد عبد الباقي، ط (١٣٧٤هـ = ١٩٥٧م)، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبيّ، ١/ ٤٦٧.

[3] الشّاهد رقم (٧٦٩) من شواهد المغني، ١/ ٥٩٨.

والشّاهد فيه: "يجرح في عراقيبها"؛ فالفعل المتعدّي في الأصل "يجـــرح" قـــد ضُمِّن معنى الفعل اللاّزم "بعث" أو "يفسد"، وصار في حكمه أو تعدّى إلى مفعولـــه بحرف الجرّ "في". وليس التّضمين وحده الّذي يُصيّر المتعدّي لازماً، فهناك طرق أخرى لذلك، وهي:

١) تحويل الفعل الثّلاثيّ إلى صيغة "فعُل" إمّا بقصد المبالغة في معنى الفعل، أو التّعجّب منه، نحو: فهم محمّد أي: ما أفهمه. أو بقصد المدح أو الذّمّ، نحـــو: سبق السّبّاح، وقَنُع الفتى، ومع القادر، وحبس عند الذّمّ بمعنى المعدية.

٢) مطاوعة المتعدّي لواحد لآخر لازم، نحو: هدمت الحائط فانهـــدم. وحقيقـــة المطاوعة هي أن يدلّ أحد العاملين على تأثير، ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التّأثير. [١]

٣) ضعف العامل عن العمل،إمّا بتأخيره عن المعمول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ ﴾[٢]. وإمّـــــا أن يكون فرعاً في العمل كالمشتقّ، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٣].

---

[١] ابن هشام: المغني، ٢/ ٥٩٨.

[٢] سورة النّحل: الآية ٤٣.

[٣] سورة البروج: الآية ١٦.

وتُسمّى لام الجرّ ــ هنا ــ لام التّعدية؛ لأنّها تساعد ما قبلها على الوصول إلى المفعول.[١]

٤) ضرورة الشّعر، كقول حسّان بن ثابت:

تبِلَتْ فُؤادَكَ في المنامِ خريدةٌ لا تسقي الفصيح بيادرٍ بسّام[٢]

الشّاهد: "تسقي بيادر" حيث أنّ هذا الفعل "تسقي" ــ في الأصل ــ يصل إلى معموله الثّاني بنفسه، فعدّاه الشّاهد بالباء، وأخذ حكم الفعل اللاّزم، وذلك لضرورة الشّعر حفاظاً على الوزن. وفي الحديث عن أبي العبّاس أنّ رسول الله ﷺ بعث بكتابه... ﴾

وفي الحديث عن أسامة بن زيد ﷺ ﴿... نزل بالشّعب... ﴾[٣]. الشّاهد في "نزل": تعدّى بدخول الباء على الشّعب.

وفي الحديث عن سهل بن سعد ﷺ: ﴿....ما بقي بالنّاس... سجد بالأرض﴾[٤] الشّاهد في الفعلين "بقي"، "وسجد" تعدّت بدخول الباء على كلمتي "النّاس"، و"الأرض" فأصبحتا مفعولين.

---

[١] التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، ١، ٣٧٥.

[٢] البيت من بحر الكامل، من شواهد الصّبّان، ١/ ١٥٨.

[٣] صحيح البخاريّ: كتاب العلم، باب (ما ذكر في المنادلة وكتاب أهل العلم)، الحديث رقم ٦٤.

[٤] صحيح البخاريّ، كتاب الوضوء، باب (إسباغ الوضوء)، حديث رقم (١٣٩).

وفي الحديث عن عائشة ﵂ قالت: ﴿والّذي ذهب به... ﴾[1]: "ذهب" فعلٌ لازم، تعدّى بالباء الدّاخلة على الضّمير في "به"

وقد ورد استعمال تعدية اللاّزم ولزوم المتعدّي في قول النّبيّ ﷺ: ﴿يا سعد! إنّي لأعطي الرّجل وغيره أحبَّ إليه خشية أن يكبّه الله في النّار﴾[2]

و"يكبّ" بقول الكرمانيّ: بفتح أوّله، وضمّ الكاف أي: يلقيه منكوساً. وهذا من النّوادر، على عكس القاعدة المشهورة، فإنّ المعروف أن يكون الفعل اللاّزم بغير الهمزة، والمتعدّي بالهمزة. فإنّ "أكبّ" لازم، و"كبّ" متعدٍّ.و نحو: أحجم وحجم. وجاء في التّوضيح والتّكميل[3]: يصير اللاّزم متعدّياً بالأشياء الآتية:

١) إذا دخلت عليه همزة النّقل ــ تلك الهمزة الّتي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولاً، وهي قياسيّة في اللاّزم، وقيل: فيه وفي المعنى إلى واحد. وذلك ينطبق على.... ومثاله في الحديث: ﴿أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ... ﴾[4] الشّاهد في "أحفظكم" تعدّى بدخول همزة النّقل، وأصله "حفظ"

---

[1] صحيح البخاريّ، كتاب مواقيت الصلاة، باب (ما يُصلّى بعد العصر من الفوائت ونحوها)، حديث رقم (٥٩٠).

[2] صحيح البخاريّ، كتاب الإيمان، باب (إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام والخوف أو الخوف من القتل)، حديث رقم (٢٧).

[3] يُنظر: التّوضيح والتّكميل، ص ٣٧٥.

[4] صحيح البخاريّ، كتاب الأذان، باب (سنّة الجلوس في التّشهّد)، حديث رقم (٨٢٨).

٢) إذا ضعّفت عينه ما لم تكن همزةً، نحو: نؤمن الطّفل. والتّضعيف سماعيّ في اللاّزم وفي المتعدّي لواحد على أرجح الأقوال. وفي الحديث عن عائشة أمّ المؤمنين ﵂: ﴿... الّذي نزّل الله على موسى... ﴾[١]: الشّاهد في "نزّل": أصبح لازماً بعد تضعيف عينه وهي ليست همزة. وفي الحديث عن أب هريرة ﵁: ﴿... قال هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَها كَأَنَّه يريدُ القتل... ﴾[٢] الشّاهد في "حرّفنها"؛ حيث الفعل "حرّف" ضُعِّفت عينه فأصبح لازماً.

٣) إذا دلّ على مفاعلة، نحو: جالست الأدباء ما شئت العلماء.

٤) إذا كان على وزن استفعل للطّلب أو النّسبة للشّيء، نحو: استعنتُ بالله، واستخدمتُ الماء، كما في الحديث عن سهل بن سعد ﵁: ﴿... فاسْتَقبِلِ القبلةَ وكَبِّر... ﴾[٣]: الفعل "استقبل" أصل "قبّل": صار لازماً لدخول الهمزة والسّين والتّاء. وفي الحديث عن عمر بن الخطّاب ﵁: ﴿... أَسْتَسْقِي بالعبّاس... ﴾[٤] الفعل "أستّسْقِي" صار لازماً لدخول الهمزة والسّين والتّاء، وأصله "سقي". وفي الحديث عن أنس بن مالك ﵁ قال: ﴿... اسْتَقبل قبلتنا... ﴾[٥]. الفعل "استقبل" أصله "قبل".

---

[١] صحيح البخاريّ، كتاب بدء الوحي، الحديث رقم (٣).

[٢] صحيح البخاريّ، كتاب العلم، باب (من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرّأس)، الحديث رقم (٨٥).

[٣] صحيح البخاريّ، كتاب الاستسقاء، باب (سؤال النّاس الاستسقاء إذا قحطوا)، حديث رقم (١٠١٠).

[٤] صحيح البخاريّ، كتب الصّلاة، باب (فضل استقبال القبلة)، حديث رقم (٣٩١).

[٥] صحيح البخاريّ، كتال الصّلاة، باب (التّوجّه نحو القبلة حيث كان)، حديث رقم (٣٩٩).

٥) صوغ على فعلتُ ــ بالفتح ــ أفعُل ــ بالضمّ ــ بقصد الغلبة، نحــو: كرمــتُ عليّاً أكرمة ــ أي: غلبته في الكرم.

وفي شرح المفصّل يقول ابن يعيش: للتعدية أسباب، وهي: الهمزة، وحــرف الجرّ، تتّصل بغير المتعدّي فتصيّره متعدّياً، وبالمتعدّي إلى مفعول بواحدٍ فتصــيّره ذا مفعولين، نحو قولك: أذهبته، وفرّحته، وخرجت به، وأحفرتــه بئــراً، وعلّمتــه القرآن. وتتّصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين، فتنقله إلى ثلاثة نحو: أعلمت. [١]

هناك أربعة أشياء يتعدّى إليها الفعل مطلقاً: لازماً أو متعدّياً:

١) المصدر.
٢) الظّرف من المكان.
٣) الظّرف من الزّمان.
٤) الحال.

قد يُحذف حرف الجرّ فيصل الفعل اللاّزم إلى مفعوله بنفسه كقول جرير بن عطيّة بن الخطفيّ[٢]:

تَمُرُّوْنَ الدِّيَارَ ولَــمْ تَعُوجــوا كَلاّمُكُــم عَلَــيَّ إِذَنْ حَــرَامٌ[٣]

---

[١] ابن يعيش: المفصّل، ٧/ ٦٤ – ٦٥.

[٢] حاشية الخضريّ، ١/ ١٩٩.

[٣] سبق تخريجه في ص (٥٧) من البحث.

الشّاهد فيه "تمرّون الدّيار"؛ حيث حذف الجارّ، وأوصل الفعل اللاّزم إلى الاسم الّذي كان مجروراً فنصبه. ويُسمّى ذلك: الحذف والإيصال. ومذهب الجمهور أنّه لا يُقاس حذف حرف الجرّ، بل يُقتصر فيه على السّماع. [١]

وقد تطرأ على الفعل أحوال تضمينيّة، وهي تتعلّق بدلالة اللّفظ، وأخرى تتعلّق بتغيّرات في بنية الفعل، فتجعل المتعدّي لازماً، والّذي يتعدّى إلى مفعول واحد يتعدّى إلى مفعولين، وما يتعدّى إلى مفعولين يتعدّى إلى ثلاثة. وهذا منحصر فقط في "رأى"، و "علم" دون سواهما[٢] وتجعل اللاّزم متعدّياً.

الفعل الّذي يُستعمل لازماً ومتعدّياً:

قد يتعدّى الفعل اللاّزم، ويلزم المتعدّي. مثال ذلك: درس الأثر، ودرستُ الأثر. وسرحت الماشية، وسرّحتُ الماشية. وغاض الماء، وغاض الله الماء.

وقد يلزم الفعل لدلالته على معنًى، فإذا انتقل إلى معنًى آخر تعدّى. ومن ذلك الفعل (أحسن): جاء لازماً في قوله تعالى: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾[٣]. وهو

---

[١] ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ١/ ٥٣٨.

[٢] أحمد الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، د ط، د ت، المكتبة الثّقافيّة، بيروت، لبنان، ص ٣٩.

[٣] سورة القصص: الآية ٧٧.

بمعنى (أنعم). وعندما جاء "أحسن" بمعنى: اعمل عملاً حسناً ت تعدّى، وذلك في الآية: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾[1].

وقد يتعدّى الفعل إلى مفعول واحد بنفسه، أو يتعدّى إليه بالحرف. وقد يتعدّى نفس الفعل إلى مفعولين بنفسه مرّةً، ويتعدّى إلى واحدٍ بنفسه، والثّاني بحرف الجرّ.

إذا سقط حرف الجرّ الأصليّ بعد المتعدّي بواسطة نصبت المجرور كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾[2] أي: من قومه، وانتصب المجرور بعد سقوط الجارّ. وسقوط الجارّ بعد الفعل اللاّزم سماعيّ ولا يُقاس عيه إلاّ في (أنْ) و (أنّ) فهو جائزٌ قياساً إذا أُمِنَ اللّبس.[3] فإن لم يُؤمن اللّبس لم يجز حذفه قبلها، فلا يجوز أن تقول: ((رغبتُ أن أفعل))؛ لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السّامع ما إذا أردت رغبتك في الفعل أو رغبتك عنه. فيجب ذكر الحرف ليتيقّن المراد، إلاّ إذا كان الإبهام مقصوداً لتعمية المراد على السّامع.[4]

---

[1] سورة يوسف: الآية ٢٣.

[2] سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

[3] عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٢/ ١٦٤.

[4] جامع الدّروس العربيّة، ١/ ٤٩.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه أكملت بحثي هذا على النحو المطلوب فلك الحمد والشّكر يا إلهي من قبل ومن بعد.

(أ) التلخيص:

تناولت في هذه الدراسة كتاباً من أهم كتب الحديث وهو كتاب **(صحيح البخاريّ)** الّذي جمع فيه البخاريّ أكثر من سبعة آلاف حديثٍ من أصحّ الأحاديث المرويّة عن النّبيّ ﷺ.

وتتركز رسالتي على دراسة التّعدّي واللّزوم في الثّلث الأوّل من صحيح البخاريّ، وقسّمتها إلى أربعة فصول، وجعلت لكل فصل مباحث. وخصصت الفصل الأول للحديث عن المؤلف، وصحيحه، والفصول الأخرى تحيطُ بقضيّة التّعدّي واللّزوم؛ فقد تناول الفصل الثّاني الفعل المتعدّي وإعماله وأقسامه. وتناول الفصل الثّالث الفعل المتعدّي لاثنين وثلاثة. وخصّصتُ الفصل الرّابع للفعل اللاّزم.

تناولت الرسالة دراسة مفصلة للتّعدّي واللزوم في كتب النّحو ثمّ عمدتُ إلى تطبيقها في أحاديث الثّلث الأوّل من صحيح البخاريّ، وقد قمتُ بإيراد الأحاديث وحلّلتُ قضاياها النّحويّة المتعلّقة بالتّعدّي واللّزوم. والله أسأل أن أكون قد وُفّقتُ لدراسة هذه القضيّة بالصّورة الأفضل.

(ب) النتائج:

من أهمّ النّتائج التي خرج بها البحث ما يلي:

١) ليس هناك فعل ثابتٌ على حالٍ واحدة، فقد تجد فعلاً لازماً متضمّناً الفعل المتعدّي، وعكس ذلك قد تجد فعلاً متعدّياً متضمّناً الفعل اللاّزم. كما أنّ الفعل اللاّزم قد يتعدّى، ويلزم المتعدّي. وقد يتعدّى الفعل بنفسه وبحرف الجرّ. وأنقل تعبير ابن هشام إذ يقول: ((اعلم أنّ المتصوّر في هذه الأفعال وأمثالها يكون تعدّيها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعدّيها بحرف الجرّ لغة قبيلة أخرى، فهي بالنّظر إلى كلّ قبيلةٍ إلى حدّ ذاتها داخل في أحد القسمين المتعدّي واللاّزم)) وهو الّذي تطمئنّ إليه النّفس.

٢) يؤثّر دخول التّاء تأثيراً ظاهراً على الفعل من حيث التّعدّي واللّزوم. فإن كان وزن "فاعل" مثلاً قبل التّاء متعدّياً إلى اثنين، فإنّه يتعدّى بعد دخولها إلى واحدٍ، وإن كان قبل دخولها متعدّياً إلى واحدٍ صار بعد دخولها قاصراً.

٣) الصّيغ الّتي وضعها العلماء تحت أقسام اللاّزم الواردة في ثنايا البحث هي خير ما يمكن فعله لتحديد ما إذا كان الفعل لازماً أو متعدّياً، وإن كانت أفعالها قد تخرج عن هذه القاعدة، فصيغة "فعل" مثلاً وُجِدت متعدّية في الفعل "بصر" في قوله ﷻ: ﴿ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ والمفعول به هذا محذوف. وصيغة "أفعل" إذا خرجت إلى

معنى مختلف تؤدّي إلى تعدي الفعل مثل قولــه تعــالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ فالفعل "أساء" إذا كان بمعنى (اعتدى) فهو متعدّي.

٤) لغة (شكرت له) واردة في... ومن هــؤلاء ابــن مالــك، والزّمخشــريّ، الحضريّ، والأشمونيّ خلاف سيبويه الّذي قال إنّها ليست أكثر في كلامهم جميعاً.

٥) من الأفعال ما يُستخدم لازماً ومتعدّياً والمعنى واحد، ومنها ما جمــع لهــا التّعدّي واللزوم والمعنى مختلف، وقد أوردتُ أمثلةً لكلّ منها.

٦) ينبغي التّحقّق من المعنى الّذي تحتمله أخوات (ظنّ)؛ حتّى يمكــن تعــديتها لاثنين، فــ(وجد) مثلاً تحتمل أن تكون بمعنى أصاب، أو حزن، أو حقــد. وفي هذه الحالة تتعدّى إلى واحد. ولكنّ هذا ليس على إطلاقه، فيجــب ألاّ نقول إنّ (علم) عندما تكون بمعنى (عرف) تتعدّى إلى واحــد،؛ لأنّهــا لا تكون بمعنى "عرف" إطلاقاً؛ وذلك لأنّ العلم ضربان: أحدهما: إدراك ذات الشّيء، والثّاني: الحكم على الشّيء بوجود الشّيء هو موجود له، أو نفــي شيءٍ هو منفيّ عنه. والأوّل هو الّذي يتعدّى إلى مفعول واحد وليس هــو الّذي بمعنى (عرف) الّتي تنصب بدورها مفعولاً به واحد.

(ج) التوصيات:

أوصي الباحثين من بعدي أن يعملوا على تأصيل فكرة تدريس النّحو من خلال اللّغة ولغة الحديث، وتطبيق لغة (شكرته ونصحته) على نصوص أدبيّة جميلة بعد أن تمّ إثبات وجودها في الحديث النّبويّ الشّريف.

وأوصيهم بالاستعانة بكتب النّحو الّتي تتعمّق في المسائل النّحويّة، وإعمال الفكر فيها وتحليلها وشرحها وذلك بالبرهان والمنطق عن طريق استخدام المعاجم الّتي تؤيّد المسألة المطروحة للنّقاش أو لغة العرب القديمة بطريقة شيّقة ككتاب نتائج الفكر في النّحو، وكشف المسائل للسّهيلي.

وختاماً، أرجو أن أكون قد أفدتُ واستفدتُ من هذا البحث، والحمد لله في البدء والختام.

الفهارس العامّة

فهرس

الآيات القرآنيّة

	الآية	رقمها	الصفحة
	البقرة		
١.	﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٢٠	٦٠
٢.	﴿فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾	٢٢	١١٧
٣.	﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾	٤٦	٤٨
٤.	﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ ﴾	٧٦	٩٣
٥.	﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ ﴾	٢٢٢	١٠٥
٦.	﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾	٢٣٥	١٠١
	المائدة		
٧.	﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي ﴾	٣	١١٦
	الأنعام		
٨.	﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ ﴾	٣٥	١٠٥
٩.	﴿وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾	٥٥	٥٨
١٠.	﴿ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا ﴾	٦٥	٩٠

١١.	﴿ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ﴾	٩	٩٠
	الأعراف		
١٢.	﴿فَظَلَمُواْ بِهَاۖ ﴾	١٠٣	٦٠
١٣.	﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾	١٥٥	٦٢، ٦٧
	الأنفال		
١٤.	﴿وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ ﴾	٤٢	٦٢، ٦٧
	التوبة		
١٥.	﴿قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ ﴾	٩٤	٩٠
١٦.	﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ ﴾	٢٩	٧٣
١٧.	﴿ وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ ﴾	٥٤	٧٥
	يوسف		
١٨.	﴿ وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَاهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾	٢٠	٤٠

١٩.	﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾	٢٣	٤٠، ١٣٩
	الحجر		
٢٠.	﴿وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ﴾	١٥	١٠٧
	النحل		
٢١.	وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾	٤٣	١٣٠
	الإسراء		
٢٢.	﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾	١٠٢	٧١
	طه		
٢٣.	﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ﴾	١٣٤	١٠٨
٢٤.	﴿قَالَ بَصُرۡتُ بِمَا لَمۡ يَبۡصُرُواْ بِهِۦ﴾	٩٦	١١٤
	النور:		
٢٥.	﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾	٦٣	١١٩
	القصص		
٢٦.	﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾	٧٧	١٢٦
	سبأ		
٢٧.	﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾	١٠	١١٧

غافر			
٣٨.	﴿وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ ﴾	٧٥	١٠٧
الزخرف:			
٣٩.	﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾	١٩	٣٦
المعارج			
٤٠.	﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا﴾	٦	٤٦
٤١.	﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾	٧	٤٦
المطففين			
٤٢.	﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾	٣	٣٨
البروج			
٤٣.	﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	٢	١٣٥
الشمس			
٤٤.	﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾	٩	٨٦
الليل			
٤٥.	﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾	٥	٨٧
الضحى			
٤٦.	﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾	٥	٨٨
العلق			
٤٧.	﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾	٦	٨٧
٤٨.	﴿أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾	٧	٨٧
الزلزلة			
٤٩.	﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾	١	١٠٩

فهرس الأحاديث

تسلسل	الحديث	رقم الصفحة
١.	﴿ملّكتكها بما معك من القرآن﴾	٩٠
٢.	﴿ ... استَقبل قبلتنا... ﴾	١٢٣
٣.	﴿ ... الّذي نزّل الله على موسى ... ﴾	١٢٣
٤.	﴿ ... إنّ عمر انطلق مع النّبيّ ﷺ ... ﴾	١١٠
٥.	﴿ .... فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرّجال ﴾	١١٦
٦.	﴿ جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مائةَ جزءٍ...﴾	٨٣، ٥٦
٧.	﴿ خذها بما معك من القرآن﴾	٩
٨.	﴿.. فَوَقَعَ النَّاسُ في شجر البوادي... ﴾	١٠٥
٩.	﴿... أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ فَجَاءَنِي رَجُلاَن... ﴾	٩٢
١٠.	﴿... أَسْتَسْقِي بالعبّاس ... ﴾	١٢٣
١١.	﴿... أسمع منك حديثاً .. ابسط رداؤك... ﴾	١١٦
١٢.	﴿... جَعَلَ عَمُوداً عن يَمِيْنِهِ وَعَمُوْداً عَنْ يَسَارِه...﴾	٥٦
١٣.	﴿... رأيت المطر يتحادر على لحيته...﴾	٨٣
١٤.	﴿... فأحرق الله عليهم بيوتهم ... ﴾	١١٧
١٥.	﴿... فاسْتَقِبِلِ القبلةَ وَكَبِّر... ﴾	١٢٣
١٦.	﴿... فأعطي لوناً حسناً، فأُعطي ناقةً عَشْراء...﴾	٥٥

١٧.	﴿... فأعْطَيْتُها إِيَّاهَا ... ﴾	٥٥، ٧٢
١٨.	﴿... فأُنْبِئنا بعدوٍّ بغَيْقَةٍ ... ﴾	٩٤
١٩.	﴿... فثمّرت أجره ... ﴾	١١٨
٢٠.	﴿... فصلّى النّبيّ ﷺ العشاء، ثمّ جاء إلى منزله فصلّى أربع ركعات﴾	٥٨
٢١.	﴿... فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة﴾	١٠٩
٢٢.	﴿... قال هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَها كَأَنَّه يريدُ القتل ... ﴾	١٢٣
٢٣.	﴿... نزل بالشّعب ... ﴾	١٢١
٢٤.	﴿... واتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد... ﴾	٨٣
٢٥.	﴿... واستقبل القبلة وكبّر... ﴾	١٠٩، ١٢٣
٢٦.	﴿... وذَهب واحدٌ ... فلمّا رسول الله ﷺ ... ﴾	١٠٨
٢٧.	﴿... وَقَد انْكَسَر أَعْلاَها ﴾	١١٠
٢٨.	﴿... وكساه بردا... ﴾	٧٤
٢٩.	﴿....ما بقي بالنّاس... سجد بالأرض﴾	١٢١
٣٠.	﴿أتى النّبيّ ﷺ وألبسه قميصه... ﴾	٨٨
٣١.	﴿أَحْسِبُهُ كَذَا وكذا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ﴾	٥٢
٣٢.	﴿أَخبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلني الجَنَّة... ﴾	٩٢

٣٣.	﴿أُعْطِيْتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي﴾	٥٥
٣٤.	﴿أُعطيتُ خمساً... وأُعطيتُ الشّفاعة... ﴾	٧٠
٣٥.	﴿اللّهمّ إنّي أُحرم ما بين جبليها مثلما حرّم إبراهيم مكّة﴾	٥٧
٣٦.	﴿أنّ امرأةً عرضت نفسها على النّبيّ ﷺ ﴾	٨
٣٧.	﴿أنّ رسول الله ﷺ بعث بكتابه... ﴾	١٣٦
٣٨.	﴿أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ ... ﴾	٦٠، ١٢٢
٣٩.	﴿انْطَلَقَ ثَلاَثَةُ رهْطٍ... فَانْحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ... ﴾	١٠٢
٤٠.	﴿أَنَّهُ يَجِدُ الشَّرْحَ فِيْ الصَّلاَةِ﴾	٥٣
٤١.	﴿إِنِّي أُرِيْتُ لَيْلَةَ القَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيْتُها...﴾	٩٢
٤٢.	﴿ثُمَّ أَخَذَ غرفَةً مِنْ مَاءٍ...﴾	٥٩
٤٣.	﴿ثمّ أهل بحجّ وعمرة.. ﴾	١١٧
٤٤.	﴿ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُم خَرَجُوا﴾	٤٨
٤٥.	﴿حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ البُكَاءَ فالِقٌ كبدِي﴾	٥١، ٨١
٤٦.	﴿حفظتُ من النّبيّ ﷺ وِعَاءَين...﴾	٥٨
٤٧.	﴿رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالقِثَّاءِ﴾	٥٤
٤٨.	﴿سمع الله لمن حمده﴾	١٣٤
٤٩.	﴿فَأَخَذَ الحَجَرَيْن واتَقى الرّوثة﴾	٦٠

٥٠.	﴿فأعطاه بقرةً حاملاً... وأسألك باللّذي أعطاك اللّون الحسن...﴾	٥٤، ٧٤
٥١.	﴿فتمنّيتُ أَنْ أَرَى رُؤْيا فَأَقُصُّها عَلَى رسولِ الله ﷺ ... ﴾	٩٢
٥٢.	﴿فرأيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عَلَى لَبِنَتَيْنِ مُتَقَبِّلاً بَيْتَ المَقْدِسِ لِحَاجَتِه﴾	٥٤
٥٣.	﴿كاد الفقر أن يكون كفراً﴾	١٦
٥٤.	﴿كان النّبيّ ﷺ إذا دخل الخَلاَء قال: ... ﴾	٥٩
٥٥.	﴿كنّا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشّمس ﴾	١١٠
٥٦.	﴿كنّا نتحدّث أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثلاثين﴾	٥٥، ٨٧
٥٧.	﴿لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسأَلَنِي... ﴾	٥٠
٥٨.	﴿ما بين لابتيها﴾.	٥٧
٥٩.	﴿مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكْرُجَةٍ قَطُّ... ﴾	٥٣
٦٠.	﴿ملّكتكها بما معك من القرآن﴾	٩
٦١.	﴿وَإِذَا أَتَى الخَلاءَ فلاَ يَمَسُّ ذَكَرَه بيَمِيْنِه﴾	٥٩
٦٢.	﴿واعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوْفِ﴾	٥٣، ٩٧
٦٣.	﴿والّذي ذهب به... ﴾	١٢٢
٦٤.	﴿وقف في حجّة الوداع ...النّاس يسألونه ... ﴾	١٠٨

٦٥.	﴿يا سعد! إنّي لأعطي الرّجل وغيره أحبَّ إليه ﴾	١٢٢
٦٦.	﴿يجد الشّيء في الصّلاة﴾	٨٣

فهرس

الشّواهد الشّعريّة

البيت		قائله	الصفحة
أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيه	ربَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ	لم يعرف قائله	٦٣
أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ	فَقَدْ تَرَكْتُ ذَا مالٍ وَذَا نَسَبِ	عمرو بن معد يكرب	٦٣
تُمُرُّوْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا	كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ	جرير، وقيل: عطيّة ابن الخطفيّ	٦٤، ١٢٤
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي رَأَيْتُ مَلاَكَ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ	بعض الفزاريين	٨٥،٩٣
أَو مَنَعْتُم مَا تَسْأَلُوْنَ فَمَنْ	حَدَّثْتُمُوه لَهُ عَلَيْنَا العَلاءُ	الحارث بن حلزة	٩٣
شجوُ حسّاده وَغَيْظُ عِدَاه	أَنْ يَرى مُبْصِرٌ وَيَسْمعَ واعي	البحتري	١٠٠
تبلَتْ فُؤادَكَ في المنامِ خريدةٌ	تسقي الفصيح ببادرٍ بسّام	لم يُعرف قائله	١٢١
وَأَنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِي ضرُوبِها	إِلَى الضَّيْفِ يجرح في عراقيبها تصلى	من شواهد المغني	١١٩

فهرس الأعلام

التسلسل	الاسم	الصفحة
١.	أبو عمرو بن العلاء	٧، ٥١، ٧٨، ١٣٢، ١٣٣
٢.	التّنوخيّ	٧٨، ٨٠
٣.	الجوهريّ	١٢، ٧٤
٤.	الخليل	٧
٥.	الدّماميني	١٢
٦.	الرّضيّ	٤٥، ٧٣
٧.	الرّمّاني	١١٣
٨.	الزّبيديّ	٤٠، ٦٠
٩.	الزّمخشريّ	١٤٤
١٠.	السّمن الحلبيّ	١١٦
١١.	السّهيليّ	١٢، ٣٧، ٣٨، ٦٨، ١١٥
١٢.	سيبويه	٧، ٤٣، ٦٦، ٦٢، ٧٨، ٨٨
١٣.	السّيوطيّ	١١، ٤٩
١٤.	الشّاطبيّ	١٥
١٥.	الشّلوبين	١٠٦، ١٢٢
١٦.	شوقي ضيف	١١، ٥٧

١٧.	**الضّرير**	٨٣
١٨.	**العبدري**	٦٧
١٩.	**العكبريّ**	٣، ٤٤
٣٠.	**علي الأحمر**	٨
٣١.	**عيسى بن عمر**	٧
٣٢.	**الفرّاء**	٨
٣٣.	**القرطبي**	٥٣
٣٤.	**الكسائيّ**	٨، ٥٨، ٨٦
٣٥.	**المبرّد**	١٦، ٤١، ٧١
٣٦.	**محمّد الخضر حسين**	١٠، ١٦
٣٧.	**المراديّ**	١١٣
٣٨.	النووي	٢٤

ثبت

المصادر والمراجع

١) أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبريّ: إعراب الحديث النّبويّ، تحقيق عبد الإله نبهان، د ط، د ت، دار الفكر المعاصر ــ بيروت، لبنان، ودار الفكر دمشق، سوريا.

٢) إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، ط (١٩٨٠)، دار الدّعوة استانبول، تركيا.

٣) أحمد بن معطي الدّيماطيّ الشّافعيّ (ت ١٧٧٧هـ): إتحاف فضلاء البشر القراءات الأربع عشر، تصحيح وتعليق علي محمّد الضبّاع، د ط، د ت، مطبعة المشهد الحسينيّ.

٤) أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، ط (١)، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م، دار الفكر، دمشق.

٥) أحمد زكريّا يوسف: الاحتجاج بلفظ الحديث في النّحو واللّغة، مجلّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة.

٦) أحمد مختار عمر وآخرون: النّحو الأساسيّ، ط (١)، د ت، دار السّلاسل للطّباعة والنّشر، الكويت.

٧) الأشمونيّ: حاشية الصّبّان، د ط، ١٢٨٨م، المكتبة الوهبيّة، مصر.

٨) بطرس البستانيّ: محيط المحيط، ط (١٩٨٧م)، مكتبة لبنان، بيروت.

٩) البغداديّ: خزانة الأدب ولبّ لباب العرب، تحقيق عبد السّلام هارون، ط (١)، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت.

١٠) الجاحظ: البيان والتّبيين، ط (١)، د ت، دار الجيل، بيروت.

١١) جلال الدّين السّيوطيّ: همع الهوامع في جمع الجوامع، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، د ط، د ت، دار البحوث العلميّة.

١٢) جلال الدّين السّيوطيّ: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمّد الفضل إبراهيم، ط (١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م)، عيسى البابي الحلبيّ، بيروت.

١٣) جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطائيّ الجيانيّ: شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، ط ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، دار هجر للطّباعة والنّشر، مصر.

١٤) ابن جنّي: اللّمع في العربيّة، ط (٢)، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

١٥) الجوهريّ: الصّحاح في اللّغة، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد نديم مدعش وأسامة مدعش، ط (١)، ١٩٧٥م، د ن، بيروت.

١٦) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق موسى بن حسن العليليّ، ط١٩٨٣م، مطبعة العاني، بغداد.

١٧) أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ، تحقيق فؤاد عبد الباقي، ط (١٣٧٤هـ = ١٩٥٧م)، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبيّ.

١٨) أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ): ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النّحّاس، ط (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، مطبعة المدنيّ.

١٩) أبو حيّان الأندلسيّ: تفسير البحر المحيط، ط (٢)،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

٢٠) خديجة الحديثيّ: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، ط (١٩٨١م)، د ن، بغداد.

٢١) الخطيب البغداديّ: تاريخ بغداد، د ط، د ت، د ن.

٢٢) الذّهبيّ: تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق بشّار معروف، د ط، د ت، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٢٣) الذّهبيّ: سير أعلام النّبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمّد نعيم العرقسوسيّ، ط (٩)، ١٤١٣هـ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٢٤) الرّازي: مختار الصّحاح، ترتيب محمود خاطر، مراجعة لجنة من مركز تحقيق التّراث بدار الكتب المصريّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

٢٥) الرّافعي: المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشنّاويّ، ط (١٩٧٧م)، دار المعارف، القاهرة.

٢٦) الرّضيّ: شرح الرّضيّ على إيماء كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، د (١)، عالم الكتب، القاهرة.

٢٧) الزّبيديّ: تاج العروس، دار صادر، بيروت.

٢٨) الزّجّاجيّ: الجمل في النّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط (٢)، ١٩٨٥م، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٢٩) الزّركليّ: الأعلام.

٣٠) ابن زكريّا: معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، ط (١)، ١٤١١هـ = ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.

٣١) السّبكيّ: طبقات الشّافعّة الكبرى.

٣٢) ابن السرّاج: الأصول في النّحو، ط (٣)، ١٩٨٨م، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

٣٣) السّعدي: الأفعال، ط (١)، مطبعة دار المعارف العثمانيّة.

٣٤) سعود بن غازي تاكي: خصائص التّأليف النّحويّ، ط (١)، ٢٠٠٥م، دار غريب، القاهرة.

٣٥) سعيد الأفغانيّ: في أصول النّحو، ط (٣)، ١٩٦٤م، د ن، دمشق.

٣٦) السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، د ط، د ت، دار الاعتصام، ودار النّصر للطّباعة الإسلاميّة.

٣٧) سيبويه: الكتاب، ط (١)، ١٨٨١م، المطبع العامي الأشرف، مدينة باريس.

٣٨) السّيوطيّ: الأشباه والنّظائر، ط (١)، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

٣٩) السّيوطيّ: الاقتراح، تحقيق أحمد محمّد قاسم، ط (١)، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، د ن، القاهرة.

٤٠) السّيوطيّ: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط (١)، د ت، عالم الكتب، القاهرة.

٤١) الشّاطبيّ: الموافقات في أصول الشّريعة، ط (١)، ١٩٩٣م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٢) شهاب الدّين الفلاّح عبد الحي الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ): شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط (١)، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان

٤٣) شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، ط (١)، ١٩٩٦م، جامعة حلب، سوريا.

٤٤) شوقي ضيف: تجديد النّحو، د ط، د ت، دار المعارف، القاهرة.

٤٥) الشيخ خالد: شرح التّصريح على التّوضيح، تحقيق محمود باسل، ط (١)، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٦) أبو العبّاس المبرّد: المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إيميل يعقوب، ط(١)، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٧) عبّاس حسن: النّحو الوافي، ط (١٣)، د ت، دار المعارف، مصر.

٤٨) أبو العبّاس شهاب الدّين بن أحمد بن محمّد القسطلانيّ: إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاريّ، ط (٦)، ١٣٠٤هـ، دار صادر، المطبعة الأميريّة الكبرى، بولاق.

٤٩) عبّاس متولّي: السّنّة النّبويّة ومكانتها في التّشريع، ط (١)، ١٣٤٨هـ=١٩٦٥م، الدّار القوميّة للطّباعة والنشر، مصر.

٥٠) عبد الرّحيم بن أحمد العبّاس: معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص، حقّقه محي الدّين بن عبد الحميد، ط(١)، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م، عالم الكتب، بيروت.

٥١) عبد الصّبور شاهين: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ط (١)، ١٩٧٧م، مطبعة جامعة الأزهر، مصر.

٥٢) أبو عبد الله القالي: فيض الانشراح، تحقيق محمود فجّال، ط (٢)، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات

٥٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل لألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، مكتبة دار التّراث، القاهرة.

٥٤) العكبريّ: التّبيان في علوم القرآن، تحقيق علي محمّد البجاويّ، د ط، د ت، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت.

٥٥) أبو عليّ التّنوخيّ: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات، دراسة وتحقيق صلاح الدّين عبد الله السّخاويّ، د ط، د ت، مطبعة العاني، بغداد.

٥٦) عليّ بن سليمان الحيدرة اليمنيّ (ت ٥٩٩هـ): كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطيّة مطر الهلال، ط (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، مطبعة الرّشاد، بغداد.

٥٧) عليّ بن عيسى الرّمّانيّ: معاني الحروف، تحقيق عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط (٢)، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، (٢)، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع.

٥٨) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ط (١٩٥٧ = ١٩٦١م)، طبعة دمشق.

٥٩) عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النّبويّ الشّريف ط (٢)، ١٩٩٤م، عمّان الأردن.

٦٠) الغلاييني: جامع الدّروس العربيّة، ط (٢٨)، ١٩٩٣م، المكتبة العصريّة، بيروت.

٦١) أبو القاسم السّهيليّ: نتائج الفكر في النّحو، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، ط (٢)، ١٩٨٤م، دار الاعتصام، مكّة المكرّمة.

٦٢) القرطبيّ: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو إسحق إبراهيم، ط ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، دار الكتب العربيّة للطّباعة والنّشر، القاهرة

٦٣) ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق عبد الله عبد المحسن، د ط، د ت، دار هجر، الإحساء.

٦٤) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمّد كامل بركات، ط (١٩٦٧م)، دار الكتب العلميّة للطّباعة والنّشر، القاهرة.

٦٥) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة.

٦٦) المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب الفريد، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ وعبد العال السّيّد، ط ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، د ن، الدّوحة

٦٧) محمّد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ.

٦٨) محمّد أنور شاه الكشميريّ: فيض الباري، ط (١)، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، لبنان.

٦٩) محمد بن ابي يعلي الحسن الفراء الحنبلي: طبقات الحنابلة، تحقيق محمّد حامد الفقي، د ط، د ت، دار المعرفة، بيروت.

٧٠) محمد بن اسحاق أبو الفرج النديم: الفهرست، دار المعرفة بيروت ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٧١) محمّد خير ورمضان يوسف: معجم المؤلّفين المعاصر، ط (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرّياض.

٧٢) محمّد عبادة: عصور الاحتجاج في النّحو العربيّ، ط (١٤٠٠هـ=١٩٧٩م)، دار المعارف، مطبعة التّقدّم، الإسكندريّة.

٧٣) محمّد عبد العزيز النّجّار: التّوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، د ط، د ت، دار الفكر العربيّ، بيروت.

٧٤) محمّد عبد العزيز النّجّار: ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، ط (١)، ١٤١٢هـ، مكتبة ابن تيمية.

٧٥) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٧٦) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٧٧) ابن هشام الأنصاريّ: شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تقديم أميل بديع يعقوب، ط (١)، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، دار النّشر العلميّة، بيروت، لبنان.

٧٨) ابن هشام: المغني، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، د ط، د ت، د ن.

٧٩) ابن يعيش: شرح المفصّل، د ط، د ت، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصّفحة
الاستفتاح	أ
الإهداء	ب
الشّكر والتّقدير	ج
المقدّمة	١ – ٥
تمهيدٌ للبحث: الاستشهاد بالحديث في النحو واللّغة	٦ – ١٧
الفصل الأوّل: الإمام البخاريّ	**١٨ = ٣٥**
المبحث الأوّل: اسمه ونشأته ومصنّفاته.	١٩ – ٢٢
المبحث الثّاني: رحلاته.	٢٣ – ٢٤
المبحث الثّالث: شيوخه وطبقاتهم.	٢٥ – ٣١
المبحث الرّابع: تلاميذه.	٣٢ – ٣٥
الفصل الثّاني:	**٣٦ = ٦٤**
المبحث الأوّل: تعريف المتعدّي لغةً واصطلاحاً.	٣٧ – ٤٠
المبحث الثّاني: أقسام المتعدّي وإعماله.	٤١ – ٥٦
المبحث الثّالث: المتعدّي لواحد.	٥٧ – ٦٤
الفصل الثّالث:	**٦٥ = ٩٦**
المبحث الأوّل: الفعل المتعدّي لاثنين.	٦٦ – ٧٦
المبحث الثّاني: أفعال أصل مفعوليها المبتدأ والخبر.	٧٧ – ٨٧
المبحث الثّالث: المتعدّي لثلاثة.	٨٨ – ٩٦
الفصل الرّابع: الفعل اللاّزم	**٩٧ =**
المبحث الأوّل: تعريفه لغةً واصطلاحاً.	٩٨ – ١١١
المبحث الثّاني: طرق تعديته.	١١٢ – ١١٨

المبحـــــث الثّالـــــث: تعدية اللاّزم ولزوم المتعدّي.	١١٩ – ١٢٦
الخاتمة	**١٢٧ – ١٣٠**
الخلاصة	١٢٧
النّتائج	١٢٨ – ١٢٩
التّوصيات	١٣٠
الفهارس	**١٣١ – ١٦٠**
فهرس الآيات القرآنيّة.	١٣٢ – ١٣٦
فهرس الأحاديث النبويّة.	١٣٧ – ١٤٢
فهرس الشّواهد الشّعريّة	١٤٣ – ١٤٤
فهرس الأعلام.	١٤٥ – ١٤٧
ثبت المصادر والمراجع	١٤٨ – ١٥٧
قائمة المحتويات	١٥٨ – ١٦٠